الأغنياء والفقراء

هربرت جورج ويلز



تقديم وترجمة زكي نجيب محمود


mohamed khatab

الأغنياء والفقراء

تأليف

هربرت جورج ويلز

تقديم وترجمة

زكي نجيب محمود



الأغنياء والفقراء

هربرت جورج ويلز

The Work, Wealth and Happiness of Mankind

Herbert George Wells

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ‎+ ٤٤ (٠) ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ليلى يسري

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٢٣٩٢ ٦

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ١٩٣٢.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٣٨.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٢.

المحتويات

مقدمة

حياة ه. ج. ولز وأدبه

وُلد هربت جورج ولز في «بروملي» بمقاطعة «كنت» في إنجلترا، عام ١٨٦٦م، من أسرةٍ تقع من طبقات المجتمع في الدرجة الدنيا من الطبقة الوسطى. وقد استُخدم في صدر شبابه عند تاجر أقمشة، ثم اشتغل مدرسًا مساعدًا في إحدى المدارس، وبعدئذٍ التحق طالبًا للعلوم في جامعة لندن يستمع إلى محاضرات «هكسلي»، وظلَّ بها حتى حاز درجة العلوم من تلك الجامعة. ومنذ ذلك الحين أخذ يلقي دروسًا بها، ويُخرِج الكتب؛ فكان أن أصدر كتابه في علم الحياة، وطفِق يكتب كتابةً متصلة في المجلات، حتى ذاع اسمه بين الناس. وأول ما استوقف انتباه القراء إليه قصصه القصيرة التي أنشأها على موضوعات علمية، وهذا الضرب من القصص هو الذي جعله من أوسع الكتاب شهرة في أرجاء العالم في عصرنا هذا؛ وأصدق مثال لهذا النمط من مؤلفاته قصته «آلة الزمن».

ويَدِين ولز بالمذهب الاشتراكي؛ فقد كان عضوًا في «الجمعية الاشتراكية المعتدلة» التي مبدؤها أن تنشر الاشتراكية بالتشريع التدريجي، لا بالثورة والانقلاب، ولكنه انفصل عنها فيما بعدُ، وشقَّ لنفسه طريقًا خاصة به في تعميم آرائه الاشتراكية، فأخذ ينشر فيها الكتب تباعًا وفي صورٍ مختلفة، من ذلك كتابه «الاشتراكية والزواج»، وكتاب «عالم جديد مكان عالم قديم»، ومجموعة فصول سمَّاها «آمال مرقوبة»، وكتاب «الإنسانية في دور التكوين» وكتاب «يوتوبيا حديثة» … ولم يلبث ولز أن انصرف بكل عنايته إلى الدراسة الاجتماعية حتى جعلها محورًا يدور حوله ما يكتب من قصص مثل كتاب «عجلات القدر». حتى إذا ما

وضعت الحرب أوزارها، أخذ يفكِّر وينشر في إعادة تنظيم العالم من جديد على أساسٍ دولي ينظر إلى الأمم كلها حقيقة واحدة متصلة لا تفرقة بين أجزائها. ومن أهم ما أخرجه لتحقيق هذه الوحدة العالمية كتابه «خلاصة التاريخ»، وكتاب «عمل الإنسان وثروته وسعادته» وهو الذي اقتبسنا منه هذين الفصلين اللذين يكوِّنان هذا الكتاب: «الأغنياء والفقراء»، و«المرأة».

وقد بلغ إنتاج ولز من الخصوبة والغزارة والاتساع حدًّا تتعذر دراسته بغير تقسيم وتبويب؛ فقد كتب قصصًا قصيرة يعرض فيه ما يمكن أن يتمخض عنه العلم من أعاجيب، ثم انتقل من كتابته في علم الحياة وفي تطبيق مبادئ الميكانيكا إلى مستقبل الإنسانية وما يثيره من مشكلات، ولبث في هذه الدراسة خمسة وعشرين عامًا يفكِّر كل يوم في كيف تحيا الإنسانية حياةً سعيدة تشمل الأفراد جميعًا، وهذا التفكير الاجتماعي القائم على أساسٍ اشتراكي هو روح قصصه كلها، التي مزج فيها تحليلًا نقديًّا لما هو كائن بدراسة دقيقة لما يمكن أو ما ينبغي أن يكون. وإن خياله في قصصه تلك ليلتهب بعواطفه ومشاعره الثائرة الساخطة من هذه المسألة البشرية التي يمثلها الإنسان على هذه الأرض؛ فأنت تسمع الكاتب في كل قصةٍ يعترف لك بالشر الجاثم في النفوس على اختلاف ألوانه، ثم يأخذ في بحثٍ مستفيض لما يصلح له من ضروب العلاج … ثم هو ينزع بقصصه فوق ذلك نحو السياسة الدولية، ويستبشر حين يرى اتصال الشعوب وسيادة الرأي العام قد أخذا بالفعل ينحوان هذا النحو، ثم يضيف في قصصه إلى هذا وذاك فلسفة دينية يوضِّح فيها مذهبه وعقيدته، فيعالج المعضلات الفكرية كلها معالجة حرَّة من كل قيد. وقد اشتدت هذه النزعة الروحية في الكاتب خلال الحرب وبعدها؛ حتى ليُعد اليوم بشيرًا روحيًّا للإنسانية المعذبة، وراشدًا مخلصًا للأمم التي طمست العداوة قلوبها وغشت عيونها، وهاديًا أمينًا للأفراد الذين رانت الأنانية على أفئدتهم فأفقدتهم الوعي والبصيرة … فأعجبُ ما يستثير الإعجاب في ولز هو استمساكه بحقائق العلم وطرائقه، وأداؤه في الوقت نفسه رسالة روحية تمازجها النزعة الصوفية.

وإذن فهو نمط جديد في الأدب، أضاف التقليد الروحي القديم إلى الأساس العلمي الجديد. وهو ديمقراطي جرت منه الديمقراطية مجرى الدم، يتشبث بها تشبُّث المستميت رغم كل ما يحيط به من العوامل المعارضة. وقد استمد من دراسته العلمية أسلوبه في البحث ومنحاه في التفكير، أضفْ إلى ذلك أنه لم يدرُس دراسة كلاسيكية فتحرر من تقاليدها وقيودها؛ ولذا تراه في ثورته عنيفًا جبارًا يكتسح الحدود والسدود ولا يرضى بأن يكون للماضي العتيق سلطانٌ على الحاضر. لقد رضي مَنْ جاء قبله من الكتاب الذين

هبطوا من الطبقة الوسطى — مثل «دِكِنْز» — بالنظام الاجتماعي كما هو، وكلُّ همهم أن يحملوا الأغنياء على الإحسان ليخف عبء الفقراء، أما وِلْز فلا يتردد لحظة في تحطيمه ودك قوائمه؛ فهو يُغَرْبِلُ الآراء التقليدية غربلةً لا تُبقي إلا الصالح وحدَه ليشيد العالم على أساس جديد؛ وهل المجتمع عند هذا العالم في علم الحياة (البيولوجيا) إلا ميدان للتجارب، على أن تخلو التجارب من قيود التقاليد وأغلال الماضي؟ فهو كلما كرَّ ببصره إلى الوراء ليشهد هذا الماضي الذي يريد الناس تمجيده لم يَرَ سوى ذكرياتٍ بقيت له من عهد الطفولة وإلا تجاربَ استمدها بنفسه من الحياة القائمة، وكلاهما محلولك كله عبث وتخبُّط وفشل. فلا بد من مراجعة النظر في كل شيء.

ولا تنجو الأخلاق من هجمات ولز، تلك الأخلاق التي رسخت جذورها في المجتمع رسوخًا لم يَعُد يحتمل النقاش والبحث، وهو في نقده يقف موقف الرجل العلمي الواقعي، الذي اعتاد تحليل الأسباب تحليلًا دقيقًا، لا فرق عنده بين البحث في بناء المجتمع، والبحث في الكائنات الحية من حيث الخلايا والأنسجة والأعضاء ... ولعل هذا هو الفارق الأساسي بينه وبين «برنارد شو» إذا استثنينا ما بين مزاجيهما الشخصيين من خلاف — فهما يلتقيان عند النقد الجريء، بل كثيرًا ما يلتقيان فيما يقترحان من حلول، وكذلك يتفق الكاتبان في نقطة الابتداء: وهي الاشتراكية المعتدلة التي تنفذ أغراضها بالتشريع والتطور التدريجي، وهما يعتقدان أن تحكيم العقل في شئون الحياة هو مفتاح الحق والعدل، ولا سبيل إلى الحق والعدل سواه ... ولكن «شو» تربَّى تربية عادية كسائر أفراد الطبقة المثقفة؛ ولذا تراه يميل إلى المنطق الرياضي؛ أعني إلى التعليل النظري في تحليل الأمور. أما «ولز» فتسيطر على تفكيره نزعةُ الواقع المحسوس، يتمسك بالحقائق الواقعة أمام بصره، وينتقل منها إلى ما يريد من استنتاج وابتكار؛ ومن هنا كان عقل «ولز» أكثر مرونة وأقدر على تغيير موقفه وتجديد وجهة نظره؛ لأن فكره أشد اتصالًا بالحقيقة الواقعة؛ وهو يعترف أن عقله لا يمتاز عن عقل الرجل العادي إلا في الدرجة دون النوع، ولا يطمع إلا أن يعبِّر عما يطمح إليه الرجل العادي؛ ولذا تراه أحيانًا يُطلِق على نفسه اسم «الرجل العادي»؛ أعني أنه ليس فيلسوفًا نظريًّا يَسبح بفكره في عالم التجريد، ولكنه مفكِّر يحصر نفسه في عالم الحس، ويعترف أنه بشَرٌ له مثالبه ونقائصه. وهذا الوقوف عند الحقائق المحسوسة هو بغير شك سببُ ما نلحظه في أدوار حياته من تطورٍ عقلي مكَّنه من معرفة الحياة البشرية معرفةً دقيقة ممتازة بما فيها من رغبات دافعة وعواطف حافزة.

ولكنا نسارع إلى القول بأن السبب الذي وسَّع من أفق «ولز» ودائرة تفكيره والذي زاد عقله مرونة، هو نفسه السبب الذي ضيَّق نطاقه الفكري في بعض الجوانب؛ ففكره

يتغذَّى بالتجربة الواقعية المحسوسة، ولكنها التجربة الفردية الشخصية، والخطر في هذا واضح، وهو أن يَثِب الكاتب إلى تعميمٍ لا يستند إلى تجاربَ شاملة، ولم ينجح ولز دائمًا في إنقاذ نفسه من هذا الخطر؛ فشخصيته المضطربة أحيانًا هي التي تهديه إلى الإحساس والشعور فيما يَعرِض له من مشكلات، ونقده وإنشاؤه يتفجران أحيانًا من أحزانه وعواطفه الشخصية، لا باعتبارها أحزانًا وعواطف بشرية تمثَّلت في فرد، بل باعتبارها خلجات نفسية عَرَضية سرعان ما تزول.

ولكن على الرغم من اندفاعه واضطراب نفسه الذي يؤدي إلى اضطراب تفكيره، فهو عَلَمٌ فكري يهدي أوروبا المعاصرة بآرائه، وفكرُه هو محور إنتاجه الأدبي ومورد ضوئه وخصبه. وقد كان هذا الفكر وحدَه كفيلًا أن يلفت أنظار أوروبا عامة وإنجلترا خاصة إلى الاضطراب الخلقي الذي يَضْرِبُ بِجِرانه في هذا العصر المرتَجِّ الفاسد؛ فقيمة ولز كلها من حيث هو كاتب فنان تنحصر في فكره، وهو لا يؤمن بأن يكون الفن خالصًا لوجه الفن دون أن يكون له غرضٌ يرمي إليه، وغرض ولز من فنه هو إعادة بناء الإنسانية على أساسٍ جديد، وهو دائم التفكير فيما يمكن أن يتمخض عنه الإنسان في مستقبله. ويسوءُه أن يرى الأمم في العصر الحاضر متقاتلة متنازعة، ويقول إن الفناء نتيجةٌ لا محيص عنها إن دامت هذه الحال، فإن نشبت حربٌ أخرى بين الشعوب فسلامٌ على المدنية سلامًا لا لقاء بعده! فالمشكلة كلها هي كيف نُصلِح عقول الناس بحيث يُصلِحون أمور عيشهم ويرفضون الحرب والقتال؛ فولز في هذا لسانٌ يعبِّر صادقًا عن آمال عصره وأمانيه، ولكنَّا حين نُثبت هذا الجانب العقلي في ولز بقولنا إنه يعتمد فيما يكتب على التحليل الفكري، نحذِّر القارئ من تصديقه في كلِّ ما يقول؛ لأن نتائجه مليئة بالأغلاط.

ويختلف «ولز» و«شو» في طريقة التهكم؛ فشو يكفيه أن يسخر من المجتمع ليوضح لقرائه ما يريد، أما «ولز» فيضيف إلى ذلك تحليلًا لعناصر المجتمع كأنه يشرِّحه ليبين ما فيه من أنسجة وخلايا، وهو يتغلغل في تحليله حتى يصل إلى الأعماق الغامضة من حياة الإنسان، حيث تعمل العوامل الاقتصادية والتقاليد في صمت وقوة، وحيث تكمن الغرائز والميول الطبيعية التي تدفع الإنسان إلى ما يعمل. على أن ولز إن استخدم السخرية في كتابته فهي سخرية الكهل الرزين الرصين لا سخرية العابث الطروب.

إن الرسالة التي أداها «بلزاك» و«زولا» في فرنسا، هي بعينها التي جاء «ولز» يؤديها في إنجلترا، وإن يكن أقل منهما نبوغًا وعبقرية؛ فهو يحلل نفسية الأفراد كما كان يفعل «بلزاك» ولكنه دونه في ذلك فَهْمًا لها وأقرب منه إلى الزلل والخطأ. وهو يُشَرِّح نفسية

الجماعات كما كان يفعل «زولا» ولكنه في ذلك أضعف قدرة منه. على أن «ولز» يمتاز عن ذينك الكاتبَين بدقة الحاسة الاجتماعية. وإن له في أبحاثه الاجتماعية لَدِقَّةً علمية يحسده عليها كثير من العلماء.

إن ولز يرى العالم من حوله يضطرب اضطراب العليل، فلا يألو جهدًا في وصف الدواء، وقد وصفه في وضوحٍ لا يعرف الغموض، وهو الاشتراكية المنظمة. وهو أوضح في نظرته إلى الاشتراكية المنشودة من برنارد شو، لولا أنه ينظر إلى اضطراب المجتمع من وجهة نظر جزئية شخصية في معظم الحالات.

إن المدنية الصحيحة عند ولز هي رقي الفكر والخُلق، ولكي تبعث شعبًا من غفوته فحسبك أن تبعث في حياته روحًا علمية في التفكير؛ فأمل الإنسانية الزاهر هو عند ولز نشرُ المعرفة المنظمة بين الناس، وهو يوقن أن العالم لا يلبث أن تتبدل حاله غير هذه الحال السيئة إن أدرك الناس ما في ظواهر الطبيعة ومظاهر الحياة من أسباب ومسببات؛ فمستقبل الإنسانية مرهون بالتربية التي تَبُث هذه الروح في النفوس.

ولكن العلم والفكر ليسا بالدافعَين الوحيدَين لروح الشعب، ولا يقتصر عليهما ولز في حث الهمم، بل يُعنى كذلك بجانب الشعور في الإنسان؛ فمن الشعور يتفجر الحب والعواطف، ومن هذه يندفع الإنسان إلى كثيرٍ مما يعمل. وهذه النزعة التصوفية أخذت تنبت في نفس ولز قبل الحرب، فلما نزلت نازلة الحرب الكبرى أينعت تلك النزعة وازدهرت. ولم تَعُد الاشتراكية هي كل شيء عند ولز، بل استولت عليه رغبةٌ ملتهبة نحو توحيد أفراد البشرية جميعًا؛ فالإنسانية وحدةٌ لا انفصال بين أجزائها؛ هكذا يجب أن نفهم التاريخ وهكذا ينبغي أن نمهِّد الطريق للمستقبل؛ ففي هذه الخطة وحدَها سبيلُ النجاة مما يتخبط فيه الناس اليوم من فعل القوة والدمار والخوف. اتحاد الدول هو الهدف الذي استولى على ولز بعد الحرب فأخذ يعمل لتحقيقه جاهدًا لا يدَّخر في سبيل ذلك وُسعًا. إن هذه الأرض التي تسبح بين أطباق الفضاء وهي تئن أنينًا مما تنوء به من الكوارث والآلام، وإن هؤلاء البشر الذين تحترق نفوسهم نيران العقل والواجب والحب، أقول إن هذه الأرض ومَنْ فوقها تنزع إلى أملٍ واحد يطمح إليه كل شيء وكل إنسان، وهو أن تبلغ مرتبةً تدنو من الكمال لتحقق وجود الله في الواقع، وستكون البشرية المتحدة المتسقة شعلة من نور تنهض برهانًا على الألوهية الخالدة؛ هكذا مَسَّ ولز موضوع الدِّين وهو يرنو إلى وحدة الإنسانية، فأغضب الملحدين؛ لأنه طرق موضوعًا ما كان ينبغي له أن يخوض فيه، وأغضب رجال الدين؛ لأنه صوَّر الله على غير ما جرى به الدين. ولكن ولز لا يعبأ بهؤلاء ولا بأولئك؛ فعقله

ينشد الفهم الصحيح والتعبير عما فَهِم، وهو لا يعرف حدودًا لأطماعه ولا يجد ما يشكمه عن محاولاته الجريئة في جوانب التفكير على اختلاف ألوانه؛ فهو ثائر، ثائر لا يهدأ، ولكنَّ من وراء الثورة المتأججة خضوعًا واستسلامًا؛ خضوعًا لا يمليه العقل واستسلامًا للدين كما يراه.

على أن ولز ليس متساوي الفكر والنبوغ في كلِّ ما كتب؛ فقصصه الخيالية التي كتبها في المرحلة الأولى من حياته يَعُدُّها هو نفسه اليوم مجهودًا ضئيلًا، ومع ذلك فلها حسناتها؛ فأسلوبها سهل متسق؛ ولذا فقد حققتِ الغرض من تأليفها أتمَّ تحقيق. وأما مؤلفاته في علم الاجتماع فرصينة هادئة واضحة. وإذا بلغْنا مرحلة القصص المطولة وجدت للكاتب غرضًا فنيًّا ساميًا طموحًا. وإنا لنلاحظ في رسم أشخاصها أن الكاتب يُجيد كل الإجادة حين يصف الشخصيات التي عرفها في طفولته وشبابه، وقد بلغت من الكثرة والتنوُّع ما يشهد لولز بالقدرة الممتازة. أما في وصفه للنساء والبنات فهو مقصِّرٌ بعض الشيء، وبخاصة إذا حاول أن يقدِّم صورة للحب العميق؛ فهو ينتزع العواطف من خياله وذهنه انتزاعًا ولا يستمدها من القلب. وهو بارع جدًّا حين يصوِّر البيئة الاجتماعية في الطبقتين الدنيا والوسطى.

وأصاب ولز بعض التطور في أسلوبه؛ فقد بدأ بأسلوب هادئ مستقيم، ثم أخذت تستولي عليه حماسة عنيفة ظهر أثرها في اللغة. ولعل أبرز ما يستوقف النظر في كتابته الآن سَعة الألفاظ اللغوية التي يستخدمها. وطرأ على ولز تحوُّل آخر؛ فقد بدأ واقعيًّا يُعنى بتصوير المحسات ولكنه آخذ اليوم في تجريد فكره شيئًا فشيئًا، فأبعده تجريدُه هذا عن نزعته العلمية بعض الشيء ولم يَدْنُ به نحو الشعر. ومهما يكن من أمر أسلوبه فهو قليل الجمال وإن يكن جزلًا قويًّا، وهو يتعمَّد القوة في اختيار الألفاظ؛ لأنه لا يحب أن يقرأه القارئ وهو فارغ البال، بل يريد أن تُدرَس كتبه دراسة متئدة.

وبعد، فقد آثرنا أن نقدِّم لقراء العربية نموذجًا من أدب «ولز» في هذين الفصلين: «الأغنياء والفقراء» و«المرأة»، وهما الفصلان العاشر والحادي عشر من كتابه «عمل الإنسان وثروته وسعادته» الذي يقع في ستة عشر فصلًا. وأساس اختيارنا هو أن هذا الكتاب يمثِّل كثيرًا من جوانب ولز الأدبية:

(١) فهو مجهود جبار يريد به أن يعيد بناء العالم الاقتصادي. وتغيير الأسس الاجتماعية من أهم أغراض ولز كما رأيت في التحليل السابق.

(٢) وهو دعوة صريحة قوية نحو وحدة الأمم التي لا يرى نجاة للإنسانية من شر الحروب بغيرها، وهذه أَحَدُّ رغبات الكاتب منذ نهاية الحرب العظمى.

(٣) وهو اشتراكي في أساسه. وقد رأيت أن الاشتراكية عند ولز علاج الفوضى القائمة.

(٤) والكتاب يمثِّل طريقة ولز في التحليل العلمي، وقد ظهر لك من تحليل أدبه أن دراسته العلمية قد أثَّرت في أسلوبه وطريقته.

(٥) وهذان الفصلان مَثَلٌ قوي لما أشرنا إليه فيما سلف من أن ولز يستمد معظم أدبه من عقله. على أنه يمزج فكره بقليل من المشاعر والعواطف.

(٦) وحلَّل ولز بعضَ الأغنياء في هذا الكتاب تحليلًا يبين لك بعض الشيء كيف يكتب ولز قصته، هذا إلى أن هذين الفصلين اللذين نقدمهما يصوِّران كيف يدرس ولز الشئون الاجتماعية دراسة العالم الرزين — وإن أخطأ في بعض النتائج — وذلك مصداق ما قدمنا في تحليل أدبه.

فنحن إذن نقدِّم إلى قراء العربية بهذا الكتاب صورةً للكاتب الإنجليزي الذي يقرؤه العالم كله اليوم؛ وهو هـ. ج. ولز. وإن يكن متعذرًا متعسرًا، بل يكاد يستحيل أن تصوِّر هذه القطرة الضئيلة ذلك البحر اللجي المتلاطم إلا صورة غامضة.

والله ولي التوفيق.

زكي نجيب محمود

١٥ أغسطس سنة ١٩٣٨م

الجزء الأول

الأغنياء والفقراء وما بينهما من عداوة موروثة

الفصل الأول

دراسات قصيرة في تحصيل الثروة أو محاولة تحصيلها

قد التزمنا أن نبيِّن أن النظام المالي لحياة الإنسان الاقتصادية مفكَّك غامض خطير غاية الخطورة، وأنه لم يجتَز مرحلة التجربة بعدُ، وقد آلينا على أنفسنا أن نوضِّح أن المال لا يزال أداة ناقصة شديدة النقص لتقدير الخدمة الاجتماعية، وأن تحصيل المال — الذي ينبغي لأسباب جلية أن يكون نتيجة لازمة لما يُبذل في الإنتاج من مجهود — قد يصبح في كثير من الحالات عاملًا لا يتعذر أن يعوق سير التقدُّم للنظام الاقتصادي، بدل أن يكون له قوة دافعة. ولقد رأينا كيف تؤثِّر الآلات بصفة عامة أثرًا سيئًا في عصرنا هذا، وسنعمد الآن إلى سياق أمثلة فردية معينة تبيِّن مدى ذلك الأثر في العصر الحديث؛ فسنبسط أمام القارئ طائفة مختارة من ذوي الثراء المكسوب لتكون موضع بحثه.

وسنتخيَّر من موضوعات الدراسة ما يوضح لنا قبل كل شيء أثر المِلْكِية التي يسلِّم بها الناس عامة، كما يوضح ما يتصل بالمال من نُظُم وآراء.

ودراسة أمثلة فردية لتحصيل الثروة، بابٌ من أبواب البحث الاجتماعي تزداد قيمته وخطره، بحيث وجهت طائفةٌ من مختلف الكُتَّاب[1] عنايتها نحو هذه البحوث، ولكنها ما تزال حتى اليوم عند المرحلة الإخبارية، لم تَعْدُها؛ فلم تتسع دراستها ولم تعمَّق بعدُ، بحيث يجوز لنا أن نزعم القدرة على دراسة علمية؛ وإذن فنحن حيال هذا الموضوع عند

[1] مثال ذلك مؤلفات Richard Lewinsohn وهي «في غزو الغني» و«زهاروف» و«تاريخ التضخم المالي» فإن شئت دراسةً أشمل فإن الأستاذ لاسكي Prof Laski يوصي بقراءة «تاريخ الثروات الأمريكية الجسيمة» تأليف G. Meyers.

موقفٍ نشبِّهه بالمرحلة البدائية التي كان يقف عندها التاريخ الطبيعي، حين كان جمع «التحف» يمهِّد الطريق لتنظيمٍ شامل يتناول تنسيق النماذج في أبهاء المتاحف.

هتي جرين Hetty Green كمثل لمن يجمع الثروة دون أن يضيف جديدًا

سنضرب بـ «المسز هتي جرين» أوَّل مثال، وهي مَن جاءت ثروتها العريضة بغير شك نتيجةً للنظام المالي في صورته الحاضرة. وُلدت عام ١٨٢٥م في «بدفورد الجديدة»، ولقيت منيَّتها في نيويورك في سن الحادية والثمانين، ولها من الثروة ما يُربي بغير شك على ثلاثة عشر مليونًا من الجنيهات، بل يجوز أن قد بلغت ثروتها نحو هذا المقدار مرة ونصف مرة. وإذن نستطيع أن نتخذ منها مثلًا صريحًا لجامعي المال؛ وقد أرَّخ حياتها «بويدن سباركس» و«صموئيل تيلور مور»[٢] في مهارة بالغة، وإليهما أعترف بالفضل؛ فتاريخها، كما يقولان، هو في جوهره تاريخ امرأة أُوتيت نبوغًا في تحصيل المال وجمعه والعجز عن إنفاقه؛ فهي إذن مقياس دقيق جدًّا لتقدير المال كأحد الحوافز الاجتماعية في ظروف العصر الحديث.

ودعك من شغفها بتحصيل المال وصيانته؛ فقد كانت فيما يظهر امرأة فَكِهة نشيطة، شخصُها جذاب من بعض نواحيه، بارعة غاية البراعة في تدبير الدار وتربية الأطفال، ولم تكن لتأنف العمل في بيتها، ولكنها جُلبت محصورة في حدود نفسها، مشغوفة بالتحصيل، وقد عملت ظروف نشأتها على تنمية حقدها، واعتادت الشُّح منذ بدء حياتها، ثم ازدادت ميلًا إلى الشح شيئًا فشيئًا؛ فكانت وهي في أوج نشاطها العملي تُدثِّر نفسها في الشتاء بورق الجرائد لتكفي نفسها مئونة ثياب تحتية من الصوف، وكانت تستأجر منزلًا رخيصًا، وتنتقل من مسكن إلى مسكن لتنجو من دفع الضرائب، ولم يكن لها ما ترفِّه به عن نفسها غير كراهية الناس؛ فقد بلغ قَدْرُها لنفسها أن أحبَّت الانتقام وكانت تُزهي به، وتميل إلى مجاراة مَن يعترضون مشروعاتها التي ترتاب في نجاحها. وهي ممن يحتضنون الهموم ويتعقبونها، وقد وُفقت في إيذاء كثيرين حتى أعدمتهم فقرًا، وسامت العذاب وكيلًا من وكلائها عَثَر جَدُّه معها فأوردته منيَّته. وأما أنبلُ عواطفها فحبُّها لابنها — وسنرى إلى أي حد كان ذلك الحب.

[٢] انظر كتاب «هتي جرين، المرأة التي أحبت المال» تأليف Boyden Sparks وSamuel Taylor Moore.

وكانت لا تتوانى عن تجريد زوجها مما يملك، ثم قطعت أسباب عيشها معه بحجَّة ميله إلى التبذير، على الرغم مما كانت تُكِنُّ له من حبٍّ لا ريب فيه.

وهي ابنة رجل قوي الشكيمة كان يشتغل بالتجارة والسِّفَانة، سلك في حياته سبيل مَن هبطوا أرض إنجلترا الجديدة من جماعة المطهرين (البيورتان)، فطفق يجمع المال جمعًا موفقًا. وكانت الابنة في مستهل حياتها فتاةً جريئة جميلة، ولكنها سرعان ما انقلبت صفيقة الوجه، تحذو حذو أبيها في انتهار أمها، فلما أُرسلت إلى نيويورك لتقضي الشتاء فيها، تزوَّدت بمائتين وألف من الريالات لتنفقها، فآثرت أن تستثمر ألفًا منها في الأوراق المالية، وما فتِئت من ذلك الحين تستغل مالها. نعم كان لها ما لكل فتاة من العواطف والغرور، ولكنها اعتدلت في ذلك وكبحت زمام نفسها، ولقد استحيت مُضيفتها في نيويورك من هذه النزيلة القذرة، فابتاعت لها ثيابًا جميلة تساير الطراز السائد، ولكن «هتي» ألقت بتلك الثياب جانبًا لأنها أفخر مما ينبغي لها أن ترتدي، ولما ماتت أمُّها عاشت الفتاة مع عمة عليلة، فكان نصيب العمة منها ما أصاب الأمَّ من مخاشنة؛ إذ كانت تثير أصخب المعارك لأتفه الأسباب، كأن تثور لازدياد نفقات الدار، أو تغضب إذا حالت العمة دون اطلاعها على أوراقها الخاصة.

كانت الفتاة وريثة عمتها هذه، كما كانت وارثة أبيها؛ فخلَّف لها الأب ما يدنو من ألف ألف من الريالات، كما خلَّف أملاكًا موقوفة أخرى؛ وأما العمة التي قضَت نَحبَها وهي تملك ما يقرب من ألف ألف من الريالات فقد أوصت في الخفاء بما يدنو من نصف هذا القدر لمختلف أعمال البر، ولم تورِّث «هتي» إلا ريع ما تبقَّى من المال مدى حياتها، فحاولت «هتي» أن تغض النظر عن هذه الوصية لتستولي على رأس مال عمتها بأسره، ويلوح أنها لم تتعفَّف في ذلك عن التزوير والخداع والحنث في اليمين، ولكنها أخفقت مسعًى؛ وتزوجت بعد ذلك من المستر «أ. هـ. جرين E. H. Green» ولم يكن يملك أقل من ألف ألف ريال، فآلت المرأة على نفسها أن تعمل على تنمية ثروتها وأن تنفرد في ذلك وحدها. أما قضية الوصية فانتهت باتفاقٍ يتيح لها دخلًا يبلغ خمسة وستين ألفًا من الريالات في كل عام من رأس مالٍ ثابت، كما يهبها مبلغًا مدفوعًا قدْره ستمائة وخمسون ألفًا ريالًا، هذا إلى قدْر من المال يبلغ المليون ورثته عن أبيها وكانت ماضية في استثماره من قبل.

لبثت في أوروبا حينًا مع زوجها لتنجو بنفسها من الجو البغيض الذي أثارته قضية الوصية (وربما أرادت أن تفلت مما قد ينجم من وخيم العواقب). وبينا هي وزوجها

في لندن، نزيلَين في «فندق لانجام» الذي كان حينئذٍ أبعدَ الفنادق ذكرًا وفخامة، طفقا في ذلك المستقر يعملان في المضاربات المالية بحزم وتوفيق؛ فقد كان للزوج من المهارة التجارية حظٌّ موفور، وكان بادئ الأمر شديد التأثير في زوجته، فلم يضنَّ عليها بنصحه المفيد، وهو الذي أغراها بالنزول في ذلك الفندق كما يتبين من تاريخها فيما بعد، ولم يكن يشاركها فيما امتازت به من حب التحصيل المغلول؛ فهو يضارب لينفق، ولم يعتَد الشح ولا عرف كيف يكون، فمضى ينفق ما يملك وما يكسب، ومضت الزوجة تكدس وتكدس، حتى جمعت في حولٍ واحد ما يُربي على مليون وربع مليون ريال مما اشترته من سندات الذهب، التي أصدرتها الولايات المتحدة، وكانت لندن لا تدري شيئًا، أو قُل لا تدري إلا قليلًا، عن الحالة في أمريكا، فأخذ يساور النفوسَ شكٌّ عظيم في أن تتخلى حكومة واشنطن عن ضمانة هذه السندات، ثم ازداد الشك حتى انقلب فزَعًا في بعض الأحيان؛ وحينئذٍ سنحت الفرصة التي كانت ترمي إليها «هتي».

عادت أسرة «جرين» إلى أمريكا عام ١٨٧٤م، وكان قد انقضى العهد الذي يجوز فيه للقانون أن يثير قضية الوصية من جديد، وجاءت العودة في وقتٍ تجتاح البلادَ فيه ضائقةٌ فيسهل الشراء بأبخس الأثمان.

وهاك عبارة اقتبسها «سباركس» و«مور» مما روته عن نفسها في شرح طريقتها:

> أنا ممن يؤمنون بوجوب الدخول من القاع والخروج من القمة، وإني لأحب شراء أسهم الطرق الحديدية أو عقود الرهن، وإذا رأيت شيئًا طيبًا يُباع بثَمَن بخس لإعراض الناس عن شرائه، ابتعت مقدارًا منه لأخزِّنه، حتى إذا ما حان حينه رأيت الناس يتعقبونني ويدفعون لما أملك ثمنًا غاليًا؛ ولديَّ مقدار كبير من الرهون العقارية في الأحياء المزدحمة من المدينة، وهي في رأيي لا تقل كسبًا عن أي شيء آخر.
>
> لست شديدة الإيمان بالأسهم، ولا أشتري السلع المصنوعة أبدًا، ولكني أحب الطرق الحديدية والضِّياع العينية، ولا أجزم بوضع مالي في شيء إلا إذا تقصَّيت كل أنبائه. ليس تحصيل الثراء بالسر العظيم، فما عليك إلا أن تشتري بخسًا وتبيع غاليًا، وأن تكون في عملك مدبِّرًا دءوبًا ذا بصيرة نافذة.

ويضيف المؤلفان أنها سلكت هذه السبيل في كلِّ ما اشترته، سواء أكان المُشْتَرَى رهنًا أم قدْرًا من البطاطس أم دارًا أم جوادًا. أما طريقة إنفاقها المال فما أشبهها في ذلك بلاعب

رياضي لا ينقطع قطُّ عن مرانه؛ أعني أنها لم تنفق شيئًا، وكانت تتخذ من زوجها وكيلًا يخدمها بغير أجر؛ فهو يُمِدها بالطعام والثياب والمسكن كما يفعل كل زوج مع زوجه، ويرشدها بنصحه النافع البصير في أولى أيام الحياة الزوجية، فكان من جراء ذلك أن لم تتسرب من ثروتها قطرة واحدة، بل نمت نموًّا سريعًا، وانتهى الأمر باستقلالها في حياتها وأملاكها عن زوجها «جرين» وعما يملك استقلالًا تامًّا، وقضى الرجل آخر عهده بالحياة في ندوة نيويورك شيخًا فقيرًا متعطلًا.

أما هي فقد غدت شخصية بارزة يعرف فيها عالم المال بنيويورك تلك المرأة العجوز اليقظة القذرة، تركب عربةً مأجورة فتنطلق بها من مصرف إلى مصرف، ومعها أضابيرها وحقائبها المترعة بأوراق المال، فتغزو دُور المصارف بحقائبها المفعمة بالذهب لتكفي نفسها مئونة المكاتب ونفقاتها، فتستعير عمال المصارف لقضاء عملها، وبذلك تستثمر ما كانت دفعته مقابل أداء أعمالها الأخرى، فإذا لم تَجْرِ الأمور كما تشتهي أخذت تبكي وتولول وتصيح في صرخات مزعجة.

وليرجع القارئ إلى تاريخ حياتها الذي اقتطفتُ منه العبارة السابقة، إن أراد تفصيلًا أوفى لأخلاق هذه المخلوقة العجيبة، كي يعلم كيف طمست زوجها طمسًا تدريجيًّا حين أغرقته في إدارة شئونها، وكيف ضحَّت بساق ابنها الذي أحبَّته حبًّا جمًّا لا ريب فيه؛ إذ لم تُرِدْ أن تستدعي طبيبًا، حين عطبت ساق ابنها على إثر سقوطه وهو ينزلج، فلمَّا لم يسعفها علاج ناجع، تلفت ولزم بترُها. وكانت تكسو ابنها ذاك وتكتسي هي بقذر الثياب لتظفر بنصح الأطباء وعلاجهم في العيادات المجانية، ولكن الأطباء استكشفوا أمرها، وسرى النذير بينهم ليأخذوا حِذْرهم منها. وهكذا جمدت كفُّها عن استخدام إخصائي ماهر حتى مضى الوقت الملائم، ويُقال مع ذلك إنها عنيت بتمريض ابنها عناية دقيقة ووقفت له نفسها.

حسبنا ما أسلفناه في وصف حياة هذه المرأة، وإنَّ أخصَّ ما يعنينا هو أنها استطاعت أن تمضي في حياتها تلك، وأن تحتفظ رغم ذلك لشخصها بالتبجيل؛ فقد كانت تُزهي بنفسها، رغم ما ذكرناه مما استباحته، ولكن الآراء التي نشأت فيها، والتي طغت على العالم من حولها، كانت تبرِّر ذلك الضرب من الحياة.

لقد نشأت في مجتمعٍ يَعُدُّ تحصيل المال مقياس الحياة الراضية، ويرى الفقر عاهة أبشع عاهة؛ فقصرت همًّها على نفسها مُسايِرة في ذلك معايير الحياة من حولها، ولم تجفل من أفدح التضحيات لترضي الآراء التي تتحكم في عقلها ما دامت ترى في ذلك نفعًا

عاجلًا؛ فلو كانت ظروف الحياة أسعدَ من ذلك لجاز أن يتحكم في عقلها آراء تختلف جدًّا عن آرائها تلك؛ فلم يكن بعيدًا أن تكون مؤمنة متعصبة الإيمان، أو أن تتجه إلى البِرِّ بكل نفسها؛ أو لو كان المال بحق مقياسًا صحيحًا للخدمة الاجتماعية، لأمكن أن يكون حتى جمودُ كفِّها هذا باعثًا إياها على بذل الجهود العظيمة في سبيل المجتمع، ولكنها كانت في تحصيلها جشعة، وشلَّت بشخصها قوة الإنفاق دون أن تشجِّع جانبًا نافعًا من جوانب النشاط الإنساني.

لقد ضلت في حياتها قصدَ السبيل، وإن ما يعنينا من أمرها هو ضلالها الذي زجَّها فيه نظامنا في حفظ المال، وركوننا إلى التنافس في جمعه باعتباره معيارًا لقيم الأشخاص؛ ونحن إنما نسوق هذه المرأة في دراستنا للإنسان وثروته لتنهض دليلًا على عجز النظام القائم في حفظ الأموال عن التأثير في النفوس، وكان ينبغي للنظام المالي أن يكون أداة لحفز الهمة وجزاءً للمجهود المنتج. ولكن ها نحن أولاء نشهد في وضوح جلي كيف يمكن لهذا النظام أن ينعرج مجراه بحيث لا يقصد إلا إلى الجمع العقيم؛ وتلك هي النقيصة الكبرى في المال باعتباره حافزًا؛ فقد رأينا كيف تسرَّب فيض المكاسب التي أنتجتها المدينة والطُّرق الحديدية فتجمعت بين يدي هذه المرأة العجوز الكزة الجبارة التي لم تطمع في رقي، بل لم تتخيَّل أن يكون في الحياة أجمل من حياتها وأشهى؛ فكانت تقاوم كل إصلاح يمس احتكاراتها وأوراقها المالية.

لم يكن بد من نمو ثروتها نموًّا مطردًا؛ إذ كانت دائنة دءوبة قاسية، ولم تقف زيادة مِلْكَها وتكدُّسُه بين يديها إلا بالموت، فلو قد كُتب الخلود لـ «هتي جرين»، لبسطت يدها على العالم شيئًا فشيئًا حتى تتم لها السيطرة الاقتصادية؛ ذلك إن اتبعت قواعد لعبة حفظ المال على وجهٍ دقيق.

وكان قد نشأ عامل جديد حدَّ من نشاطها؛ إذ رخُص المال بينا ثراؤها ينمو ويزداد، فأضافت ألوفًا إلى ألوف، وأوشكت أن تكون في شارع وول Wall Street كأبطال الأساطير، ولكن حدثًا آخر أخذ في غضون تلك الحِقبة يسير بخطًى أسرع من سير هذه المرأة في أعمالها؛ إذ استُكشفت مناجم جديدة للذهب أخذ يتدفق نضارها تدفقًا غزيرًا حتى كثُرت أوراق المال وسارع الناس إلى قضاء ديونهم وزاد الإنتاج زيادة عظيمة، فكان هذا التضخم الهائل في ثروة العالم أعظمَ من تحصيلها الفردي بدرجةٍ لا تقع تحت الحصر؛ فلو قد مضى العالم في هبوط الأثمان لاشتد خطر هذه المرأة واستفحل أثرها المميت. ولكن النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بما فيه من ثراء ومصادر تتدفق بالمال، استطاع أن يحتمل «هتي جرين» دون أن يُصاب الناس بكثير من الضيق.

شريف «هسي كاسل» وأسرة «روتشيلد» والقروض الأهلية

كانت المسز هتي جرين نسيجَ وحدِها؛ فهي إنسان معتزل تملكته رغبة التحصيل بفعل الآراء السائدة في عصرها وبيئتها عن المِلْكية والحياة الناجحة، فأزهرت في عالمٍ صبَّ عليها نِقمته مع أنها صنيعته، وكم بين الناس من نساء ورجال يشبهون «هتي جرين» في صورة مصغرة، وهم أولئك الذين تجتمع بين أيديهم الأموال فتُصاب بالعقم؟ إنهم يجِلُّون عن الحصر. وإذن فلسنا ندري كم يبلغ أثرهم في القعود بالتقدم الاقتصادي على وجه العموم؛ ولا يبعُد أن تجد في العالم ألوف الثروات الضئيلة التي تتصف بنفس الخصائص التي عرفناها في ثروة «هتي جرين».

وسنعمد الآن إلى بحث جمع المال الذي يقوم على أساسٍ أوسع من ذاك، فنتناول بالدرس تلك الأسرة العظيمة التي عُرف أبناؤها بتحصيل المال واستثماره وهي أسرة روتشيلد.

ويعود بنا بدء قصتهم إلى ماضٍ سحيق يمتد إلى ما قبل أيام «هتي جرين» الأولى؛ فيقع تاريخ هذه الأسرة في عهدٍ سبق إنشاء الطرق الحديدية، وسلف استكشاف الذهب في منتصف القرن التاسع عشر؛ فقد بدأت في عصرٍ كان الذهب فيه محدود الموارد، وأوشك التحصيل حينئذٍ — تحصيل الضياع أو المعدِن الذي يملك زمام الأسواق — أن يكون السبيل الوحيدة للقوة والثراء؛ فلم تكن وسائل الغنى المعروفة إذ ذاك سوى امتلاك الأرض، وتوفير المال، والربا، فإذا ما توفَّر لديك المال سعيت إلى الاحتكار، فيصبح ذو الحاجة في قبضتك. وفاتحة القصة أميرٌ يبيع الرجال ويُقرِض المال، وتاجر يهودي يبيع الأحجار الكريمة بيعَ الحكيم، ثم امتدت على الدهر حتى أدركت العصر الحديث؛ حيث أخذ استثمار المال في المشروعات الصناعية العظيمة يقوم مقام استغلاله في قروض الدول المتحاربة.

كان أبناء روتشيلد تجارًا يهودًا يتاجرون جملة، ويقيمون في حي اليهود بفرانكفورت، وقد كُتب لهم التوفيق، ولكنهم لم يبلغوا من الثراء مبلغًا يستوقف النظر، حتى جاء «ماير أنسلم روتشيلد» في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وكان مشغوفًا بشئون النقد، ماهرًا في تجارة الأوسمة والأحجار الكريمة فيما مهر فيه، وكانت البلاد إذ ذاك تنقسم دويلات صغيرة تستخدم عملات متباينة، فأفاد بعلمه بالنقد، وبما كان يسديه من نصحٍ إلى معاصره «الكونت هاناد ننزج» الذي سرعان ما أصبح شريفًا لـ «هس كاسل»، وقد كان للشريف حق بيع رعيته، فباتت الأجساد البشرية من أهم ما تصدره «هس كاسل»؛

إذ كان يَعُدُّ رعيته جنودًا، ثم يبيعهم فيلقًا فيلقًا للدول الأجنبية، وللحكومة الإنجليزية بنوع أخص، لتستعين بهم في حربها مع مستعمراتها بأمريكا الشمالية إذ ذاك، فإذا قُتل أحد رجاله أو أُصيب بعَطَب، عوَّضته الحكومة المستأجِرة عن الخسارة، دون أن ينبئ الجرحى أو أُسر القتلى بالقدْر المدفوع على وجه الدقة. وورِث الرجل ثروة عريضة إذا قيست بمقياس ذلك العهد، وكاد يبلغ به الشح حدَّ الجنون، وعُرف بحِذْقه في الشئون المالية؛ وكان لروتشيلد عنده ثقة وطيدة، فاستخدمه وكيلًا عامًّا، واتخذ منه حليفًا وشريكًا في مختلف الأعمال، فأقرض الرجلان حكومات الدانمارك، وهسي دارمستات، وبادن؛ وقد كان لروتشيلد من قبلُ، في مستهل عصر نابليون، ثروة ضخمة، فلما اضطر الشريف إلى الفرار من وجه نابليون عام ١٨٠٦م، استطاع روتشيلد أن يستعين بأصدقائه من أصحاب المصارف بفرانكفورت في أن يخلص له الجزء الأعظم من ثروته.

مات «ماير أنسلم روتشيلد» عام ١٨١٢م، وخلَّف وراءه أرملة متينة الخلق وخمسة أبناء، فمضى المتجر القديم في طريق النجاح، وأخذ يتسع المصرف الجديد، ويقول «لونسهن»[٣] أن قد تضافر البنات العوانس والأبناء وزوجاتهم على العمل في التجارة، فكان أحدهم صيرفيًّا، وارتحل الباقون يؤدون بأنفسهم أعمال تجارتهم الهامة.

أما «ماير أنسلم» الشيخ فقد باع تجارته لبنيه الخمسة قبل وفاته بعام أو ما يقرب من العام، وأوصى بثَمن البيع لزوجه وبناته، وهو في ذلك إنما ينفِّذ مبدأً أساسيًّا من مبادئ روتشيلد وهو أن تحتفظ الأسرة لنفسها بالمال كله، وأن تكون الرقابة لها وحدَها؛ لذلك لم يُشرِك أزواج بناته في الربح، ولقد كان هذا المبدأ بعينه أساس التزاوج بين أبناء الجيلين الثالث والرابع من أجيال الأسرة؛ ولكنَّ هذين الجيلين الآخرين لم يضيفا إلى الجدارة التجارية التي امتاز بها أسلافهم قوة جديدة.

ولما أدرك الأب منيَّته، كان الأبناء قد طفِقوا يضربون في ربوع أوروبا، فاتخذ أنبغهم «ناتان ماير روتشيلد» مقامه في إنجلترا، ولكي ييسر صلته التجارية بالقارة الأوروبية ارتأى لأخيه «جيمس» أن يقيم في باريس. ولعل رغبتهم في أن يُطوِّحوا بأنفسهم في البلاد الأجنبية، وما كان يربطهم من صلة الرحم القوية، قد أكسبا أسرة روتشيلد ما لها من قوة، وهيأت لها ما سنح من فرص؛ فقد وثق بعضهم ببعض خلال ما نشب من حروب

[٣] انظر كتاب في «غزوة الغني» لمؤلفه Lewinsohn.

وغزوات، وما ضُرِبَ من حصارات، وما حدث من تغيير في الحكومات، وكانت تستحيل تلك الثقة على منافسيهم من جماعات الموسرين والتجار؛ فقد استطاعوا أن يزوِّد بعضهم بعضًا بأخطر الأنباء وأصدقها، تلك الأنباء التي كانوا يدبِّرون جمعها في دقة بالغة، حتى أنشئوا فيما بعدُ نظامًا للتراسل؛ إذ تبينوا فيما بعد ما يفيدونه بذلك رغم ما يكلِّفهم من فادح النفقات، فضمنوا بذلك كتمان عملهم لئلا تفيد سائر الشركات في أوروبا من أنبائهم، ولم يستخدموا البريد أو حقائب السفارات في تراسلهم، إلا إذا تبادلوا من الوثائق ما يريدون أن تطالعه الحكومات في ذلك الحين، كذلك مكَّنتهم هذه الثقة المتبادَلة أن ينغمس كلٌّ منهم في حياة البلد الذي اختير لمقامه، فيستوطن ويستعمل ما يحقق صالح الحكومات؛ على ألا يتعارض ذلك طبعًا مع صالح أسرة روتشيلد خاصةً أو اليهود عامةً. ولقد أيقنوا أنه إذا لم يصبهم النجاح جميعًا في ظل ذلك النظام، فلا أقل من أن يصيب واحدًا منهم، فيكون له من قوة موقفه ما يعين به الآخرين؛ ويُروى عنهم فوق ذلك كله أن أحدًا لم ينقد قطُّ خطة أخيه في العمل.

ولعل أوضح مَثَل يُساق لهذا التعاون الدولي هو الخطة التي استطاع بها «ناتان» في لندن و«جيمس» في باريس، أن يُمِدَّا «ولنجتن» وهو في «شبه الجزيرة» بما يتطلبه من المال لجنوده، وكان «ناتان» قد جمع ثروة عظيمة من التجارة حين مهَّد له أبوه أن يتولى في إنجلترا أعمالًا مالية هامة نيابةً عن الشريف الذي وضع بين يديه، في فترات قصيرة، مالًا كثيرًا يشتري به ذهبًا وفضة ليرسلهما خلسة عبْر «المنش» إلى فرنسا؛ فأيقن أنه يستطيع أن يربح من ذلك ربحًا جمًّا، إذا أذنت الحكومة الفرنسية لرسائله بالدخول في بلادها؛ ولكي يظفر منها بذلك الرضى، أوصى أخاه جيمس بالسفر إلى باريس ليقابل أولياء الأمر، وكان الحصار القارِّي مضروبًا إذ ذاك، ولكن نابليون قد تبين أنه إن لم يأذن لحلفائه بمقدارٍ محدود من التهريب بينهم وبين إنجلترا، فسيفقد صداقتهم؛ ولذا استطاع جيمس أن يتصدر أمرًا يبيح له أن يتسلم رسائل أخيه؛ إذ زعم أن الإنجليز شديدو الرغبة في ألا تتسرب المعادن الثمينة من بلادهم، وكان الإنجليز يتمنون حقًّا أن يصل مدد المال إلى ولنجتن، فنجح جيمس في أداء ذلك نجاحًا مطردًا، وذلك بفضل ما كان لأسرة روتشيلد من صلات، فاشترى صكوكًا مالية على أصحاب المصارف في جنوبي أوروبا، ثم أحست إنجلترا فيما بعدُ عجزًا ماليًّا، فأفاد «ناتان» من ذلك أرباحًا جسيمة، أولًا بأن عرف أين يشتري الذهب الذي يبيعه للحكومة الإنجليزية، وثانيًا بأن تعهَّد بنقله إلى جنودها في الخارج، وقد وُفِّق كذلك في العبور إلى هولندة؛ حيث ابتاع جميع الأموال الفرنسية التي غمرت القارة الأوروبية، ونقلها إلى إسبانيا بمعونة أخيه في باريس.

ولقد كان وزير المالية في إنجلترا يعلم علمَ اليقين ما أسداه «ناتان» لهم من خدمات، فانتهز «ناتان» هذه المنزلة الجديدة، وعرض على الفور أن يعهد إلى أسرة روتشيلد بإرسال جزء من الإعانة المالية الإنجليزية إلى النمسا، وكان أجر تحويل الإعانة من إنجلترا عاليًا جدًّا في ذلك الحين، حتى إن «مترنخ» قدَّر ما يفقده في تحويل العملة وفي الوساطة وأجور المصارف بما يبلغ ثلث المجموع — مليونين من ستة ملايين — قبل أن يصل المال إلى يده، وطبيعي أن تود الحكومة الإنجليزية لو أن ما ترسله من المال يُنفَق منه على صيانة الجيوش النمساوية أكبر قدْر ممكن، فرحَّبت بأسرة روتشيلد حينما عرضت أن تؤدي العمل دون أن تلجأ إلى تحويل العملة، ودون أن يتعرض المال في نقله إلى النمسا للخطر. ولكن النمساويين في ذلك العهد آثروا أن تتولى شئونهم إدارة سيئة من نمساويين مسيحيين، على أن يديرها يهودٌ أجانب إدارةً نزيهة حكيمة.

ولكن شركة روتشيلد على الرغم مما لقيته من مقاومة، أخذ ينتشر ذِكْرها في أرجاء أوروبا، لا سيما «ناتان» الذي ازداد اسمه ذيوعًا، حتى أُحيط بشيء من عجائب الأساطير، وذلك حين أتاه وكيل من وكلائه بنبأ النصر في واقعة ووترلو، قبل أن يبلغ الخبر الرسمي إلى الحكومة البريطانية بيوم، فذاع أن «ناتان» قد بلغه النبأ في رسالةٍ حملتها له حمامة خَفيَّة من الحمام الزاجل، أو أنه استقاه بنفسه وعبَر به المنش في عاصفة هوجاء؛ وهكذا كان يبني ثراءه الذي لا يحده الحصر بإذاعة الأنباء في سوق الأوراق المالية بلندن، ولو كان الأمر — كما يحتمل جدًّا أن يكون — معتمدًا على نشره الأنباء المبكرة على هذا النحو، لما استطاع أن يجمع إلا مقدارًا ضئيلًا جدًّا بالنسبة لما حصَّله من الثراء العريض، ولكنه في حقيقة الأمر كان يسارع بتلك الأنباء إلى الحكومة فلا تؤمن بها، حتى إذا كان الغد تبيَّن لها صدقها.

ثم سنحت لأسرة روتشيلد فرصة طيبة في إصلاح الاضطراب المالي الذي أعقب واقعة ووترلو؛ وأول ما يُذْكر في هذا الصدد أن نقل التعويض الحربي الذي فُرض على فرنسا كان يحتم العبور في أوروبا المضطربة، ومعنى ذلك أن الأموال والسبائك كان لا بد لها أن تنقل بذاتها إذا قام بالأمر وسيطٌ سوى روتشيلد، وفي ذلك ما فيه من الخطر. وإذن فقد كانت أسرة روتشيلد وحدَها في موقفٍ يمكِّنها من اليقين القاطع بأنها في مأمن من الخسارة؛ إذ كان في مقدورها دون غيرها أن تحوِّل الأموال إلى حيث شاءت، بغير أن تضطر إلى نقل الأموال بذاتها، فعُهد إلى أبنائها على الفور بنقل ما يُربي على عشرين مليونًا من الجنيهات، وتقاضَوا على عملهم الموفَّق أجرًا قدْره واحد ونصف عن كل مائة،

وشكرهم وزير إنجلترا شكرًا حارًّا، هذا إلى تحقيق ما تمنوه من امتداد عملهم إلى النمسا التي كانت حكومتها إذ ذاك تنوء تحت ديونها للمصارف النمساوية، فلم يكفِ أن توافق على أن يتولى أبناء روتشيلد نقل نصيبها من التعويض، بل جاوزت ذلك، فأذنت لهم أن يقرضوها مبلغًا جسيمًا يُرَدُّ لهم فيما بعدُ، ونجح أبناء روتشيلد في أداء تلك الأعمال نجاحًا حدا بالإمبراطور — بعد رجاء ملح — أن يخلع ألقاب الشرف على الإخوة جميعًا إلا «ناتان»؛ فلقد تبيَّن وزراء الحكومة النمساوية حسنَ التعامل مع هذه الأسرة التي كانت تنجز عهودها وتؤدي عملها في غير اضطراب ما استطاعت إلى ذلك سبيلًا، والتي جاهدت أن تفرغ رسائلها في عبارةٍ يقرؤها الوزراء وتفهمها العامة، حتى انتهى الأمر بالحكومة النمساوية أن نقضت ميلها المسرف حيال المذهب الكاثوليكي، وأرسلت تدعو «سليمان» ليؤسس فرعًا للشركة في فِينَّا، وطلبوا إليه أن يدبِّر قرضًا بأوراق النصيب قدره مليونان من الجنيهات النمساوية، وكان الأخ الأكبر «ماير أنسلم» (ماير أنسلم الثاني) حينئذٍ مقيمًا في فرانكفورت، وأقرض في الوقت نفسه ملايين عدة لبروسيا، وسرعان ما أقرض الفرعُ الفِينِّي الجديد الروسيا ستة ملايين من الجنيهات؛ فالحكومات كلها في ذلك العهد كانت في حاجةٍ إلى المال على نحوٍ لم تعهد له نظيرًا فيما سبق. وإذن كان لأسرة روتشيلد أن تملي من الشروط ما تشاء، وأن تختص بقروضها ما تشاء من الدول التي بسطت أكفَّها للاستدانة، وكذلك كان الأشراف في بروسيا والنمسا في حاجةٍ إلى المال، فظفر فرعا فِينَّا وفرانكفورت من فروع الشركة بربحٍ من القروض الخاصة أيضًا.

وتم للإخوة اقتسام أوروبا بينهم حين أرسل «مترنخ» «شارل روتشيلد» إلى نابلي حيث كانت النمسا تَقمع ثورةً أهلية، وطلب إلى شارل أن يدبِّر المال الذي فرضه الظافرون على أهل نابلي، وأن يمثِّل صالح النمسا في ذلك الإقليم؛ ولكن شارل كان ابنًا خالصًا من أبناء روتشيلد، فآثر الوجهة المالية على الحزبية وأخذ يندمج في البلد الذي استقر فيه، ويقاوم استمرار الاحتلال النمساوي ومطالب النمسا الباهظة، وأقرض تلك المملكة الصغيرة مالًا كثيرًا، متصديًا لاحتمال التبعة بنفسه، ليقيم الحالة المالية في نابلي على أساس جديد، فلما تبيَّن عجز حاكميها عن الإدارة الحازمة، أرغمهم إرغامًا على قبول نائبه وزيرًا للمالية ثم أدخل على أمورهم بعض التعديل، وظفر لهم من إنجلترا بقرض، فحسن اسمه حتى انتهى به الأمر إلى منصبٍ لم يكن يتوقعه أحد؛ إذ اختير مديرًا لأموال البابا!

وكان «جيمس» قد أنشأ في الوقت نفسه مصرفًا في باريس، حيث الحاجة إلى القروض لا تقل عنها في أي مكان آخر، فلم يلبث أن أصاب التوفيق حتى أصبح أغنى رجل في

فرنسا بعد مليكها، وقد قال له «مترنخ»: «إن أسرة روتشيلد تلعب في فرنسا دورًا أخطر جدًّا مما تقوم به أية دولة أجنبية أخرى، وقد نستثني من ذلك إنجلترا وحدها» وكان بيت روتشيلد إذ ذاك أعظم جماعة مالية في العالم، وأخذ ثراؤه يزداد مدى العشرين عامًا التالية على أقل تقدير.

وليست تقتضينا الغاية من هذا الكتاب أن نتعقب تاريخ هذه الأسرة في تفصيلٍ أدق مما ذكرنا؛ فإن أسلوبها لم يتغير، ولم ينجب جيلاها الثالث والرابع شخصيات بارزة، وظلت على وجه العموم بعيدة عن ميدان العمل الحقيقي في العصر الجديد، عصر الانقلاب الصناعي في أوروبا؛ نعم إن «سليمان» في النمسا قد أعان على إنشاء الطرق الحديدية، وعُني بالمناجم ومصانع الألغام، ولكنه لم يكن في تأييده لهذه المشروعات إلا رجلًا ماليًّا — فلم يَمِل به هواه إلى تنظيم صناعة عظيمة من جانبها الفني. كذلك اشترى أبناء روتشيلد المقيمون في فرنسا منابع الزيت في الروسيا، ولكنهم باعوها عام ١٩١١م لشركة هولندية The Royal Dutch Shell group. وإذن فأسرة روتشيلد تتاجر في المال أولًا وآخرًا، ولم يكن لها عدا ذلك إلا صالح واحد نبت بغتة؛ فإن رأيتهم يلتمسون الألقاب ويشقون طريقهم في الحياة الاجتماعية بالعواصم الأوروبية، فما ذاك إلا سبيل للزُّلفى اضطروا إليه اضطرارًا؛ إذ يستحيل بغير الألقاب أن يتصلوا بالأشراف الذين احتكروا مناصب الدولة اتصالًا مباشرًا؛ فإن كان «ماير أنسلم» الكبير قد سلك في الحياة سبيله بدرايته في النقود والجواهر؛ فإن أبناءه قد رعوا الفنون بهذه الروح نفسها، فاتخذوها وسيلة للحصول على ما يسميه الأمريكيون «صلات مباشرة Contacts» وكان رئيس الشركة في فرانكفورت يحيا حياة الطبقة الوسطى؛ أما جيمس في باريس فأخذ ينثر المال نثرًا من نوافذه، ولم يفعل ذلك ليستمتع، بل ليحقق غايته — ثم قنع الخلف بالثروة، ولم يكن لهم رأي جديد في استخدامها أو إنفاقها.

لم يَعُد أبناء روتشيلد يملكون زمام المال في أوروبا، وليست علة ذلك نكبة أو فشلًا — فهم من حِذْقهم بمأمن من ذاك — ولكن لأن ما استُكشف من الذهب في القرن الماضي قد تدفَّق في مساربَ جديدة نجمت عن ازدهار الصناعة؛ فلم تَعُد الثروة مقصورة على كبار الأغنياء وحدَهم، بل نشأت ألوف الألوف من الثروات الصغيرة في أيدي الطبقة الوسطى، وبذلك أُتيح للناس أن يؤسسوا مصارف المساهمة التي علا كعبها في استخدام المال، وإن العالم اليوم ليحوي مقدارًا عظيمًا جدًّا من المال بحيث يستحيل على أسرة واحدة أن تسيطر عليه بمواردها سيطرة ذات شأن؛ فلئن كانت أسرة روتشيلد قد أبت على «مترنخ»

قرضًا فحالت دون إعلانه الحرب على بلجيكا، فإن ذلك ليستحيل اليوم؛ إذ لو وقع مثل هذا في عام ١٩٣٠م لتقدم عشرة ملايين من صغار الموسرين بما رفضت أسرة روتشيلد إذ ذاك أن تقدمه.

ولْنَعُد الآن إلى العمل الواحد الذي أنجزوه غير مأجورين والذي سبقت الإشارة إليه — وهو تعضيدهم لإخوتهم اليهود؛ فلقد استخدموا من أول الأمر مالهم وميلهم لصالح اليهود في فرانكفورت أولًا، ثم لصالح اليهود أينما حلُّوا، ولا تزال الأسرة تحتفظ بهذا التقليد إلى يومنا هذا، ومن اليسير أن نعلِّل هذه الرغبة فيهم، وذلك أنهم إذا حرروا اليهود فإنما يحررون أنفسهم، وسيستردون ما ينفقون من مالٍ بفضل تعاون اليهود الذي يقتضيه فعل المعروف، ويظهر أن ولاء هؤلاء الأعلام نحو بني جنسهم كان ميلًا غريزيًّا فيهم كاتحادهم الأُسَرِيِّ ودأبهم في العمل، على الرغم من أن رسائلهم ووسائلهم العملية لا توحي للباحث بهذا الرأي.

تُرى لو لم يجئ روتشيلد إلى الوجود، أفكان الناس يزدادون يسرًا أم عسرًا؟ ليس لهذا السؤال جواب قاطع؛ فلقد جمع أبناء هذا البيت ثروةً ضخمة — بل ثروات ضخامًا — وكانوا يتقاضون الربح بنسبة عالية جدًّا؛ ولئن عاونوا بعض الدول فقد دفعت تلك الدول ثَمن المعونة غاليًا، ولكنهم من ناحيةٍ أخرى كانوا يعملون في نشاطٍ جمٍّ حتى كسبوا ما كسبوا، وأدَّوا كثيرًا من الخدمات الجليلة.

ومع ذلك فمن اليسير أن نجد جوانبَ كثيرة للنقد؛ فقد فرضوا ربحًا أكثر مما كان ينبغي لهم أن يفعلوا، وما انفكوا يؤيدون الحركات الرجعية ولو أنهم كانوا يَلبَسون لكل حال لَبُوسها، وأفسدتهم الثروة فاستخدموا مالهم وذكاءهم في الظهور دون أن يؤيدوا المبادئ السامية وحركات النهوض، إذا استثنينا ما فعلوه لتخفيف ويلات اليهود؛ ذلك إلى أنهم كانوا أوَّل مَن مارس العمل في سوق الأوراق المالية في نطاقٍ واسع، وآخر ما نرويه عنهم أنهم لم يتَّبعوا العِلم فيما عملوا وما يعملون، ولم يتقدم واحد من أبناء روتشيلد في الضائقة المالية التي أعقبت الحرب الكبرى ليضيف إلى العلم النظري — الذي يضعه الاقتصاديون اليوم موضع البحث — تلك المعرفة الغريزية التي لا بد أن تكون هذه الأسرة قد حصَّلتها؛ فقد كان من الجائز أن يكفينا رجل واحد من هؤلاء شرَّ الزلل في ألوف الأخطاء، وبذلك ينفع الناس نفعًا عظيمًا يَجِلُّ عن التقدير.

ولكنا يجب أن ننصفهم بذكر حسناتهم هذه؛ فهم أمناء، قد استخدموا أساليب العصر لبلوغ غايتهم، وإذا وعدوا أنجزوا، ولم يَعرف العالم قبلهم أحدًا في مثل نزاهتهم

البالغة حدًّا عظيمًا في هذا الضرب من الأعمال المالية التي تتداولها أيدٍ كثيرة في مثل عصرهم المضطرب، ولم يكتفوا بحفظ عهودهم، بل خلقوا مبدأ الشرف في الأمور المالية، وابتكروا أساليبَ مالية سديدة أذاعوها في القصور وما إليها من الأمكنة التي لم يكن الشرف فيها جديرًا بالتفكير والعناية. ولما كان الخداع سيئةً تَهُدُّ أركان المجتمع هدًّا، كان طابع الشرف الذي وسمت به أسرة روتشيلد الأمور المالية، خطوةً فسيحة في سبيل التقدم الاقتصادي في العصر الجديد. أما هل كان يمكن أن تتم هذه الخطوة دون أن يُبْهَظَ المجمع بما كُلِّفه في سبيها من ثَمن، فسؤال متروك للتاريخ وحدَه. إن أعمالهم كلها عادلة تبررها مقاييس العصر.

كورنيليوس فاندربلت، وجاي جولد وتقدُّم الطرق الحديدية (Cornelius Vanderbilt, Jay Gould)

سنتجه الآن شطر رجلين أنفقا حياتهما في تحصيل المال، وخير دراسة لهما أن يبحثا معًا، لما بينهما من تباين وخلاف؛ فقد كانا يعيشان في عالمٍ مالي واحد، ولَعِبا لعبتهما على مائدة واحدة، غير أن «جولد» كان يقصد إلى كسْب المال قبل كل شيء، أما «فاندربلت» فكان أعقدَ ميلًا، وأعمق فكرًا، وأحسن خلقًا. على أن الرجلين كليهما لم يكن لهما من ضميرهما رادع إذا ما استلزمت الحالُ رشوةَ قاضٍ أو شارع، وكلاهما لم يقتصر في الثروة على مجرد الشراء البخس والبيع الغالي وعلى القرض والربا، بل حصَّلا ما حصَّلاه بكثير جدًّا من وسائل النشاط وأساليب الافتئات، ولكنهما بذلا مع ذلك مجهودًا متشعِّبَ الجوانب في استبدال وسائل النقل الجديدة بالأساليب القديمة، وتلك الحقيقة هي أساس التأريخ البشري في منتصف القرن التاسع عشر.

فلقد شهد ذلك العهد استحثاثًا شديدًا جديدًا للإنتاج الصناعي، لما استُكشِف من موارد الذهب الجديدة في كلفورنيا وأستراليا وغيرهما، ومعنى ذلك ارتفاع الأسعار وانخفاض قيم الديون، والنتيجة أن يخف العبء عن المدينين، ويزول الضغط عن ميدان العمل، فأينما نشأت المشروعات أَلِفْت المال سهل المنال، وصادفت سوقًا نافقة؛ ونخص بالذكر مشروعات الخطوط الحديدية والبواخر التي انتشرت انتشارًا سريعًا. وكانت القوى المادية، وحاجات المجتمع كلها تبعث على سرعة اصطناع وسائل النقل الحديثة في أرجاء الولايات المتحدة بأسْرها، ولكن الناس لبثوا بادئ الأمر يميلون إلى استخدام القُطُر الحديدية في نقل الأحمال الثقيلة وحدَها، وفي المسافات القصيرة المدى، وقلما أدركوا النتائج

الرائعة التي يحتمل بلوغها من استخدام القُطُر البعيدة المدى التي تعبُر القارة من أقصاها إلى أقصاها؛ فقد جاء ذلك في عهد متأخر جدًّا، حتى فوَّت التأخيرُ في إدراك هذه الحقيقة إمكانَ التقدم السريع. وإذن فتقدم الخطوط الحديدية تبدأ قصته بظهور مجموعة من خطوطٍ صغيرة كان ربْطُها معًا في شبكاتٍ من ذوات المدى الفسيح يقتضي عملًا جسيمًا وصفقاتٍ كبيرة وجهادًا عسيرًا، ليتم انتزاع الطرق الحديدية وما يلحق بها من أناسٍ هم أعجب الناس خلقًا، أقدموا على شذوذهم العجيب بسبب تهاون نظام الشرطة والقضاء في كثير من الولايات عن القبض على رجالٍ ذوي جرأة وعزم، وعرفوا متى يتبعون الأساليب العنيفة. وقد أدَّى وصل الشبكة الحديدية في أمريكا إلى شهرة رجال أمثال «مورجان»، و«هاريمان» وغيرهما، ولكنا سنلقي بهذا البحث ضوءًا على «جاي جولد» و«فاندربلت».

كان «فاندربلت» أسبق من زميله وأقدر منه وأعظم، ولكنا مع ذلك سنبدأ بدراسة أصغرهما «جاي جولد»؛ فذلك أنسب لغايتنا التي نقصد إليها.

وُلد «جاي جولد» في «رُكْسِبري» في ولاية نيويورك عام ١٨٣٦م، وهو سليل أسرة إنجليزية جليلة؛ فنرى بين أسلافه «ناتان» و«هابيل» و«إبراهيم» كما يَنِم مظهره وبِنيتُه عن أصله العبري، ويقول مؤرِّخ حياته «المستر روبرت إرفنج وارشو»[٤] إن ثَمَّ دليلًا صغيرًا غير هذا يدل على منبته اليهودي؛ فأبواه كانا فقيرين فقرًا مدقعًا، حتى عانى بمرضه طوال حياته أثرَ الفاقة التي لقيها في طفولته، ولكن تربيته الدينية لم تكن متأصلة فيه على الرغم من أنه كان أحد الموسرين الأمريكان.

لقد اضطرَّ إلى أشق العمل في مزرعة أبيه الصغيرة، ولم يلبث في المدرسة إلا عامًا واحدًا، وُفِّق بعده إلى عملٍ في متجر ريفي، كان يشتغل فيه من الساعة السادسة صباحًا حتى العاشرة مساء، وقد روى عن نفسه فيما بعدُ أنه كان يستيقظ في الساعة الثالثة ليدرُس الرياضة والمساحة، وأنه تبين إذ ذاك حقيقةً قوية دامت معه، وهي أن واجب الفرد أن يُعنى بنفسه وأن يترك للناس عنايتهم بأنفسهم. ولما بلغ السابعة عشرة من عمره استُخدم رسامًا للخرائط، فعمل بادئ الأمر في شركةٍ انتهى أمرها إلى الإفلاس، فأخذ يشتغل لحسابه الخاص وأصابه التوفيق على وجه الإجمال، وطفق أهل الإقليم المجاور يتحدثون عنه ويَعُدُّونه شابًّا يُرجى منه، ولعل أكبر حسنة أفادها من مساحته الأرض، أنه

[٤] Mr. Robert Irving Warshow وهو مؤلِّف كتاب جاي جولد، أو تاريخ ثروة، ومنه اقتبسنا كثيرًا من حقائق هذا الفصل.

أخذ ينتقل في عمله من ميدان إلى ميدان، كما أُتيح له أن يخدم بعض الأثرياء، حتى حاول أن يصل أسباب الود بينه وبين أحد هؤلاء — وكان دبَّاغًا للجلود ثريًّا — ترك العمل لشيخوخته، فبلغ الود بينه وبين ذلك الرجل واسمه «زادك برات» مبلغًا من الإخلاص حدا بالشيخ في نهاية الأمر أن يقيم الشاب على مدبغته، بحيث يكون الرجلان شريكين متساويين، فيؤدي «جولد» العمل، ويقدم «برات» رأس المال الذي بلغ مائة وعشرين ألف ريال، فانتهز «جولد» هذه الفرصة وجاهد في نجاح المدبغة، وسرعان ما عرف فيه تجار الجلود في نيويورك رجلًا حاذقًا في ميدا العمل، ولكن لسوء حظ «برات» المنكود، كان جولد ممن يرون استحالة أن يكون المرء أمينًا؛ فلم تَعُفَّ يداه عن سرقة المال، وفي غضون سنة واحدة، أدرك الشيخ أن مَن آواه في كنَفه قد دلَّس الحساب، فلم يرفع أمره للقضاء، واكتفى أن يخيِّره إما أن يشتري حصته مقابل ستين ألفًا من الريالات وإما أن يبيع هو حصته. فذهب «جولد» إلى نيويورك، وسرعان ما وجد بها ثريًّا وقورًا، يتجر في الجلود، يُدعى «لوب» آزره بالمال، وبذلك تنحَّى «برات» بعد أن فقد بسبب كرمه ستين ألف ريال.

ولم يمهل الموت «لوب» حتى يحزن لما أصابه من شريكه؛ فقد حدث بعد أعوام ثلاثة أن اجتاحت البلاد ضائقةٌ مالية نشأ عنها اضطراب في الأعمال، وحينئذٍ علم الرجل أن «جولد» كان يستخدم اسمه في شراء مقدار كبير من الجلود يمكنه من احتكار هذه السلعة، فصُعِق وأشفق مما قد يلحق به من العار فأطلق على نفسه الرصاص، وهكذا مات المحسن الثاني، وترك «جولد» ينازع الورثة على إدارة المدبغة، وانتهى الأمر بين الخصمين إلى حربٍ حقيقية بين فريقين مسلحين، وسعى «جولد» فيما يظهر، أن يستعين بصهر «لوب» (زوج ابنته) في بعض تفصيلات الاتفاق بعد أن جاهد كل فريق أن يستولي بالقوة على المدبغة، وكُتب النصر لجولد وفريقه، وكان يتألف من خمسين محاربًا، غير أن خصمه حاول وقف العمل، بأن أقام الدعوى عليه، فاضطُر «جولد» إلى مغادرة المكان وسافر إلى نيويورك ومعه بضعة آلاف الريالات التي استطاع أن يحتفظ بها.

ولم يكد يحل بتلك المدينة حتى صادف من فوره رجلًا ثريًّا وصل بينه وبينه حبل الصداقة، وكان الثري في هذه المرة بدالًا يُدعى «فليب مِلَرْ» وقد ترك «جولد» في نفس الرجل أثرًا حسنًا، فلم يتردد في مصاهرته، وكان الزواج هانئًا جدًّا فيما يبدو؛ إذ يظهر أن جولد يمتاز في خلقه بعاطفة رقيقة ادخرها لداره فقط، وكان «مِلَر» يملك إذ ذاك مقدارًا كبيرًا من أسهمٍ لا قيمة لها في خطٍّ حديدي مهجور، خط يمتد بين رُتْلاند وواشنطن، فاقترح «جولد» الذي كان متعطلًا إذ ذاك، أن يقوم بفحص الخط، ليكتب تقريرًا بما

يرى، ويمتد الخط في ريفٍ كان قد درسه «جولد» في إحدى رحلاته التي كان يمسح فيها الأرض، فأدرك أن النجاح محتمل له، ونصح صهره أن يبتاع حق إدارته، فتم ذلك وعُيِّن «جولد» رئيسًا، وكاتمًا للسر، وأمينًا للصندوق، وملاحظًا. ووُفِّق في مدى شهور قلائل أن يبيع نصيبه في ذلك الخط الحديدي لخطٍّ مجاور له بمائة وثلاثين ألفًا من الريالات.

وبعدئذٍ اشترى بربحه المكسوب إدارة خطوط صغيرة أخرى، وصل بعضها ببعض، أو زعم أنه يصلها، ثم باعها لشركات الخطوط الحديدية الكبرى التي كانت إذ ذاك في دور التكوين، وكان «جولد» يمتاز ببديهة سريعة يدرك بها ما يجوز أن تصير إليه هذه الخطوط الصغيرة، فربح في أقل من عام واحد مائة ألف ريال، مع أنه لو أصلح تلك الخطوط حقًّا قبل بيعها، لكان ذلك آخر أعماله الإنشائية. ثم استخدم ربحه في مساهمة شركة للوساطة التجارية في شارع «وول» أطلق عليها اسم «شركة سمث وجولد ومارتن»، ومنذ ذلك الحين خص نفسه بالعمل في سوق الأوراق المالية على اختلاف صنوف الأعمال التي يؤديها.

ولسنا ندري إلا قليلًا من أمر هذه الشركة، أو عما كان يعمله جولد حين كان شريكًا فيها، ولكنَّ شريكيه لم ينتهيا إلى خاتمة طيبة، وكلاهما عاداه؛ فأما مارتن فمات مفلسًا في البيمارستان، وأما سمث فقد جرَّ عليه جولد الدمار. ويظهر أن «جولد» كان منذ بداية الأمر يعمل لحسابه الخاص أكثر مما يعمل كعضو في الشركة، وقد اتخذ علاقته بالشركة قبل كل شيء وسيلةً تجذب إليه أنظار الأعلام، وأكبر حادث نشأ عن ذلك اتصاله إبَّان الحرب الأهلية كلها برجل سيئ الأحدوثة، ألا وهو «دانيل درو».

كان «درو» أمينًا لصندوق خط «إري» الحديدي ومديره ومراقبه الفعلي، وهو أهم شبكة حديدية بين الشِّبَاك الناشئة النامية الواسعة المدى التي وصلت الغرب الوسيط والبحيرات العظمى بنيويورك، فأساء أولًا إلى لجنة إدارة الخط بأن أذاع الإشاعات عن استقراره المالي في وقتٍ كان فيه بحاجة إلى المال، ثم عاونه بنفسه معاونةً كلَّفته ثمنًا باهظًا؛ إذ أقرضه ما يعوزه من المال؛ إنه رجل كان في مستهل حياته يسوس الجياد ويرعى الماشية ويعمر قلبه الإيمان، ثم جمع فيما بعدُ ثروة عريضة من باخراته على نهر هدسن، كما ظفر بثروة أخرى من أعماله في شارع وول، وكان إذ ذاك يستخدم منصبه — بغض النظر عن صوالح أرباب الأسهم — ليؤثِّر في أثمان أسهم إري، وكانت له فيما يظهر القدرة على رفعها وخفضها كيفما شاء وبالسرعة التي أراد؛ فعلى الرغم من أن الخط كان ذا قيمة كبرى في حد ذاته، ويدرُّ ربحًا كثيرًا، كان «درو» يستغله في سوق

الأسهم حتى كسب منه فيها أكثر مما كسبه في أعمال النقل كلها، فلما التقى بجولد، كان بحاجة إلى حليف؛ لأن سلطانه على إري كان يتهدده أكبر رجال المال في نيويورك حينئذٍ، وهو كورنيليوس فاندربلت، وأحس بعجزه عن منازلة فاندربلت وحيدًا. حين فكَّر هذا أن يخلص خط إري من إدارة «درو» الفاسدة.

وهنا نتناول بالبحث كورنيليوس فاندربلت فنجلوه ونبيِّن لماذا رأى فيه «درو» خصمًا شديد البأس لا يقوى على مقاومته وحيدًا؛ فقد عجمه في بعض تجاربه ولم يلقَ منه ما يرضيه، وكان فاندربلت حينئذٍ (١٨٦٩–١٨٧٠م) قد نيَّف على السبعين من عمره؛ وُلد في بورت رتشمند بجزيرة ستاتن، واحتل منزلة خطيرة في عالم الخطوط الحديدية مع ابنه وليم الذي قد يفوق أباه في نبوغه.

وكان فاندربلت يميل بطبعه إلى إصلاح العمل الذي يتولاه، أما جولد فينزع إلى النَّهب والتخريب، فلبث فاندربلت طوال عمره يُصلِح ما يشرف عليه مع ما يستدره منه من ربح عظيم لنفسه.

كان أبوه مزارعًا فقيرًا، فلما بلغ سن السادسة عشرة من عمره غادر مزرعة أبيه، وأنشأ فُلْكًا متواضعًا يُسَيِّرُه لحسابه بين جزيرة ستاتن ونيويورك؛ وكانت الفلائك المأجورة إذ ذاك قوارب شراعية يكفي لتسييرها رأس مال صغير، فاستطاع بحِذْقه ونشاطه الجم الذي لم يرحم نفسه به، واقتصاده المنزلي الشديد، أن يكون مرْكَبه جديرًا بالثقة والاحترام؛ فما بلغ الثالثة والعشرين حتى أصبحت له سفنٌ ثلاث وتسعة آلاف ريال وزوجة وأسرة، وكانت تدرُّ له السفن دخلًا ثابتًا يقتنع به معظم الناس قناعةً تزداد مع الأيام شيئًا فشيئًا، وكانت بواكير البخار تبدو في الأفق إذ ذاك، فباع فاندربلت خطوطه البحرية وبدأ عاملًا من جديد، فاستُخْدم قبطانًا لمركبٍ بخاري بدائي صخب، ليتيح لنفسه دراسة القوة الجديدة والتفكير فيما يمكن أن تتمخض عنه.

وكانت ولاية نيويورك قد أذنت في ذلك الحين باحتكار خطوط المراكب البخارية لرجلين هما «فَلْتُن» و«لفنجستون» احتكارًا لم يَعْدُ شواطئ نيويورك، وكان المركب الذي يديره فاندربلت ينسل خلسةً بين ولايتي نيويورك ونيوجرسي، فكان لزامًا عليه أن يرعى دقَّة المواعيد في باخرته التي لا يركن إليها قط، كما كان محتومًا عليه ثانيًا أن يصون المركب وملاحيه من تعقُّب المنافسين واضطهادهم، وأن ينجو بنفسه من قبضة الحكومة أينما ألقى مراسيه في حدود ولاية نيويورك، ولكنه على الرغم من هذه الظروف المعاكسة قد أنشأ ذلك الخط البحري واستدره ربحًا أغرى فَلْتُنْ ولفنجستون أن يعرضا عليه قيادة

كبرى سفائنهم مقابل أربعة أمثال راتبه ليضعا حدًّا لذلك التنافس، فرفض أن يستبدل بمخدومه عملًا جديدًا؛ لأنه اعتزم أن يكون هو نفسه صاحب خطوط بحرية، ولتحقيق ذلك لا بد من فض الاحتكار القائم في ولاية نيويورك؛ لهذا لبث يدير سفينة مخدومه الأول ويوحي إليه بما ينبغي أن يعمله فيما نشأ بعدئذٍ من خصومة قضائية، وتستطيع إن أردت تفصيل ذلك أن تقرأ كتاب Commodore Vanderbilt لمؤلفه J. A. Howden Smith، وقد انتهى الأمر بأن قضى كبير القضاة في الولايات المتحدة أن يكون لأصحاب السفن جميعًا حقُّ الرسو بمراكبهم أينما شاءوا في شواطئ الولايات ما داموا حائزين على إجازة الإرساء، وبهذا ظفر الخط البحري بين نيويورك ونيوجرسي بحُريَّته. وكانت حركة الباخرات تزداد ازديادًا سريعًا في الأنهار الأمريكية كلها، فأنشأ فاندربلت بعد ذلك لمخدومه خطًّا جديدًا من نيويورك وفيلادلفيا (طوله خمسة وعشرون ميلًا تقطعها الباخرة في اثنتين وعشرين ساعة مقابل ثلاثمائة ريال). فكان ذلك أرخصَّ الخطوط جميعًا في الولايات المتحدة وأسرعَها وأدرَّها للربح. فلما كان عام ١٨٢٩م اجتمع لديه ثلاثون ألف ريال فأمكنه بذلك أن يظهر بنفسه لنفسه وأن ينتقل إلى نيويورك لينشئ خطًّا بحريًّا.

ولقد استطاع أن يخفِّض الأجور ويقهر منافسيه بفضل ما امتاز به من الإقدام والشجاعة والسرعة في تتبُّع خطوات التقدم الجديد — مثال ذلك غَلْيُ الماء في أنابيب تُدار بالفحم الأنثراسيت؛ فقد أخذت تلك الطريقة في كل مكان تحل محل القاطرات القديمة التي تدور بالخشب المحرق — وبذلك أثرى في الأعوام التالية، حتى إذا ما أقبل عام ١٨٤٨م، كان يملك مجموعة من أحسن السفن في البلاد، وكان في حوزته مصانع للحديد ومراسٍ للسفن، وكان «دانيل درو» كذلك يُسيِّر البواخر إذ ذاك، فتصادق الرجلان، وتعاونا سويًّا على شراء الخط الحديدي بين بستن وستوننجتن، الذي كان يكوِّن مع بواخرهما طريقًا مباشرًا من نيويورك إلى بستن، وقد أتاح تدفُّق الذهب في كلفورنيا عام ١٨٤٩م لفاندربلت أن يخطو خطوته الثانية نحو مجده المالي؛ فلم يكن أحد يحلم إذ ذاك بامتداد خطوط حديدية عبْر القارة، وكان أقصر الطرق المؤدية إلى مناجم الذهب هو طريق بنما، فرأى فاندربلت أنه لو استطاع أن يُسيِّر السفن في نهر سان جوان الذي يجري بين نيكاراجوا وكوستاريكا، وأن ينظِّم خطًّا بخاريًّا يعبُر بحيرة نيكاراجوا، وأن يحفِر قناةً مدى بضعة أميال إلى المحيط الهادي؛ كان له بذلك طريقٌ أقصر من الطريق المطروق حينئذٍ وأقل نفقة منه، فسافر إلى لندن ليهيئ المال لهذا المشروع، ولكنه لم يوفَّق إلى

ذلك؛ إذ كان يُظَن أن نهر سان جوان لا يصلح للملاحة، لِما يعترض مجراه من مساقط، وأن بحيرة نيكاراجوا ترتفع عن سطح البحر، بحيث يقتضي حفرُ القناة إنشاء أهوسة فسيحة جدًّا، فلم يَفُلَّ ذلك من عزيمة فاندربلت، وقصد إلى نيكاراجوا بنفسه في مركبٍ صغير خشبي القاع، واعتزم أن يسير بمركبه هذا إلى منبع النهر مهما لقي في سبيل ذلك من صعاب، وتولَّى القيادة بنفسه، وقد روى فيما بعدُ أنه لما وصل إلى مساقط الماء قال: «لم أصنع سوى أن سددت صمام الأمان ثم قفزت على الصخور.» وأخيرًا أعدَّ سلسلة المواصلات التي أطلق عليها اسم «المرور» فينقل المسافرين حتى يبلغوا المساقط الخطرة في قوارب مظهرة بالحديد «كانت ترنُّ مرحًا كلما طفرت من صخرة إلى صخرة». وبعدئذٍ ينقل المسافرين على ظهور الحمَّالين، ثم بالبواخر مرحلة أخرى، وأخيرًا يقطع بهم سائر الطريق بالعربات، فكلل النجاحُ مشروعه، إذ يستغرق السفر عن هذا الطريق أقل مما يستغرقه طريق بنما بيومين، ولا تزيد نفقته عن ثلاثمائة ريال بدل ستمائة؛ فجاءه هذا العمل بالشهرة والثروة كليهما، حتى بلغت ثروته في عام ١٨٥٣م أحد عشر مليونًا من الريالات؛ ولما ذهب إلى أوروبا للمرة الثانية في يختٍ فاخر أعدَّه بنفسه، استقبله عمدة لندن في داره الرسمية؛ كما استضافه قيصر الروسيا.

ولما عاد ألفى سفنه مشتبكةً في حربٍ من حروب القرصنة، فاشترك فيها، ولبث مدى سنوات مشغوفًا بها، يذكيها له أعوانه وأمواله ودسائسه السياسية، ولكنه ترك الأمر جملة حين باع باخراته عام ١٨٥٩م في خطِّه البحري في المحيط الأطلسي الذي كان ينافس خطوطًا أمريكية أخرى منافسة كان النصر حليفه فيها، ولكن الضرائب التي فرضها المجلس التشريعي على مواد السفن والحديد والصلب والنحاس والرصاص، وساريات المراكب وقلاعها وحبالها، كان يستحيل معها على السفن الأمريكية أن تسود البحار أمام السفن الفرنسية والبريطانية، فقرر لهذا هجر السِّفَانة ليوجِّه كل عنايته إلى الخطوط الحديدية.

وكان قد امتد بالفعل عدد كبير من الخطوط الحديدية في ولاية نيويورك، ولكنها خطوط قصيرة خُطِّطت على نحوٍ يؤدي إلى كثرة الإنفاق، ووضع فيها من رأس المال أكثر مما ينبغي أن يُوضع، فأفلس معظمها، أو أوشك على الإفلاس، بسبب الضائقة المالية التي اجتاحت أمريكا عام ١٨٥٧م. ولكن حاجة البلاد إلى خطوطٍ طويلة تعبُر القارة كانت تزداد وضوحًا وجلاء، وكانت تلك الخطوط الطويلة هي خير ما يُرجى للطرق الحديدية في أمريكا.

عندئذٍ أراد كورنيليوس فاندربلت أن يلتمس المعونة في فردٍ من أسْرتِه، يضارعه في نبوغه ليأخذ في عمله الجديد المبتكر؛ وكان أكبر أبنائه وليم قد استأذنه خلال الحرب الأهلية في أن يكون حارسًا قضائيًّا على خطٍّ صغير مهجور في جزيرة ستاتن، ليبلو قدرته على الإدارة، فاستطاع أن ينظِّم ذلك الخط ويُعِدَّه إعدادًا جديدًا، وُفِّق فيه، فارتفعت أسهم الخط في غضون خمس سنوات من بضعة ريالات إلى مائة وخمسة وسبعين ريالًا؛ فلا ريب إذن أن مثل هذا الابن يستطيع أن يتولى عملًا أوسع من ذلك، فأخذ كورنيليوس منذ عام ١٨٦٢م يشتري أسهم الخط الحديدي بين نيويورك وهارلم، وكان ثَمنها قد هبط إلى تسعة ريالات، وتولَّى إدارته، وطلب إلى وليم أن ينظِّم ذلك الطريق تنظيمًا جديدًا، فارتفعت قيمة السهم حتى بلغت خمسين ريالًا. وبعد عامٍ واحد دبَّر شيئًا كهذا في الخط بين نيويورك ونهر هدسن. وبينا هو في عمله ذاك هاجمه «دانيل درو» مرتين فهزمه في كلتا المرتين.

أما في أولاهما فقد حاول درو أن يحمل الجمعية العمومية في نيويورك أن تبيع أسهمًا وهمية لخط هارلم بيعًا مؤجلًا، ثم تهوي بثَمنها بإلغاءٍ عاجل للقانون الذي يبيح لفاندربلت أن يدير خطًّا من خطوط الترام يتصل بذلك الخط، فباع أعضاء الجمعية ألوفًا من أسهمٍ لم تكن لديهم بمائة ريال للواحد، فاشتراها فاندربلت الذي كان يملك الأسهم الفعلية للشركة أيضًا فأفلس الباقون ما عدا درو، الذي حمل فاندربلت أن يكتفي منه بخسارة نصف مليون من الريالات، لِما كان بينهما من ودٍّ قديم.

وكانت المعركة الثانية شبيهة بالأولى؛ فقد تقدَّم فاندربلت إلى مجلس الولاية التشريعي بقانونٍ يجيز له وصل الخطين، وليظفر منه بالموافقة، اضطر إلى رشوة بعض أعضاء المجلس حتى اشترى منهم وعودًا تكفي لحصوله على أغلبية الأصوات، ولكن درو لم يكد يصل إلى «ألباني» فيما بعدُ حتى أقنع ممثلي الشعب أنهم يفوِّتون على أنفسهم فرصة تتيح لهم ربحًا جسيمًا، وبيَّن لهم أن أسهم خط هدسن قد بلغت مائة وخمسين ريالًا، فإذا باعوها بيعًا وهميًّا مؤجلًا، ورفضوا القانون الذي يطالب به فاندربلت، استطاعوا أن ينزلوا الثَّمن إلى خمسين ريالًا، ولكن ما حدث أولًا حدث هذه المرة أيضًا؛ إذ تمكَّن فاندربلت — بعون أصدقائه — أن يشتري كلَّ ما عرضه خصومه للبيع، حتى بلغ ما اشتراه من الأسهم عددًا يزيد عما كان موجودًا بالفعل سبعة وعشرين ألفًا، فلما جاء موعد التسليم، صعد الثَّمن إلى خمسة وثمانين ومائتي ريال، وكان من اليسير أن يرتفع إلى ألف ريال، لولا أن أصدقاء فاندربلت رجوه أن يضع للأمر حدًّا حتى لا يفلس الوسطاء جميعًا

في شارع وول؛ ويُقال إن درو قد خسر هذه المرة ألف ألف ريال، وأمكن فاندربلت أن يصل الخطين بطريقةٍ عملية بغير حاجة حتى إلى قانونه الذي قدَّمه.

وجعل بعد ذلك يسعى للحصول على «الخط المركزي في نيويورك»، وهو يمتد من بفلو إلى ألباني محاذيًا نهر هدسن، ومن ألباني يستأنف السير إلى نيويورك إما بالسفن أو بخط هدسن الحديدي، ولم يستطِع إلا عام ١٨٦٧م أن يتمم هذا، وأن يضع الخط بين يدي وليم فاندربلت لتغيير قضبانه وتبديل قاطراته وعرباته. وفي عام ١٨٦٩م حصل على قانونٍ بوصل الخطوط يبيح له أن يربط الطرق الحديدية الثلاثة التي أصبحت الآن ملكًا تامًّا له، ولها قيمة اقتصادية كبرى، ولقد أُنحي عليه باللائمة الشديدة لأنه زاد أسهم الخط المشترك من أربعة وأربعين مليونًا إلى ستة وثمانين كانت تدرُّ عليه من الربح النقدي ستة ملايين؛ إذ زعموا أن ذلك ربْحٌ فيه غلو كثير؛ ولكن الخدمة التي أدَّاها كانت جليلة حقًّا وارتفعت أسهم مشروع الخطوط المشتركة آخر الأمر حتى بلغت مائتي ريال.

وهنا نعود إلى قصة «جاي جولد» مرة أخرى؛ لأن كورنيليوس فاندربلت اصطدم في هذه المرحلة من حياته بدرو وحفيده جولد، وكان موضوع الصدام إدارة خط إري؛ إذ لو استطاع فاندربلت أن يضيف هذا الخط إلى الثلاثة الأخرى لتمَّت له السيطرة على حركة النقل في نيويورك، ولا شك أن عقله القدير المبدع لم يُسِغ أن يرى خطًّا عظيمًا يصيبه الإهمال حتى يوشك على الدمار؛ فقضبانه قد أكلها الصدأ، وعُدَّتُه في حالة من الفساد الشديد، ونقله مشكوك في سلامته، بينما ترى مَن كان بيدهم أمره — وهم في رأي فاندربلت لصوص شعبيون — يقامرون بأسهمه. فأعلن على الملأ عزْمه على تطهير الخط من هذه الشرذمة كلها، وأخذ يعمل بإخلاص ليضمن انتخاب عدد من أعوانه في مجلس الإدارة، بحيث تكون إدارة الخط في أيديهم، ولم يكن ذلك المشروع عسيرًا فيما يبدو؛ لأن درو لم يكن محبَّبًا إلى حَمَلَةِ الأسهم، وكان حق الانتخاب (أي حق إعطاء الصوت في انتخاب مجلس الإدارة)، يُشترى عادة، ولا بد أن فاندربلت قد رأى من الهيِّن شراء ما يكفي من الأصوات بحيث يُتاح له النصر في الانتخاب المقبل، وعندئذٍ ينظِّم الخط كيف شاء، وبذلك يكفي نفسه مئونة شراء الخط شراء فعليًّا.

وكان دانيل درو يعلم علمَ اليقين ما كان يتهدده من الخطر، فدعا جولد إلى مجلس الإدارة ليؤازره، فأخذ جولد منذ تلك اللحظة يستمتع بنفوذٍ في سياسة خط إري يتزايد شيئًا فشيئًا، وقد لبث درو حينًا من الدهر شخصية فذة، ولكنه كان خائنًا بطبعه؛ فسرعان ما تبيَّن لجولد أن حليفه الطبيعي في مجلس الإدارة لم يكن أمين الصندوق، بل

كانت أمانة الصندوق في يد عضو آخر يُدعى «فِسْك» كان أيضًا من بطانة درو، الذي ضمه كذلك إلى مجلس الإدارة لكي يحول دون سيادة فاندربلت على الخط الحديدي، تلك السيادة التي كانت تقصد إلى التطهير. ولقد تعاون هؤلاء الثلاثة، درو وجولد وفسك، فيما نشب بعد ذلك من شجار.

فقد نشبت بين الفريقين معركة طويلة متشعبة تقرأ وصف بواطنها وظواهرها في طائفة مهوشة من البنود، ولكنها ممتعة إلى أقصى الحدود، كتبها إذ ذاك الأخوان «شارلس فرانسز» و«هنري آدمز»؛[٥] وكان من الجائز فيما يبدو أن يظفر مرشحو فاندربلت بالنصر في الانتخاب، فيحصلوا على إدارة الخط. واعتزم درو وجولد وفسك أن يتحوطوا للأمر، فاتفق الثلاثة أن يذهب درو إلى فاندربلت ليعرض عليه أن يقف بعض أعماله في السوق، وأن يعمل بصفة خاصة على رفع قيمة أسهم إري بدل أن يعمل على هبوطها، وذلك مقابل موافقته على تعيينه (أي تعيين درو) في لجنة الإدارة من جديد لو فشل في الانتخاب على أن يكون عضوًا في جانب فاندربلت.

ولسنا ندري حقًّا كيف نفسِّر قبول فاندربلت لهذا تفسيرًا معقولًا؛ فإنه كان يعرف درو، ويعرف فيه الرجل الذي يعوزه شرف القصد وتعوزه استقامة الخلق، ومع ذلك فقد أرجع هذا العدو القديم إلى لجنة الإدارة حين تم الانتخاب بفوز فاندربلت وفريقه. وبدأ يُعِدُّ العُدَّة لوصل الخطوط الأربعة.

ولكن هذا الوصل كان آخر ما يوافق عليه درو؛ لأن معناه نَزْعُ سيادته على أسهم إري؛ ولهذا أخذ في الخفاء يثير العراقيل أمام الوصل المنتظر، دون أن يشعر فاندربلت بما يعمل، ثم أعلن موقفه حين أُعْلِنَتِ الشروط الموضوعة، محتجًّا بإجحافها، إذا أراد فاندربلت أن يقسِّم أرباح الشركة الجديدة بين الخطوط الأربعة جميعًا، بحيث يصيب إري ثلث الربح بعد أن كان نصيبها يُربي على نصف المجموع، فاتحد مديرو إري وصمموا على رفض المشروع؛ فلم يكن بد من هزيمة فاندربلت.

وليس هنالك موضع للشك في أن درو قد خدعه، فساءه ذلك أشد الإساءة، هذا إلى أنه اسْتُغْفِل على ملأ من الناس، فأعلن لذلك أنه عازم على شراء الخط كله. وكلَّف أعوانه أن يبتاعوا من أسهم إري ما يكفي ليجعل الإدارة له ولأصدقائه.

---

[٥] أُعيد طبع الكتاب عام ١٩٢٩م ونُشر بعنوان «المالية العليا في العقد السادس من القرن التاسع عشر»، مطبعة جامعة ييل.

وكانت قيمة الأسهم الموجودة إذ ذاك ستة وثمانين مليونًا من الريالات، منها عدد كبير في أيدي أناس بإنجلترا لم يكونوا في جانب درو، وكان فاندربلت يعلم أتم العلم بظروف سائر الأسهم، فاستوثق من قدرته على تحقيق غرضه، ولم يَبْدُ له إلا خطر واحد يفدحه لو وقع، وذلك احتمال أن يُصدِر حزب درو أسهمًا جديدة لا يستطيع شراءها جميعًا؛ فقد حدث مرة أن باع درو أسهمًا وهمية لإري بيعًا مؤجلًا، ثم أصدر في اللحظة الأخيرة ثمانية وخمسين ألفًا من الأسهم الجديدة، طبعها ليقابل بها الظرف الناشئ، وها هو ذا الآن يتجه هذا الاتجاه مرة أخرى، وكان القانون في ولاية نيويورك يبيح لشركات الخطوط الحديدية أن تنشئ وتُصدِر ما تشاء من الأسهم لتستبدل بها أسهم أي خطٍّ يكون في يدها على سبيل الاستئجار، وقد اشترى درو وأصدقاؤه قبل ذلك بأمد قصير خطًّا حديديًّا صغيرًا يُسمَّى «بفلو وبرادفورد وبتسبره»، وأجَّروه لخط إري. وإذن فقد كان في مقدور عصابة إري أن تزيد من عبء الأسهم التي كان يتحتم على فاندربلت شراؤها، بأن تنشئ وتُصدِر أسهمًا جديدة لإري، في مقابل أسهم الخط الذي استأجرته؛ خط بفلو وبرادفورد وبتسبره.

فصمَّم فاندربلت — ليحبط مسعاهم — أن يرفع أمره للقضاء، فلجأ محاموه إلى المحكمة العليا في نيويورك، واحتجوا بما أقدَم عليه درو من أعمال جريئة، والتمسوا أن تُصدِر المحكمة طائفة من الأحكام القضائية تقضي أن يُحرَم درو من أمانة الصندوق، وأن يعيد لإري ثمانية وستين ألفًا من أسهمها أُذيع خطأً أنها له، وأن تمنع مجلس الإدارة من أن يضيف إلى أسهم الشركة الموجودة فعلًا أسهمًا جديدة بأية حال من الأحوال، فوافق القاضي على هذه الأحكام، وكان ذلك القاضي هو برنارد، الذي كان قد تقرَّر عزله عن منصة القضاء في موعدٍ يقع بعد ذلك اليوم، لِما أبداه من نشاط في صالح جولدوفسك. ونتيجة ما صدر من الأحكام أن تقل الأسهم التي كان لا بد لفاندربلت أن يشتريها، بما يساوي ربع مجموعها.

وقد بدا أن درو وفسك وجولد يهوون إلى الإفلاس؛ إذ قد باع ثلاثتهم أسهمًا وهمية بيعًا مؤجلًا، ولكنهم مع ذلك مضَوا في خطتهم وأخذوا يبيعون لفاندربلت كل يوم أسهمًا لم تكن في حوزتهم، أما فيما يتصل بالأحكام الصادرة فقد قصدوا إلى قاضٍ آخر، كان يبيح له نظام القضاء في ولاية نيويورك أن يحكم إلى جانب القاضي الأول، وظفروا منه بحكم يقضي بإيقاف أحد المديرين — وكان صديقًا لفاندربلت ينقل إليه الأنباء — كما يقضي ببطلان كل ما قضى به القاضي برنارد في القضية، فكان جواب فاندربلت على ذلك

أن استصدر أمرًا من برنارد يحرِّم الاجتماع على مجلس إدارة إري والمضي في أي عمل من أعماله إلا إذا كان لصديقه حق الحضور، فلجأت جماعة درو وجولد وفسك، إلى قاضٍ ثالث واتهموا أمامه القاضي برنارد باشتراكه في مؤامرة تضارب في أسهم إري، وبأنه استخدم منصبه القضائي في صالح مضارباته، فأصدر القاضي الثالث، بناء على هذا، أمرًا يحرِّم على الأحزاب جميعًا كل عمل لـ «الترويج لهذه المؤامرة المزعومة» ويأمر مديري إري — فيما عدا مرشح فاندربلت — بمواصلة أعمالهم، وألا يكفُّوا بصفة خاصة عن تحويل السندات إلى أسهم؛ وكان القاضي برنارد في نفس الوقت «يصدر ستة أحكام في كل يوم». ولكن جولد ودرو وفسك أصبح لهم بحكم القانون أن يعملوا ما يشاءون، وأن يتركوا ما لا يشاءون، فتركوا القضاة يتنازعون الأمر فيما بينهم، ومضَوا يمهِّدون الطريق للمعركة الأخيرة بينهم وبين فاندربلت.

ثم عقدوا اجتماعًا لمجلس الإدارة قبل أن يصدر عليهم الحكم الأول، أجازوا به لأنفسهم إصدار سندات قابلة للتحويل قيمتها عشرة مليونات من الريالات لـ «إتمام الخط الحديدي وإعداده وتحديده»، وزعموا أن ذلك المبلغ سيُنفَق في استبدال قضبان من الصلب بقضبان الشركة البالية، وفي مد قضيب ثالث بحيث يمكن للقطارات الوسيطة السعة السيرُ على طريق إري الدائم. ولم تمضِ عشر دقائق بعد ارفضاض الجلسة حتى عقدوا اجتماعًا ثانيًا في الخفاء، اتفقوا فيه على أن يبيعوا هذه السندات إلى درو وأصدقائه بما يساوي ٧٢½ عن كل مائة، وتُحوَّل نصف هذه السندات على الفور إلى أسهم أُرسلت إلى وسطاء درو، أما عن القضبان فقد أمر درو أن تُقْلَبَ القديمة ظهرًا لبطن فتسير العجلات على أطرافها السليمة، ولم يَعُد أحد يدري شيئًا عن القضيب الثالث.

آن أوان تنفيذ الحكم الأول فارتفع سعر إري؛ إذ خُيِّل إلى الناس فيما يظهر أن مديري إري سيعجزون بقوة هذا الحكم عن إضافة شيء جديد على الأسهم الموجودة في السوق، كأنهم يجهلون رجالهم، فلم يلبث نائب رئيس الشركة أن وقَّع أسهمًا جديدة بقيمة الباقي كله، وهي خمسة مليونات من الريالات، وزعم أنه لجأ إلى ذلك «لاحتمال نجاحهم في تعديل الحكم»، فأرسل كاتم السر رسولًا يحمل دفاتر هذه الأوراق الموقَّعة ليحفظها في الخزانة المغلقة، ولكن الرسول عاد بعد دقائق يروي أن فِسْك لقيه وأخذ منه الدفاتر وحملها معه، وذلك معناه أن خمسة مليونات أخرى قد حالت بين فاندربلت وبين استيلائه على زمام إري بغير علم منه.

ووُضعت هذه الأسهم الجديدة في السوق في اليوم التالي، وأخذ أصدقاء فاندربلت ووسطاؤه بادئ الأمر في الشراء، ومضى سعر إري في الصعود، حتى لحظ بعضهم تاريخ

الأوراق الجديدة، وتبينوا أن مديري إري قد غضُّوا النظر عن الحكم الصادر، ولكن أحدًا لم يعلم إلى أي حد كان ذلك الغض، فهبط السعر من ثمانين ريالًا إلى سبعين، ومضى فاندربلت في الشراء، فما أقبل المساء حتى تجلَّى فشله في الاستيلاء على زمام الشركة كما أراد.

وعلى نقيض ذلك ما أصاب المديرين؛ فقد ظفروا بسبعة مليونات ريال في مقابل أسهم لا قيمة لها من الوجهة العملية، منها أربعة مليونات على الأقل دفعها فاندربلت؛ فهذه الملايين السبعة حصَّلوها على الرغم من أحكام القضاء، ولكن عصابة إري كانت بعدئذٍ عرضة لكل صنوف التعذيب والعقاب في ولاية نيويورك، غير أن المعتدين استقلوا إلى نيوجرسي سفينة فبلغوها آمنين قبل أن تصدر محكمة نيويورك عليهم قرار الاتهام.

وفي مدينة جرسي اتخذ هؤلاء الماليون أحد الفنادق مركزًا لإدارة أعمالهم وأحاطوا أنفسهم بحراسٍ مسلحين، وأقاموا ثلاثة مدافع ضخمة تجاه البحر، وملئوا قوارب الخفر بحَمَلة البنادق. وأعلنوا أن فاندربلت والقاضي برنارد يحاولان اختطافهم، ويُقال إنهم استصحبوا معهم عربة ملئوها أوراقًا مالية قيمتها ستة ملايين من الريالات. ومهما يكن مقدارها فقد كان معهم من المال ما يكفي لحمل المجلس التشريعي في نيوجرسي أن يُصدِر قانونًا في ساعتين يقضي بأن يكون خط إري شركةً خاضعة لولاية نيوجرسي، ثم أثاروا حملة صحفية على احتكار الطرق الحديدية، وخفَّضوا الأجور في خط إري ليزيدوا من حيرة فاندربلت، ولكنهم تنازعوا على تقسيم الأسلاب، غير أنهم لبثوا حينًا آمنين. ولما كان من غير الجائز أن يُلقى عليهم القبض في نيويورك أيام السبت، فقد استطاعوا أن يزوروا أصدقاءهم هناك من حين إلى حين.

ولكنهم أرادوا العودة إلى نيويورك ليقيموا بها إقامة دائمة، فأعد جولد قانونًا عرضه على المجلس التشريعي في ولاية نيويورك يجيز ما تم في الأيام الأخيرة من الأعمال من الوجهة القانونية، ولا يسمح إطلاقًا باستيلاء فاندربلت وجماعته على خط إري، ولكن المجلس لم يوافق على إصدار ذلك القانون عند عرضه للمرة الأولى، واضطر جولد أن يتعرض لخطر الذهاب إلى ألباني بنفسه — حيث مقر المجلس التشريعي لولاية نيويورك — ليقابل أعضاء المجلس مقابلة شخصية، فأُلقي عليه القبض، ولكنه استطاع أول الأمر أن يجد ضامنًا، وفي المرة الثانية أفلت من حارسه، واستصحب معه مائتين وخمسين ألفًا من الريالات التي كسبها في العهد الأخير، ولكن أوراق فاندربلت سرعان ما أخذت تقيم عليه تهم التزوير. ولقد دلَّ البحث فيما بعدُ على أنه حين كان في ألباني وقَّع بإمضائه

عددًا كبيرًا من أوراق النقد تبلغ قيمتها مبلغًا جسيمًا، ووزَّعها على أعضاء مجلس الشيوخ، وكان هو نفسه يروي القصة فيما بعدُ ويزعم أنه لا يذكر لماذا دفع للأعضاء تلك المبالغ، أو ماذا فعل بها، ومع كل هذا فلم تُرفع ضده دعوى الاتهام قط؛ ومهما يكن من أمر، فقد دفع في المدينة مبلغًا جسيمًا على نحوٍ ما، ولسبب من الأسباب، لكي يوهم فاندربلت أن مقاومته إياهم يُرجَّح لها الإخفاق. ولم يكن فاندربلت حينئذٍ في حالٍ يُغبَط عليها؛ لأن الستة الملايين من الريالات التي أُخذت أحدثت ضغطًا ماليًّا وهبطت بأثمان الأسهم جميعًا؛ هذا إلى أنه كان ينوء تحت عبء أسهم إري التي كان قصارى جهده أن يحفظ سعرها. ومن ناحية أخرى كانت رشوة أعضاء المجلس التشريعي في ألباني تتطلب مبلغًا ضخمًا، ولكن أعضاء الشيوخ حين غادروا قطاراتهم الخاصة التي استأجروها — وحُقَّ لهم أن يفعلوا ذلك في مثل هذا الظرف — لم يجدوا أعوان فاندربلت ينتظرونهم في بهو المحطة لشراء أصواتهم، فخاب أملهم وثارت نفوسهم ثورة دفعتهم إلى إقرار قانونَي إري، ولم يكفِهم هذا، بل أصدروا قانونين آخرين للطرق الحديدية ليقيموا بهما العراقيل في وجه الطرق الحديدية التي يملكها فاندربلت.

فلم يلبث درو بعد ذلك أن فاوض فاندربلت مفاوضة سرية يرجو من ورائها بلا ريب أن يكسب لنفسه شيئًا على حساب فِسْك وجولد، ولكن شريكيه أدركا خفيَّة الأمر، وقصدا إلى المكان المضروب للقاء، وأصرَّا على أن يتضمن الاتفاق المبرم انسحاب درو من مجلس إدارة إري، وأُعدت الشروط لذلك، وكان فاندربلت ساعتئذٍ، كما رُوي، يستطيع أن يشتري خط إري، ولكنه رفض أن يشتري إلى جانبه مطبعة السندات. وتم الاتفاق على سحب القضايا القائمة جميعًا، وأن ينزل كل ذي حق عن حقه، واسترد فاندربلت أربعة ملايين من الريالات مقابل أسهم إري، كما ظفر كثير من أصدقائه بمبالغ من المال — إذ آلت إليهم ملكية الخط الحديدي — وتنحَّى درو بعد أن احتجز لنفسه قدرًا من أسلابه، ووضع جولد وفسك يديهما على إدارة الخط.

وكلَّف هذا الاتفاق خزينة إري تسعة مليونات من الريالات، وأُبْهظت الشركة بمائة وخمسين ألفًا من الأسهم الإضافية، وبلغ السخط من جولد وفسك مبلغًا شديدًا؛ «فقد صعقا وأخذهما الذهول» كما قال فسك، وقرَّرا أن الخط كما يريانه يُرجَّح له الإفلاس، ولكن كان ذلك أقصى ما يمكن أن يحصلا عليه، وجعلا يستغلانه إلى أقصى الحدود، فأخرجا من الإدارة جميع الأعضاء إلا أصدقاءهما، واستبدلا بهم «تويد» و«سويني» وهما مديرا خط «تاماني»، وكان تويد من حلفاء فاندربلت، ولكنه كان قد كُوفئ على خدماته

لذلك الرجل بأسهم إري، فآثر أن ينضم إلى جولد مزوَّدًا بما في يديه من أَزِمَّة السياسة في مدينة نيويورك، واستعداد بعض قضاتها لخدمته، وبينهم القاضي برنارد، ولذلك أصبحت أحكامه منذ ذلك الحين رهن مشيئة جولد، كما كانت من قبلُ تحت تصرف فاندربلت سواء بسواء.

فلما أن رأى فسك وجولد أنهما في حرز حريز، أخذا يسيطران على أسهم إري من جديد، ولم تمضِ أشهر قلائل حتى أصدرا مائتين وخمسين ألفًا من الأسهم الجديدة، وأنزلا السعر من ثمانين إلى أربعين، حتى إذا ما ابتاعا كل ما أراد من الأسهم، وأحبَّا أن يرفعا السعر ثانية، استصدرا من القاضي برنارد حكمًا يبيح للخط الحديدي أن يشتري الأسهم الجديدة بقيمتها الاسمية؛ وكان هذا الحكم ينقض قانونًا قائمًا يحرِّم على شركات الطرق الحديدية أن تتاجر في أسهمها، فأدَّى ذلك إلى طائفة من المشكلات القضائية، حتى كان ثمَّة ستة قضاة على الأقل يُصدِرون في وقت واحد في مختلف المحاكم قرارات ينقض بعضها بعضًا، كل منهم يعمل لحزب من الأحزاب، وعيَّن القضاء لرقابة الخط ثلاثة حرَّاس قضائيين، وحَكَمًا واحدًا على الأقل، كلٌّ يمثِّل واحدًا من أصحاب الدعاوى؛ وعلى الرغم من ذلك كله، بقي جولد وفسك كما كانا، وقرَّر جولد في شهادته أمام لجنة من لجان التحقيق أنه ظن لنفسه الحق في إصدار ما يشاء من الأسهم حين كانت الانتخابات موقوفة، لكي يخرج الخط من قبضة فاندربلت، وقد كان لهذا التصريح فيما يُقال وقْعٌ حسن في نفوس الأعضاء. ومهما يكن من أمر فقد تم الاتفاق مع فاندربلت من جديد على أن يظفر بالقانون الذي يبتغيه لتوحيد الخطوط التي كانت تحت سيادته بالفعل، أما هما فاستصدرا قانونًا يبيح لهما أن يُصدِرا ما يشاءان من الأسهم، وأن يعيدا الانتخاب مرة في كل خمس سنوات بدلًا من الانتخاب السنوي. وبذلك سيطرا على إري لا ينازعهما السيادة أحد.

ثم نشبت معركة خفيفة واحدة بينهما وبين فاندربلت، قبل أن تزول العداوة بين الحزبين؛ فقد كان أجر العربة في نقل الماشية من بفلو إلى نيويورك إذ ذاك مائة وخمسة وعشرين ريالًا، فخفَّض فاندربلت ذلك الأجر في خط نيويورك المركزي إلى خمسين ريالًا، فانتقم جولد لنفسه وأنزل أجر العربة إلى خمسة وعشرين، فجعله فاندربلت ريالًا واحدًا. وبدا أن جولد قد انهزم أمام خصمه، وتحوَّلت حركة نقل الماشية بأسْرها إلى خط نيويورك المركزي، وأخذ جولد يشتري جميع الماشية في غربي بفلو لينقلها إلى نيويورك بهذا الأجر الزهيد الذي يُعتبر من الوجهة العملية نقلًا مجانيًّا، فكسب بذلك أرباحًا طائلة؛ ويُقال إن

فاندربلت حين علم أنه ينقل لجولد ماشيته بريال واحد عن كل عربة، اعتزم ألا ينازله مرة أخرى.

ولئن كان ذانك الرجلان في شارع وول على طرفي نقيض في الخطة والرأي فإنهما لم يكونا كذلك من حيث الشعور الشخصي؛ أما فاندربلت فيعمل ليحقق لعمله النجاح، ويشرف على المشروعات لتزدهر على يديه، وأما جولد فخطته أن يخلق الكوارث ليشتري الأسهم بثَمنٍ بخس. ولما حدث في عامي ١٨٦٨-١٨٦٩م على التعاقب أن اشترى جولد وفسك أوراق النقد كلها، ثم حاولا أن يشتريا الذهب بأجمعه، ولم يتقدم لتثبيت السوق إلا فاندربلت، فخلَّص شركات كثيرة من الإفلاس، وكان شراء أوراق النقد إذ ذاك أمرًا ميسورًا؛ لأن المعروض منها لم يَفِ بحاجات التجارة التي تتسع دائرتها شيئًا فشيئًا، فكان نقصها محسوسًا في الخريف من كل عام، وهو فصل الحصاد وتصدير المحصول، فتضطر المصارف إلى حفظ نقد احتياطي يساوي خمسة وعشرين في المائة ليسدوا الطلب، ولَمَّا حاول فسك وجولد أن يتعاونا مع درو في الحصول على أربعة عشر مليونًا من الريالات ليحوِّلوها إلى أوراق نقدية، يشترونها بعدئذٍ، اضطرت المصارف أن تقترض ستة وخمسين مليونًا من الريالات وأحدث ذلك أزمة شديدة، وهبطت الأثمان والأسهم هبوطًا مروعًا، فكسب الشركاء أرباحًا عظيمة؛ إذ أخذوا يبيعون بيعًا وهميًّا مؤجلًا مدى بضعة أشهر، وأفلس كثير من الأبرياء.

ولن نحدثك عن شيء من المحاولة الفاشلة التي أقدم عليها فسك وجولد ليشتريا الذهب كله؛ فقد سعى جولد في شيء من الغدر أن يبيع الكثرة الغالبة مما يملك لفسك، في حين مضى فسك في الشراء بأثمانٍ عالية تنفيذًا لما بينهما من عهد. فدبَّت بينهما الخصومة، ولم يصلح ما بينهما بعد أن ساهم جولد في تدبير خطة جبارة، ترمي إلى إزاحة الأعباء التي جلبها فسك على نفسه، وإلقائها على عاتق رجل صوري لا يملك شيئًا. ولقد عاش جولد وفسك في أواخر أيام اشتراكهما عيشة باذخة في نيويورك، واتخذا مكتبًا في بناء شركة التمثيل الكبرى، وأعدَّ فسك لنفسه بهوًا لحفلاته الخاصة، وهيأ سردابًا يصل داره بالمسرح، حيث كانت جماعة التمثيل لا تفتأ تمدُّه بالغانيات لاستمتاعه ولفتنة عملائه؛ وقد رُوي عنه أنه قال فيهن: «إنني أجلب بحسن بزتي أولئك الغواني المتوردات اللواتي أحبهن، وما أيسر نوالهن.» ولم يشترك جولد مع زميله في هذا الجانب من حياته، بل لزم مكتبه وآثر أن يقضي أوقات فراغه من حياة السلب التجاري في زراعة الزهور، وأن يحيا حياة عائلية هادئة، وقد وُفِّق فيما اختار لنفسه — إذا اغتيل صديقه فسك، قتله محبُّ غانية من أولئك — ولكنهما فيما عدا ذلك عملًا معًا في أتم اتفاق.

ولقد خسر جولد بقتل فسك خسارة فادحة؛ لأنه كان محببًا لدى حملة الأسهم وعمال الخط الحديدي، كما كان صائب الرأي إذا ما حزب الأمر، فقرَّر حَمَلة الأسهم الإنجليز — وهم عديدون — أن يتخلصوا من جولد، فنظَّموا صفوف المعارضة في لجنة الإدارة، ولما رفض جولد أن يُعقَد مجلس الإدارة، اجتمع الفريق الإنجليزي، وساروا إلى بناء التمثيل، فشتَّتوا رجال الحرس، وعقدوا اجتماعهم على الرغم من الأوامر الصادرة إليهم، وانتخبوا مجلسًا جديدًا للإدارة وقويت شوكتهم بمعونة مارتن، وهو شريك قديم لجولد، وكان قد أوشك على الإفلاس، بسبب ثروة من ثروات جولد الاحتكارية، فأمد أعداءه بدفاتر الشركة القديمة؛ لأنه يعلم ما تحويه من أدلَّة تكفي أن تزج ذلك الموسر العظيم في غيابة السجن؛ فقد حدث ذات يوم أن ضاقت حيلة جولد حتى تخلَّى عن إري، وأقامت عليه الشركة دعوى اتهام بما يدنو من ثلاثة عشر مليونًا من الريالات، وغير ذلك من الجنايات، فقُبض عليه للمرة الثانية، ولكنه استطاع أن يكسب مالًا حتى من هذا الموقف؛ إذ أعلن عزمه على تعويض الخاسرين، فارتفع بذلك سعر أسهم إري، ولكنه لم يفِ بوعده، فعاد سعر الأسهم إلى الهبوط مرة أخرى، وأعاد هذه العَمْلَة مرتين أو ثلاثًا، حتى تخلَّص من كل أسهمه، وتحوَّط للموقف من كل وجوهه، وأخيرًا أعطى معارضيه جملة أوراق مالية قيمتها الاسمية ستة مليونات من الريالات في مقابل تنازلهم عن التهم الجنائية التي وجَّهوها إليه، ولكن ثبت بعدئذٍ أن تلك الأوراق لا تساوي شيئًا من الوجهة العملية.

ترك جولد خط إري الحديدي، وله ستة وثمانون مليونًا من الريالات، قيمة أسهمه، فضلًا عما له من الديون، بعد أن كان له اثنان وعشرون مليونًا فقط حين التحق بمجلس إدارته؛ ولكنَّ ريالًا واحدًا من هذه الزيادة لم ينجم عن تقدُّم صحيح، بل لبثت إري كما كانت كل الخطوط التي يشرف عليها جولد في أخريات أيامه، ممقوتة من الناس لسوء الإدارة وعدم الكفاية، ولِما كانت عليه من إهمال شديد؛ فعلى الرغم من أنها أدَّت عملًا جليلًا، فقد لبثت طويلًا في أيدي الحراس القضائيين، ولم تستطع أن تدفع الأرباح إلا بعد أن تركها جولد بتسعة عشر عامًا.

ولن نتناول بالبحث المفصَّل بعد هذا سائر مشروعات جولد؛ لأن القصة قد استطردت وطالت. ولكنا نشير إلى سوء الأحدوثة الذي أصابه حين قام بوصل «الخطوط المعلَّقة» في نيويورك بعضها ببعض؛ وذلك لأنه سيطر من جهة على خط مانهاتن على أثر حملته التي أنزل بها ثَمن الأسهم؛ إذ تحدث مرة باعتباره أحد المشرفين على الشركة فأكَّد بأن

الخط الحديدي «في حالة من الإفلاس لا رجاء في إصلاحها ولا أمل في علاجها»، ثم شاع بعد ذلك بقليل أنه ابتاع معظم أسهم الشركة، فلما أن تم له ذلك، عاد الثَّمن إلى حدِّه الأول قبل الهبوط. ولقد عمل بعدئذٍ على إفلاس شريكه «سَيْرَسْ فيلد» بعد أن كان يزعم له الود؛ وذلك بأن اقترح أن تكون «الطرق الحديدية المعلقة» طريقًا عامًّا.

وخمد نشاطه منذ ذلك الحين، وقد انتابت شارع وول ضائقة مالية عام ١٨٨٤م، خسر فيها كما قيل ما يقرب من عشرين مليونًا من الريالات؛ ومهما يكن مقدار خسارته تلك، فقد ورَّث أبناءه ثروة من أضخم ما عرفت أمريكا من ثراء، ومع هذا فلم يُعرف عنه الإحسان قط، واعتل في شيخوخته؛ إذ أُصيب بالسل، ولكنه كان يُنكِر هذه الحقيقة لثقلها على نفسه، وأسلم الروح عام ١٨٩٢م. فما كاد نبأ موته يذيع في شارع وول، حتى ارتفعت الأوراق المالية التي كان نصيبه منها كبيرًا.

وتستطيع أن تلتمس في حياة جاي جولد في مختلف أطوارها جانب البداوة والنهب؛ فقد مثَّل في المجتمع الأمريكي المتكاثر دورًا يشبه ما كان يقوم به المغيرون قديمًا، حين يعتدون على الزارعين في سهولهم الخصيبة؛ فهو ناهب مخرِّب ولو اتخذناه مثلًا نسوقه لحرية الإنسان في المشروعات الخاصة ولنظام النقد وحفظ المال في عصرنا، لَلمسنا في هذا النظام نقصًا خطيرًا؛ لأنه أنتج مثل هذا الرجل، واحتمل وجوده. وإنا لنرى فيما نشب بين الدولة — ممثلة في شخص القاضي برنارد مثلًا — وبين هذا الرجل وهو عدو المجتمع، أن القوة كلها كانت بيد هذا، ولم يكن الأول إلا ألعوبة عاجزة مرتشية. أما قصة فاندربلت فتلقي ضوءًا على مشكلاتنا من وجهة نظر أخرى، هي أوضح في تاريخ روكفِلر الذي سننتقل إليه الآن، فنرى أن فاندربلت وروكفلر عاملان هامَّان للإصلاح الاقتصادي الذي يتعذَّر حدوثه فيما نتصوَّر بغير الطريقة التي حدث بها؛ وقد يحتج المفكرون الرجعيون والمحافظون بأن جاي جولد كان شرًّا لا بد منه، وأنه تابع من توابع الحرية التي لا يتم التقدم بدونها، ولكنَّ المجدِّدين والاشتراكيين يَنقُضون هذا القول ويعتقدون أن كل ما هنالك من شرٍّ صغُر أو كبُر في أمثال فاندربلت وروكفلر يمكن أن تخف وطأته بوسائلَ تختلف عن تلك أشد الخلاف.

ج. د. روكفلر وتنظيم إنتاج الزيت

قد يعرف القارئ مقدار الزيادة الهائلة التي طرأت على المواد النافعة، وما أصابته مصادر القوة الجديدة من رقي بَدَّل من عالم الإنسان عالمًا جديدًا، وكانت النتيجة اللازمة لكل

ما نشأ من الميادين الفسيحة لاستثمار المواد الجديدة، ولكل ما استُحدث من أساليبَ في استخدام القوة منذ بداية هذا العصر — عصر العلم والاختراع — نشأةَ الثروات العريضة التي نضرب لها مثلًا نموذجيًّا تاريخ الزيت وثروة روكفلر.

فبينما كان فاندربلت يوسِّع من نطاق طرقه الحديدية، كان ج. د. روكفلر ينشئ «أم الشركات»، «شركة الزيت المثلي»، فيجمع بذلك أضخم ثروة جمعها فرد في العالم — كما يعتقد كثير من الناس — وتاريخ حياة روكفلر هو تاريخ الشركة التي كوَّنها وكوَّنته على السواء؛ فكانت كلما نمَت نمَا معها، ولاءم بينه وبينها. وإذن فلا نكاد نرى سببًا يدعو إلى تفصيل حياته الشخصية كما وقعت بترتيبها الزمني، بمعزل عن قصة شركته.

ويعلِّق الناقدون من أعدائه أهميةً على حقيقةٍ لا تتصل بحياته العملية، وهي أنه مسيحي لا ريب في وفائه لعقيدته؛ فقد كان يختلف إلى كنيسته أيام الآحاد، حتى حالت شيخوخته دون ذلك، وأنشأ أبناءه مسيحيين مخلصين لدينهم. ولكن النقاد يرون في ذلك ما يناقض كثيرًا من أعماله التجارية؛ فهناك مثلًا من أحكام القضاء ومن الشواهد الثابتة، أدلةٌ تؤيد صحة ما زعموه من أنه لجأ في أعماله إلى الكذب والحنث في اليمين وتزوير الشهادة على جيرته، وإلى رشوة واسعة النطاق أفسد بها عمَّال غيره والموظفين العموميين، وأنه لجأ إلى التهديد وحصل لنفسه على نقص في الأجور غير مشروع، وقد كانت حياته كلها في الواقع برهانًا قائمًا على إهماله التام لحقوق ومصالح مَن يقف في سبيله أو سبيل مشرعاته كائنًا مَن كان؛ فإن الثورات الصغيرة التي أثارها في المكسيك وفي أمريكا الجنوبية، قد أدَّت إلى إزهاق كثير من الأنفس، ولم يجلب الدمار لأبناء وطنه أفواجًا في أموالهم فحسب، بل تجاوز ذلك إلى أرواحهم الخالدة — على حد رأيه. ولكن بينا هو يصنع ذلك كله إذا بك تراه لا يني يجمع المال لكنيسته في مهارة ونشاط عظيمين، كما يجود في سخاء وبُعد عن التعصب؛ فقد عُرف طوال أيامه بميله إلى الإحسان، ولسنا ندري كيف نعلِّل هذا التناقض الظاهر بين مذهبه وطريقته، إلا إذا افترضنا أن غايته الأساسية قد استولت عليه استيلاء شديدًا؛ فإنه اتجه بكل نفسه إلى جمْع المال، وسرعان ما انتهى إلى إخراج المشروعات العظيمة من حيِّز الإمكان إلى حيِّز الواقع، فيجوز أن لم يكن في وقته متَّسع يتيح له التفكير في نشأته والنظر الدقيق إلى حرفية العقيدة، هذا إلى شدة رغبة في إنشاء المشروعات الجديدة مما أودى به إلى الإسراف في القسوة مع خصومه أو ما يعترض سبيله من عقبات، غير حافل بلذعة الضمير؛ فلقد لبث روكفلر من الوجهة الدينية كما كان أيام الصبا، أما جوهره ونوع نشاطه فقد تغيَّرا بتغيُّر العصور وألوان النجاح والفرص السانحة.

كان روكفلر سخيًّا كريمًا طوال حياته، فقد أنفق في أوجه البر ما قد بلغ حتى الآن[٦] ستمائة مليون من الجنيهات، أنفقها في حكمةٍ وتدبير بالغين، فكانت له يدٌ طولى في تقدُّم العلوم. ويلاحظ عنه بعض عارفيه أنه «يتألف من شطرين نفسيين يَحار لهما الإنسان»؛ فيُمناه لا تدري شيئًا عما تصنع يسراه. ولا بد لنا قبل أن نفرُغ من البحث في شخصية روكفلر، وبيان ما فيه من شذوذ عجيب، أن نضع نُصب أعيننا ما كان يسري في المجمع الأمريكي — حين كان نجم روكفلر في صعوده — من معايير الشرف وتقدير العمل وموت الضمير في القضاء والسياسة، واستعداد الناس أن يلجئوا إلى العنف في بلوغ مآربهم. إن روكفلر قد استباح لنفسه أن يشهد الزور إذا ضاق عليه الخناق، ولكنا نسائل: كم كانت طريقه وعِرة عسيرة؟ وقد أثار الفتن في بعض الولايات الصغيرة، ولكن ماذا صنعت له حكومات تلك الولايات؟ لقد بسطنا فيما سبق نموذجًا لمقاييس الأخلاق حين درسنا «جولد» كجامع للمال.

كان لروكفلر أعظمُ الفضل في تقدُّم الظروف الاقتصادية في العصر الحديث ومن أجَلِّ أعماله اثنان: تنظيم استخراج الزيت الغفل وبيعه واستقرار ثَمنه استقرارًا نسبيًّا في أرجاء العالم كله، والثاني نجاحه الباهر في افتتاحه عهد العمل الكبير.

وإنه ليدهشنا حتى في يومنا هذا أن يبلغ في تجارة الزيت حدًّا يسيطر فيه عليها كلها، قبل أن ينفق في ممارستها عشرة أعوام — ففي هذا الزمن الوجيز أمكنه أن يكون له وحدَه القدرة على تحديد أثمان الزيت، الغفل منه والمقطَّر؛ فقد تبيَّن حين ذهب إلى منابع الزيت — وكان إذ ذاك نكرة لا يملك ثروة تلفت النظر — أن كل خطوة في العمل تعاني زيادة الإنتاج، وأن في استنباط الزيت تبذيرًا وفوضى؛ إذ كان يشرف على استخراجه من منابعه جماعةٌ عُرفوا بإقدامهم الجشع تحدوهم العاطفة والتفاؤل، جماعة تغريهم المشروعات الخطرة إن كانت تبشِّر بأرباح طائلة، وتمتاز في كثير من الأحيان بالقدرة والنبوغ، ولكن شيئًا واحدًا كان ينتهي بهم إلى الفشل — فلا يخفى أنه إذا كفَّ صاحب المنبع عن استخراج الزيت، تسرَّب الزيت تحت أرضه إلى أرض جاره، إن كان هذا الجار يواصل الإخراج. ولم يستطع رجال الزيت أن يمحوا ما كانت تولِّده تلك الظاهرة في نفوسهم من خرافات، ولم يُوفَّقوا إلى التعاون على تحديد المحصول إذا ما أحاطت بهم مشكلة في النقل أو في البيع؛ فلم يقفوا العمل إلا مرة واحدة مدى أشهر قلائل، ولم يعبئوا

[٦] عام ١٩٣٣م.

بما تؤدي إليه مواصلة العمل من تدفُّق الزيت وضياعه؛ فضياع الزيت أهون عليهم من وقف العمل، فكانت تكفي الحادثة العارضة للهبوط بثَمن الزيت، وهوى الثمن فعلًا من الريالات إلى السنتيمات لأن مواصلة الإنتاج حدَّدت قدرة الخزن، ولأن آبارًا جديدة استُكشفت ونضبت الآبار القديمة، فأخذ الناس يتراوحون بين الثراء والفقر.

أما مرحلة التقطير في صناعة الزيت، فقد كان يشرف عليها رجال عاديون، ولما كان يستحيل عليهم في ذلك العهد أن ينقلوا عددهم وأدواتهم إلى الآبار، اكتفَوا بتقطير الزيت في الآبار التي لا تحولهم دونها ظروف النقل. ولكن لم تلبث هذه المقطرات أن اندحرت أمام المشروعات الجديدة التي رُكِّبت على فوهات الآبار حين مَدَّت الطرقُ الحديديةُ فروعها، حتى بلغت منابع الزيت الحقيقة. وقد كانت الطرق الحديدية الأربع — التي أشرنا إليها — في تنازعٍ كاد ينقلب إلى حربٍ علنية؛ وقد اتضح في حديثنا عن جولد أن الهيئات المشرفة على تلك الخطوط قد حالت دون تعاقدها كلها على اتفاق طويل الأمد حقيق بالثقة، بما لجأت إليه من أساليب الخداع والخيانة التي وسمت علائقها بعضها ببعض. ويظهر أن عمال الطرق الحديدية كانوا أقل فسادًا من رؤسائهم، ولكنهم عاجزون عن رفض ما يُقدَّم لهم من رشوة، فتبينت مقطرات الزيت المختلفة أن في مُكْنتها عمليًّا أن تغتصب تخفيضًا جائرًا في أجور النقل؛ وكل هذه العوامل أدَّت إلى تعذُّر العمل واضطرابه، ثم جاء المضاربون فضاعفوا الظاهرة بمضارباتهم.

ولما هجر روكفلر اشتغاله بالنقل وأعمال الوساطة ليزاول تجارة الزيت، كان أول ما مارسه منها مرحلة التقطير؛ فلم تمضِ ثلاثة أعوام أو أربعة، حتى أصبح بفضل نبوغه، أكبر مقطِّر في البلاد، وسرعان ما واجهته مشكلة هبوط الأثمان الناجمة عن زيادة إنتاج الزيت زيادة سببها الإهمال، فاضطُر إلى التفكير في تنظيم الأمر نوعًا ما، ومحاولة تحديد الإنتاج وتثبيت الأثمان، وكان لا يفتأ يصرِّح بأن خطته المرسومة إنما تقصد إلى صالح العمل وحدَه، وليس لدينا ما يؤيد تكذيب زعمه؛ ولو ظلت خطته في طي الخفاء، لكُتب لها النجاح، سواء أكانت خيرًا أم شرًّا؛ فقد بدأ بأن اضطر الشركات الرئيسية في منطقة كليفيلد أن تتحد جميعًا في شركة واحدة، وأن تخوِّل له تنظيم البيع والشراء، فأصبح بذلك أكبر عملاء الطرق الحديدية، واستغل هذه المنزلة فيما بعدُ في إرغامه تلك الطرق، بالتهديد حينًا والرشوة حينًا، على اتفاقاتٍ تؤدي إلى إفلاس منافسيه، واقتضاه ذلك المشروع بعض الوقت؛ إذ كان لا بد له من إقناع رؤساء الطرق الحديدية (كما أطلقوا على أنفسهم) بأن شركته معتزمة توحيد المقطرات القائمة كلها، وانتهى الأمر بينه وبينهم بأن ضمن لنفسه

ثلاثة أشياء: تخفيض كبير في نقل زيته، وأن يتقاضى مبلغًا من المال عن كل برميل من الزيت تنقله شركةٌ لم تندمج في شركته، وأن يعدوه بأن يبلغوه الأنباء المفصلة عن كلِّ ما يحدث من فريق منافسيه في وقت مبكر. ولما تحصَّن بهذا الاتفاق قصد إلى المقطِّرين الذين لم يندمجوا في شركته، ووضَّح لهم في جلاء أنهم إن لم يبيعوا له ما يملكون بالثَّمن الذي يراه، كان حتمًا عليهم أن يغادروا ميدان العمل.

ونجحت الخطة مع المقطِّرين — إذ استطاع أن يشتري ما لديهم من المقطرات الباقية في تلك المنطقة بشروطٍ تفيده أكبر الفائدة، وأغلق منها أقلَّها صلاحًا، وأسوأها موقعًا، ثم حدَّد الإنتاج في سائر المقطرات وأدخل عليها وسائل الإصلاح وأخذ على نفسه أن يتملك بيع الزيت وشراءه، فاستطاع بحق أن يسير بتلك التجارة نحو صالح التقطير.

ولكن مشروعه مُني بالفشل حينًا ما فيما يتصل بالمنتجين؛ فقد ذاع النبأ إلى رجال الزيت وعلموا أن أجور النقل قد ارتفعت عليهم، فدبَّروا مهاجمته، وقصة هذا النزاع لذيذة ومفيدة جدًّا لمن يرغب في دراسة السلوك الاجتماعي للإنسان، وليس بنا حاجة إلى روايتها الآن؛ إذ ليس في هذا الكتاب متسع لها، وتستطيع أن تطالعها مع سائر قصة شركة روكفلر في أيامها الأولى في الاتهام المشهور الذي قدَّمه «إيدا تاربل» في كتاب «تاريخ شركة روكفلر» وحسبنا أن نشير إلى أن رجال الزيت الذين نظَّموا صفوفهم، ظفروا من القضاء باتهام شركة روكفلر بأنها تآمر غير مشروع يُراد به عرقلة تجارة الزيت، وأُرغم روكفلر على حل شركته والتعهُّد بألا يحصل لنفسه من شركات الطرق الحديدية على تخفيض جديد، وقاطعوه بضعة أشهر، ووُفِّقوا في استثارةِ عطفٍ كثيرٍ في نفوس الناس، والحقيقة أنهم ظفروا في الموقعة الأولى من تلك الحرب الطويلة التي نشبت بين شركة روكفلر وبين معارضيها الثائرين عليها والتي ظلت قائمة حتى الحرب الكبرى، وعندئذٍ كُتب لها النصر لأن روكفلر لبث إحسانه يتدفق مدة تُربي على عشرة أعوام من جهة، ومن جهة أخرى دعت ضرورة إنتاج الزيت إنتاجًا مطردًا مستقيمًا لسد حاجة الجيوش والأساطيل الآلية، أن تشمل الحكومات شركات الزيت الكبرى بحمايتها، فلا يمتد إليها نقد الصحف.

ومع ذلك فلم تكن تلك الصدمة الأولى لتلقي الروع في نفس روكفلر؛ فلم يأبه لها، ولم يبدِّل من أجلها شيئًا من طريقته حتى في تفصيلاتها، وكان قد اعتزم في ذلك الوقت أن يضع زمام النقل في يديه ليتمكن من السيطرة القوية على تجارة الزيت كلها، وقد فعل، واستعان بالرشوة على بلوغ غايته أثناء مخاصمة أعدائه له، حتى اشترى كل ما يملكه بعض أعدائه ذوي الخطر، واتفق مع الطرق الحديدية على نظام جديد لتخفيض

الأجور قبل أن يَعِدَ بألا يعود إلى التخفيض بأيام قلائل؛ فدرأ عنه الهزيمة هذا الاتفاق مع الطرق الحديدية، واحتفظ لنفسه بأسماء الشركات التي اشتراها أو ضمَّها، وأنذر كل خط حديدي على حدةٍ أنه حارمه من نقل زيته حرمانًا تامًّا إذا حدثته نفسه بالإساءة إليه، ولم يدرك أصحاب الخطوط أن روكفلر كان في الواقع يقسِّم زيته بين الخطوط كلها. ولما كانت القطارات هي الوسيلة الوحيدة لنقل الزيت، فقد استطاع أن يضارب في ثَمن الزيت سائر التجار بفضل ما ظفر به من تخفيض في أجور النقل، فإن لم يفلح هذا في حمل منافسيه على البيع، دبَّر حرمانهم من نقل زيتهم ومن خزنه أو أفسد ما لديهم من الزيت الغفل؛ فإذا اتحد المنتجون لمعارضته سدَّ في وجوههم شعاب التصريف بحيث يعجزون عن حفظ زيتهم، وأسوأ ما يلجأ إليه أن يشتري فريقًا من معارضيه ليهزم به الفريق الآخر، وإذا ما أمره القضاء بحل شركته أطاعه في الظاهر، وبدَّل اسمًا أو اسمين من أسماء شركاته، ثم مضى في أداء عمله في سائر وجوهه كما كان يؤديه قبل حكم القضاء، أما إذا اتُّهم بالتآمر، سعى إلى سحب الاتهام بأن يَعِد مقدميه بصفقة رابحة، ثم لا ينجز ما وعد.

ولم تستطع الطرق الحديدية نفسها أن تقاومه، حتى إن إحداها، وهو خط بنسلفانيا، اجترأ مرة أن يعارض فيما يطلب حرصًا على حقوق الشركة المحترمة الوحيدة الباقية من شركات التقطير المستقلة، فدبَّر بين عمال ذلك الخط إضرابًا حتى وقف العمل فيه، ونشأ عن ذلك هبوط في ثَمن الزيت أرغم شركات التقطير على البيع والانسحاب.

ولما تبيَّن أن الأنابيب ستحل في نقل الزيت محل الطرق الحديدية، اتخذ روكفلر في خطوط الأنابيب نفس السياسة التي اتبعها مع شركات التقطير، ولما حاول المنتجون أن ينشئوا لأنفسهم خطًّا من الأنابيب ليؤدي ما كان يظن أنه مستحيل الأداء — أي ليدفع الزيت الغفل بالمضخات إلى البحر عبْر جبال اللِّيجاني — وقف حجر عثرة في كل خطوة يخطونها، وهاجمت صحفُه أشخاص القائمين بالمشروع لتسيء إليهم لدى الناس، وأخذ وكلاؤه يُلقُون الرعب في نفوس المزارعين مما يروونه لهم من أن تسرُّب الزيت تحت أرضهم يتلفها، وقد يشعل بها نارًا لا يخمد سعيرها؛ هذا إلى أن عصابات من عمال الطرق الحديدية جعلت تهاجم عمال الأنابيب، وفشلت المحاولة الأولى في إنشاء خط من الأنابيب لا يساهم فيه روكفلر، واستعان على إحباطه بصنوف المعارضة التي كان يلجأ إليها، ثم نجحت المحاولة الثانية، ولكن أرباب المشروع ما لبثوا أن تبينوا أن لروكفلر ثلث الأسهم، وأن أعوانه يحتلون أقوى المناصب في مجالس الإدارة، بحيث استطاع أن يفرض عليهم سياسةً يعملون بمقتضاها.

ولما تم له احتكار الأنابيب، جَدَّدَ نظامها، وإن فضْلَه في ذلك لعظيم، فما احتكر لينهب ويعطِّل، بل أصبحت الأنابيب بفضل إشرافه، شركةً شهد لها الناس بالجدارة القصوى، ثم استُكشفت منابع زيت جديدة عام ١٨٧٨م، فلم يلبث أن أنشأ في ثلاث سنوات «خطوط الأنابيب المتحدة» وهي شبكة جديدة كاملة من الأنابيب، تنقل الزيت الجديد، وعرف كيف يسترد ما أنفقه في هذا العمل الجبار من أرباب الآبار، بأن تعمَّد تخفيض ثَمن الزيت الغفل مع احتفاظه بثمن الزيت المقطر، وارتفعت شكوى هؤلاء بأن روكفلر يخص نفسه بالربح كله لما يتقاضاهم من أجور النقل والخزن، والأصح أن يقولوا إنه خَصَّ نفسه بما كاد أن يكون الربح كله، ومع ذلك فلم يكن في مقدورهم أن يقاوموه مقاومة فعالة؛ فهو وحدَه ناقل الزيت وشاريه.

وحينما كان يهيئ لنفسه سيادة تلك التجارة، كان كذلك يحمل حملة شعواء من أجل الأسواق، ولم يقتصر في ذلك على الولايات المتحدة، بل عداها إلى دول الأرض جميعًا، وكانت طريقته دائمًا أن يبلغ بمشرعه حدَّ الكمال، وأن يحرص على أن يكون عماله مهرة أمناء، وأن يستغل في غيره الخجلَ أو الشرَه أو الخيانة، ما استطاع؛ فما أدبر القرن الماضي حتى كان روكفلر قد أنشأ في البلاد نظامًا من العسس والرشوة قيل في دقته إنه كان يحيط بواسطته علمًا بكل حركة لكل برميل من زيت الشركات المستقلة، فإذا اشترى بائع متجول من أصحاب العربات اليدوية جالونًا من شركةٍ غير شركته بادره وكيل عن شركة روكفلر، وعمل على إفلاسه أو ألقى في نفسه الرعب أو قاومه بتخفيض ثمن الزيت.

وكانت شركة روكفلر تشتغل طوال ذلك الأمد بمحاربة القانون الذي يعارض اتحاد الشركات، ومعارضة القوانين الخاصة التي يستعين بها المستقلون عنه الذين يتناقص عددهم شيئًا فشيئًا في استصدار الإجازات والرُّخص؛ ويُقال إن روكفلر اشترى العضوية في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة لعم أمين صندوقه، وأن وكلاءه كانوا يترددون في أبهاء المجالس التشريعية الصغرى.

ولكن أنباءه أخذت تتسرب شيئًا فشيئًا، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل افتضح الأمر دفعة واحدة في جملة من التهم — ولقد بالغ الناس في الأمر، فكان إذا رفع أحد دعواه أمام القضاء على شركة روكفلر — وما أكثر هذا — سارعت الصحف إلى نشر الاتهام في صخب وضجيج — مع أنها شركة لها من ثروتها ما يحول دون اتهامها. وقد أفلحت الصحف غير مرة في إثارة الناس على اتحاد الشركات، أو قُل كان أعداء هذا الاتحاد يتخذون الصحف وسيلة لإثارة الناس؛ أما روكفلر فلم يزل في كل مراحل حياته ينفث

العداوة والمقاومة حتى شعر كل تاجر إذ ذاك أنه على الرغم من وجوده في بلاد الحرية، فإن شركة روكفلر تتهدده بالإفلاس إذا لم يذعن لقوانينها. وقد كان يلوح في تلك الأيام الزاهرة أن في العالم ثراء يكفي الناس جميعًا، ولكن سرعان ما آمن الجميع بأن الجشع الفاجر وحدَه قمينٌ أن ينشر الفقر في أرجاء البلاد، من أجل صناعة واحدة. وفي الحق إن روكفلر قد وُفِّق في سياسته توفيقًا عظيمًا، حتى لم يَعُد أحد يشعر بأمن، فما يدري صغار الصناع في كل فروع الصناعة حين يأوون إلى مخادعهم، إن كانوا سيستيقظون فيجدون معاشهم المستقل يتهدده لون جديد من الخطر. ولم يسع المستهلك العادي إلا أن يعتقد بأن شركة روكفلر ترفع ثمن الزيت وتُعنى باستمرار ارتفاعه، فلا تهبط به إلا إذا أرادت أن تهوي بتاجر إلى الإفلاس. وقد غدت مقاومة اتحاد الشركات غايةً رئيسية لسياسة الأحزاب، حتى انتهى الأمر إلى ثورة تشريعية أدت في عام ١٩٠٧م عند الفراغ من إحدى القضايا الكبرى إلى أمر شركة روكفلر للمرة الثانية بالحل، وأن تدفع للدولة تسعة وعشرين مليونًا من الريالات مقابل التكاليف والعقاب، ويُقال إن روكفلر تلقى هذا النبأ وهو يلعب الجولف. فسكت هنيهة ثم قال: «إن في الوقت متسعًا قبل تنفيذ هذا الحكم.» ومضى في لعبته.

ولكن الغرامة لم تُدفع والحكم لم يُنفَّذ؛ فقد تظاهر في سنة ١٩١١م بحل الشركة، ولكن أحدًا لم يتوقع قطُّ أن شركة روكفلر ستغيِّر شيئًا من وجهتها أو سياستها؛ لا، بل أُشيع أن روكفلر أفاد ثروة أخرى في سوق الأوراق المالية حين أحدث في أسهم شركته حركة سابقة لأوانها، ولم يصدِّقه أحد حين زعم أنه تنحَّى عن إشرافه على شركته عام ١٨٩٥م؛ أي في الوقت الذي كان مفروضًا أن تُحل فيه الشركة، وأنه لم يَعُد في الحياة إلا فردًا كسائر الأفراد، لا يُعنى إلا بشئون أسرته وبما ينفق من أوجه الإحسان؛ فقد كانت الأفكار السائدة إذ ذاك تملي على الناس هذا الموقف إزاءه، فلم يصدقوا كلمة واحدة مما أقسم رجال روكفلر على صحته، إلا إذا كان قولهم في غير صالح الشركة، وقد حدث مرة أن حُوكم رجل بتهمة إتلاف خط من خطوط الأنابيب التابعة لشركة روكفلر، فاعترف المتهم بسرقته مقدارًا كبيرًا من زيت الشركة فبرَّأه المحلفون على الفور.

ولكن هذا المقت الذي أحسه الناس نحو روكفلر قد أخذ ينمحي، وقد يُعزى ذلك من جهة إلى شيخوخته، ومن جهة أخرى إلى حرية مبادئه، غير أنه راجع فوق ذلك إلى تغيُّر في وجهة النظر لفائدة عمله؛ فقد كان المثلُ الأعلى في المجتمع الأمريكي أيام صعود روكفلر أن تقوم في البلاد طائفة من المشروعات الصغيرة المستقلة الناجحة، التي من شأنها أن

تثير تنازعًا قويًّا يؤدي بالكثيرين إلى الفشل، ولكن ميدان العمل مع ذلك يكون فيه متسع من الأمل لكل إنسان بأن يكون في عمله كجاره أو يفوقه قليلًا لنشاطه، فهو تنافس لا يشوبه الدهاء الخبيث، وكل إنسان يصيح بملء فيه «عِش واسمح لغيرك أن يعيش»، و«أفسحوا في مجال الفرصة لكل إنسان». والحق أن هذا المَثل الأعلى قد أنتج حياة كئيبة ضيَّعت مجهود المجتمع، حياة التنافس الضيِّق والقتال العنيف والنصر الوضيع، وفسدت السياسة من أساسها وفقد القضاء ثقة الناس فيه. والصحف تصخب بغير رادع من الضمير، ولم تَسرِ في الناس روح الخدمة العامة، ولم يكن لهم «حاسة الدولة» ولم يعرفوا غرضًا يتعاونون على بلوغه، وكان العالم يسمح للنزعة الفردية بالنمو. تلك كانت الدنيا التي وُلد فيها ج. د. روكفلر بما له من قوة الدأب على بلوغ غايته، ومقدرة على التنظيم تفوق ما لسائر الناس، وقد عُرف فيه صفاء الذهن وقوة الابتكار، ولكن يعوزه زاجر الضمير في عالَم مبلبل الفكر لا ضمير له، إنه لم يكن في حياته أخبث ممن يعيش بينهم، ولكنه عرف بغير شك كيف يحيا حياة الشر أمهر من سواه. وهكذا امتلأ العالم من حوله بمقاومة صرعاه وشكوى المغلوبين الذين كانوا قبلُ من الغالبين، وإن معظم ما كُتب ضده من المؤلفات لتزخر بالآراء المتناقضة كالقول بأن الرجل لا ينبغي أن يسرف في منافسته إن كان يعيش في عالمٍ قوامه التنافس.

ويستحيل على مَن يعلم شيئًا عن الظروف التي نشأ فيها روكفلر أن يعتقد بأن تجديد نظام العمل الخاص والارتفاع به حتى يتسع نطاقه ويصبح قوة عالمية يمكن أن يتم مع الجور والعدل اللذين يمليهما الضمير؛ إذ لو كان كريم المعاملة لاستغل أعداؤه ذلك الكرم، ولو كان عادلًا لأُسيء فهْم عدله؛ لهذا سار في منازلة منافسيه وفق قواعد التنافس التي شهدها حوله، فقضى بذلك على المنافسة — وكان ذلك منه فضلًا عظيمًا في عالم الاقتصاد — ولو كان نجاحه عارًا لأُلقيَت التبعة على نظام التنافس؛ لأن روكفلر قد مثَّل في شخصه مبدأ الفردية إلى أقصاه، فوصل به إلى نتيجته المنطقية وهي الاحتكار. ولعل أحسن ما وُجِّه من النقد الوضيع لخطته في الحياة أنه لم يَجُدْ بإحسانه الباهر الرائع إلا ليُسكِت ألسنة النقد أو ليكفِّر عن نفسه من غضب الله الذي يؤمن بعقيدته الدينية، غضبًا لا محيص عنه. ومما يؤاخذ به أنه خالف معظم السراة الناجحين المغامرين في ميدان الصناعة في زماننا هذا؛ فلم يشترِ «اليخوت» والقصور والنساء، ولم يرعَ المسارح، ولم يقامر، ولم ينشِّئ أبناءه على التبذير. ولكن ألد أعدائه لا يتهمه بأثر واحد من آثار الحذلقة التي عهدناها في محدِثي الغنى؛ نعم إنه حطَّ من قدْر المجالس التشريعية واشترى

أعضاءها بالمال، ولكنه لم يفعل ذلك إلا لأنهم كانوا يُشْتَرَوْن، ولم تكن غايتهم الخدمة العامة. وهكذا أخذ يكبُر وينمو في كل مراحل حياته، وإن يكن قد تغيَّر على مرِّ الأيام، فتطور فيه اليافع الذي نشأ على فضيلة الدين والاعتماد على النفس، والذي يوفِّر بضعة ريالات في كل أسبوع وينتهز الفرصة السانحة بكل قوِّته، حتى أصبح عَلَمًا في إدارة الأعمال، وامتدت آراؤه وآثاره من تنظيم الأنابيب إلى تنظيم البحوث العلمية، مستعينًا في كلتا الحالتين بدقته التي لا تفسد بالعاطفة.

لقد حاولنا أن نسوق الحقائق عن هذا الرجل النابغ، وأن نبسُطها أمام القارئ ليتدبَّرها ويرى رأيه فيها. ومما أُخذ عليه حطُّه من مقاييس العمل في أمريكا، وذلك حقًّا ذنبٌ لا يُغتفر، ولكن هل فعل ذلك؟ لقد عاش في الدنيا التي عاش فيها جاي جولد وهتي جرين، فإن لم يكن قد رفع مستوى التعامل كما فعلت أسرة روتشيلد، فهل نزل به؟ إن وجهًا من وجوه روكفلر كان لا بد من ظهوره في أمريكا، ومن خير العالم المحض أنه كان كتومًا دءوبًا لا تشوبه شائبة من الغرور الدنيء وحياة الشهوة والميل إلى الشغب، وقد يروعك دأبه وقسوته اللذان لا يعرفان سبيلًا إلى العطف، ولكنه رغم ذلك قوة دافعة إلى الأمام، وعامل قوي على الإنشاء. ولما كان الشبيه يلد الشبيه، فقد عمل على تكوين أسرة، ولم يكن يقصدها لذاتها، بقدْر ما أراد أن ينشئ هيئة عظيمة للبحث العلمي يخصص أسرته لخدمتها.

توماس ألفا أديسون

إذا جاز أن نستثني «جورج ستيفنسن» مخترعَ القاطرة البخارية، فلن نجد بين الناس مَن أضاف إلى الثروة أكثر مما أضافه أديسون؛ فلا شك أن عقله أنبغ العقول المعروفة التي خصَّت نفسها لتطبيق العلم تطبيقًا تجاريًّا. وُلد أديسون في عام ١٨٤٧م، في ميلان من أعمال أوهيو، ولم تتجاوز دراسته المنظَّمة ثلاثة أشهر في مدرسة عامة في بورت هرن، بولاية متشيجان، وتعلَّم القراءة والكتابة في منزله. وأما سائر ثروته العلمية العظيمة فقد حصَّلها بنفسه مدفوعًا بحب استطلاع لا يَفتُر، وكان أوَّل مُختَرع له آلةً لم يكن أحد بحاجة إليها — آلة يستطيع بها أعضاء جمعيةٍ ما أن يدلوا بأصواتهم بضغط طائفة من الأزرار، فتسجل الآلة الأصوات وتَعُدُّها — وكانت بالغة الدقة في عملها، فرفض المجلس التشريعي استخدامها لأنها تَعُدُّ الأصوات في دقةٍ أكثر مما ينبغي، فكان هذا الرفض عميق الأثر في نفس المختَرِع الناشئ، وصمَّم منذ ذلك الحين ألا ينتج إلا ما يحتاجه الناس، لا ما

ينبغي في رأيه أن يحتاجوه، فحفَّزه هذا العزم أن ينشئ ست صناعات جديدة هيأت عملًا لملايين الأفراد، واتسع بها نطاق المدنية وامتد أفق الحياة حتى كاد يشمل مَن يعيش في ظلال هذه المدينة جميعًا. ويقول عنه هنري فورد إنه زاد من كفاية الصناعة في العصر الحديث، وهو يُرجِع الفضل إلى أديسون في أن أصابت أمريكا من النجاح أكثر مما أصابته دولة أخرى على وجه الأرض.[٧]

وقائمة مخترعاته أطول من أن نسوقها هنا — فقد سجَّل ألفًا وخمسمائة اختراع يقف المرء إزاءها مشدوهًا لشدة تنوُّعها وبُعد شأنها على السواء — فهو الذي جعل المسرَّة في حيِّز الإمكان، وصيَّر البرق وسيلةً عامة من وسائل الاتصال، وأنشأ سراجًا وهاجًا (على رواية السير جوزيف سوان) يرسل ضوءًا يكفي عمارة بأسرها، ولزيادة نفع ذلك السراج، أعد جهازًا كاملًا يولِّد التيار وينشره. وهاك ما يرويه عن نفسه: «كان لا بد لي من إعداد كل شيء: المولدات الكهربائية، وضوابط السرعة، وآلات القياس، والأزرار، والأشرطة، والثوابت، والموصلات التي تمتد تحت الأرض، وطائفة غير تلك من الأجزاء التفصيلية حتى شريط العزل، فكل شيء جديد مبتكر؛ إذ لم يكن في العالم من هذه الأدوات إلا الأسلاك النحاسية، وحتى هذه لم يكن يتحقق فيها العزل التام.»

ولم تكن كفاية المولدات الكهربائية إذ ذاك إلا أربعين في المائة، فجاء أديسون بمولِّد كفايته تسعون في المائة، وكان هذا خطوة إلى الأمام في الطريق المؤدية إلى تحرير الصناعة من الآلات العتيقة لتحل محلها الآلات الحديثة السريعة، وكذلك جعل الآلة الكاتبة أداة عملية، وساهم في تهذيب «بطارية الخزن» Storage Battery واخترع مكبِّر الصوت، والحاكي، والخيالة التي كانت بداية السِّنما كما هي اليوم، وأنشأ أول ما عُرف من العربات الكهربائية، وابتكر القطار الكهربائي — ولكن الألمان سبقوه في هذا، وابتدع طرقًا لصناعة الأسمنت واستعماله عملت على أن تُستخدم هذه المادة في البناء وتُتَّخذ وسيلةً فنية لعزل الحديد الموجود في الرمل وإذابته، وابتكر أوراق الشمع وآلة للطباعة بها، وهي تفيد في طبع الخطابات نسخًا عديدة، وكان له إبان الحرب تسعة وثلاثون اختراعًا نفع بها أسطول الولايات المتحدة، وقد اعترفت له أمَّته بأنه من أعظم رجالها

[٧] انظر كتاب هنري فورد وعنوانه «صديقي المستر أديسون»، واقرأ أيضًا كتاب «أديسون: حياته واختراعاته» لمؤلفيه Martin وDyer.

الأحياء، ولكنه اضطر رغم ذلك أن يشكو من القائمين بأمر الأسطول لأنهم لم يحفلوا كثيرًا بمخترعاته التي قدَّمها إليهم.

وما أعظم قائمة اختراعاته، على الرغم من أن النظرية، والخطوات العملية الأولى في معظمها كانت قد تمَّت على أيدي آخرين، ولْنسُق المسرةَ مثالًا لذلك؛ فقد أنشأ نظريتها «رِيس» من أهل فرانكفورت، قبل أن تُستخدم بسبعة عشر عامًا، ثم جاء الأستاذ «بل» وأعدَّ جهازًا يحمل الصوت مدى عشرين أو ثلاثين ميلًا، ثم تبعه أديسون فاستخدمها في شئون التجارة، بعد أن كانت مجرد تجربة رائعة،[8] وذلك بعينه ما حدث في سراجه الوهَّاج؛ فحينما كان يفكر في إعداده أديسون بأمريكا، وسوان بإنجلترا، كان السائد مصباحًا دائريًّا يبعث فحمُه صوتًا كالفحيح وضوءًا خافقًا، وقد بطُل استعماله اليوم، وكان الناس يستعملون للتوصيل الخيطَ الوهَّاج الرديء، وهو الخيط المعدني الذي إما أن يضيء وإما أن يشتعل، ولم يعرفوا الخيط الفحمي الذي يضيء ولا يشتعل، فأخذ أديسون على نفسه أن يجد خيطًا مُطَمْئِنًا يظل احتراقه فترة طويلة، ومصباحًا يستطيع عامة الناس أن يستخدموه، فيكون رخيص الإنتاج قليل التكاليف في استعماله. وأما اختراعه الهام المبتكَر، فهو الحاكي، وقد لبث زمنًا طويلًا يَعُدُّه لُعبة من اللُّعب. وأما الخيالة فقد عُرفت فكرتها منذ مدة تقرُب من القرنين — وهي أن الصور المتلاحقة إذا انعكست على شبكية العين في سرعةٍ تزيد على حدٍّ معيَّن، أحدثت وهمًا بالحركة — واتفق أن جاء اختراع شريط «السليلويد» في نفس الوقت الذي كان يفكِّر فيه أديسون في الموضوع، ولكنه لم يشغف به شغفًا يدفعه إلى الاتصال بزمرة الباحثين الذين يحاولون بتجاربهم أن يلتمسوا وسيلة تظهر بها الصور على الشاشة، ووُفِّقوا آخر الأمر إلى إخراج السِّنما إلى عالم الوجود.

وقد اتجه بعنايته إلى الكهرباء في بداية الأمر بفضل حادثةٍ عارضة — وكان هذا الفرع من فروع العلم يرتقب رجلًا له مثل مواهب أديسون بصفة خاصة، ولكن كانت الكيمياء أول ما شغِف به؛ فلم ينقطع في صباه عن البدء في المشروعات الجديدة، لعله يكسب بها مالًا يشتري به الكتب والأدوات لتجاربه — إذ كان ينبغي أن يطالع كلَّ ما كُتب عن كل نقطة، وأن يُجرِي كل تجربة بنفسه؛ لأنه تبيَّن أنه يفيد من النظر إليها بعينيه حقائق أكثر مما جمعه مبتكروها، أو على الأقل أكثر مما سجَّلوه.

[8] كذلك الأمر في مكبِّر الصوت، اخترعه أولًا «دافيد هيو».

ولكن هذه الطريقة في العمل باهظة التكاليف على فقر أبويه؛ فأبوه تاجر غلال وأخشاب، وأمُّه معلمة، ولما كره المدرسة علَّمته أمه المبادئ الأولية التي استعان بها فيما بعدُ على تعليم نفسه، حتى إذا ما بلغ الثانية عشرة من عمره، استُخْدِم بائعًا للصحف في أحد الخطوط الحديدية التي تمتد بين بورت هرن ودتروا، فأضاف إلى عمله هذا أعمالًا كثيرة أخرى ابتكرها بنفسه فافتتح الحوانيت في بورت هرن، واستخدم بعض الغلمان يبيعون الخُضَر في دتروا، ويبيعون المؤن للمسافرين في القطارات التي تمر بذلك البلد، وأصدر صحيفة أشرف عليها بنفسه، وكان يطبعها في القطار ذاته في معملٍ هيَّأه في إحدى عربات الأمتعة، وكان يُرجى له أن يبلغ بها حدًّا بعيدًا من النجاح، لولا أنه أشعل النار في العربة بمادة الفسفور، فحُرم المعمل وطُرد من القطار.

واشتغل بعد هذه الحادثة عاملًا في البرق — فهو من أولئك النَّفر الذين يقتدرون على علم ما يريدون العلم به، وأن تبلغ بهم الخبرة فيما يعلمون حدَّ الإخصائي الخبير، فلما مهر في أعمال البرق استطاع أن يجد العمل أينما شاء، فأخذ يجول في أرجاء كندا والولايات الشمالية الشرقية بضع سنين، يشتغل في البرق حينًا آخر — وهو عمل يقتضيه أن يملأ الفجوات الشاغرة في أحاديث الأعضاء التي تنشأ من فساد الآلة المستعملة في ذلك الحين — ومضى في تلك السبيل مخلِّفًا وراءه عددًا من الاختراعات الصغيرة التي لم تدرَّ عليه مالًا، بل جرَّ مختَرَع منها عليه إشكالًا خطيرًا.

ذلك أن عمله كان إرسال الرسائل الحين بعد الحين في جوف الليل من المحط الذي كان يعمل به إلى المحط التالي له في الطريق، فاخترع آلةً تنوب عنه في ذلك العمل؛ فحدث ذات مساء أن استُدعي لأمر هام فلم يُجِب، فقصدت جماعةٌ إلى مكانه تبحث عنه فألفته غارقًا في نعاس مطمئن بجانب آلته.

وسنحت له أول فرصة حقيقية حين كان في نيويورك آتيًا إليها من بوستن — حيث اخترع مسجل أصوات الجمعيات — ليبيع فكرة آلة برقية يمكن استخدامها لإرسال رسالتين في اتجاهين متضادين في آنٍ واحد، فأخذتها عنه «شركة تلغراف المحيط الهادي»، ويُقال إنها أفادت منها ربحًا عظيمًا، ولكنها أبَت أن تَنْقُدَ المخترِع شيئًا من المال. وبينا هو يسير يومًا، إذ شاهد حشدًا صاخبًا من الناس أمام أحد المكاتب، فوقف مشدوهًا يستطلع الخبر، فعلم أن آلة البرق في سوق الأوراق المالية قد أصابها العطب، وذاع بين الجمع أن المضاربين قد أفسدوا الجهاز ليحولوا دون ذيوع الأنباء، فدخل أديسون من فوره المكتب، وعرض أن يصلح العطب في ساعة واحدة، وقد أنجز وعده، فعُيِّن في مقابل ذلك مديرًا فنيًّا لتلك الشركة The Gold Roporting Company براتبٍ قدره ثمانمائة ريال في الشهر.

فكانت تلك أول ما شغل من الوظائف العالية، ولم يوفِّر في تلك الوظيفة مالًا فحسب، بل أُتيح له أن يلتقي برجالٍ كان له في أنفسهم أطيب الأثر، فأصبحوا فيما بعدُ من عملائه. وسرعان ما أنشأ شركةً صغيرة أسماها «شركة بوب وأديسون» وأقام فيه مصنعًا أخذ ينفق معظم وقته فيه لإجراء تجاربه، وهنالك ابتكر عُدَّة في جهاز من أجهزة سوق الأوراق المالية استطاع أن يبيعها بأربعين ألفًا من الريالات؛ ومنذ ذلك الحين أخذ سيل مخترعاته يتدفق تدفقًا لم ينقطع.

ويظهر أنه لقي في أول أمره عسرًا شديدًا في بيع مخترعاته تلك، وهذه ناحية لذيذة جدًّا وجديرة بأن نقف عندها طويلًا لشدة اتصالها بموضوع هذا الكتاب؛ فقد كنا ندرس في الصفحات السالفة جامعي المال، ولكنا الآن بصدد شيء آخر، بصدد رجل مبدع أُقحم في تحصيل المال إقحامًا، ومع أنه كان يؤدي واجبه مدفوعًا بعواملَ تختلف أشد الاختلاف عن حافز المال؛ فقد أخذ جامعو المال يقفون حجر عثرة في سبيله، وتمكَّنوا من هزيمته حينًا بعد حين. ومما يُروى عن شركة إنجليزية أنها اشترت جهازًا آليًّا للمسرة وأبت أن تدفع له ثمنًا، وأن بعض الشركات الأمريكية شغلته بإقامة الدعاوى عليه أمام القضاء ولم تأجُره على عمله إلا مُكرهةً مغلولة اليد. ولكنه بلغ من ذيوع الصيت لدى شركات البرق مبلغًا حدا بتلك الشركات أن تعرض مشكلاتها عليه ليحلها لها. ولقد استطاع أن يوفِّر في أربعة أعوام ما يدنو من نصف مليون من الريالات، وعندئذٍ ابتنى المعمل والمصانع والمكتبة والدُّور في حديقة مِنْلو، التي طبَّق صيتُها الخافقَين فيما بعد.

وانحصر مجرى حياته منذ ذلك الحين، فتزوج، وأخذ ينفق الجزء الأعظم من حياته في المعمل بين عماله وأعوانه، وطفِق خلال ذلك ينتقل من بناء إلى بناء، ويقصد إلى أوروبا بين آونة وأخرى، ليقدم مخترَعًا، أو لينزل ضيفًا على مستضيف. كان يتناول معظم وجباته في معمله ويستقبل أضيافه، وينشد مع عماله الأناشيد في أوقات الفراغ، وكانت طرائقه في العمل مع هذا بالغة من الدقة أقصاها — فيبدأ الموضوع من أوله، ويطالع كل شيء، ويجرِّب كل شيء، ويسجل كلَّ ما يَعنُّ له في مذكراته، ولكنه عرف كيف يحيط نفسه بأكفاء الرجال، وكيف يتصل بأعلام الفكر صلةَ تعاون، وكان يسعه أن يصل في عمله الليل بالنهار إذا أراد ذلك، فلا ينام إلا إذا فرغ من عمله. ولم يكن الزمن يعني عنده شيئًا؛ فقد نزع العقارب من ساعة معمله، وكان يريد من أعوانه أن يعملوا على غراره الفذ. وهكذا تشتد رغبة الإنسان إلى العمل الذي يُشغف به كائنًا ما كان، وهكذا قويت عاطفة أعوانه نحو ما يعملون، وازدادوا ميلًا إلى عبادة بطلهم حتى رضي أكثرهم بنظام

العمل المتصل، بل وأحسوا فيه لذة ومتعة، وكان إذا خُيِّل لأحد عماله أنه من المهارة بحيث لا يسير العمل بدونه، وأخذ يملي الشروط التي يرى أن يعمل بمقتضاها، سارع أديسون إلى ابتكار مخترَع صغير، وإلى تدبير خطة في العمل، بحيث يصبح في مقدوره أن يتخلص من ذلك العامل.

ولم يَشْكُ الرجل قطُّ كثرة الإنفاق في سبيل عمله؛ فلقد كان لا ينقطع عن تجاربه أعوامًا حتى يبهظه الدَّين، لكي يجرِّب كل وجه ممكن من وجوه التركيب؛ واختبر فيما اختبره في أواخر أيامه ما يربو على خمسة عشر ألفًا من صنوف النبات عسى أن يجد من بينها نباتًا يمكن زرعه في الولايات المتحدة، وينتج محصولًا محققًا من المطاط، لتفيد منه البلاد إذا ما نشبت الحرب. ولقد أنفق أربعين ألف ريال على ما أجراه من التجارب ليحصل على ضوء الكهرباء، قبل أن يوفَّق إلى ما وُفِّق إليه بادئ الأمر من خيط فحمي ساذج، خيط يستغرق احتراقه خمسًا وعشرين ساعة، ويُجهَّز من خيوط الحياكة، ولكنه من ناحية أخرى ظفر بمكافآت مالية عظيمة؛ وكان يقوم بنفسه بصنع مخترعاته بدل أن يبيع حق الصناعة لسواه. وهكذا ألزمته الضرورة أن يضرب في ميدان الأعمال فأجاد؛ فلكي يعمم مصباحه اتفق على بيعه بديا بأربعين سنتيمًا على الرغم من أن صنع المصباح يكلِّفه خمسة وعشرين ومائة سنتيم، ولبث يحتمل هذه الخسارة أعوامًا ثلاثة — كانت نفقة صناعة المصباح تهبط خلالها، بينا يزداد المبيع زيادة سريعة حتى إذا ما جاء العام الرابع، هبطت الكُلَف إلى سبعة وثلاثين سنتيمًا، فاسترد كل ما خسر، واخترع آخر الأمر آلات تصنع المصابيح، فما كان يكلِّفه صنْع المصباح إلا اثنين وعشرين سنتيمًا، ثم باع العمل فيما بعد.

ولم يكن يخفَى أن أديسون ليس ممن يُعنون بالمال من أجل المال، وماذا يلجئه إلى ذلك؟ فليس من شك في أن غريزة التحصيل تختلف عما أُوتيه من المواهب أشد الاختلاف، ولا بد أن تكون أسباب الترف وما فيها من لذائذ قد بدت لهذا المخترع العظيم ضربًا من الحياة الراكدة الساذجة؛ فلم يكن له من وقته متسع ينصرف فيه إلى الإنفاق، ولم يحس الحاجة إلى أن يحيط نفسه بالشواهد البارزة التي تذكِّره بما لقي في عمله من نجاح، وكل ما يرجوه أن يكسب المال ليمضي في عمله — العمل الذي أتاح للإنسانية مَعينًا لا ينضب من الثراء، ومع ذلك فلم تَسِر مخترعاته كلها في طريق الرقي — لأن العالم بنظامه القائم اليوم لا يكلف مَن يشتري اختراعًا أن يستثمره إلى أقصى الحدود، بل لا يلزمه أن ينتفع به البتة، فربما بدا لإحدى الشركات أن صالحها يقتضي أن تقاوم مخترَعًا جديدًا

دون أن تعمل على إخراجه أو إخراج ما يفضله. وإنه لما يعود بالخير أضعافًا مضاعفة أن تقوم «دولة عالمية» فلا تقتصر على شراء مخترعات العلماء من أمثال أديسون، بل تشتري العلماء أنفسهم — فتقدِّم إليهم كل ما يريدون ليمضوا في تجاربهم، وأن تتيح لهم حرية التصرُّف في العالم كله، حتى توجَّه النتائج في الطريق التي تعود بالخير على الناس أجمعين؛ ذلك حق واضح، ولكنه مستحيل من الوجهة العملية في وقتنا هذا.

هنري فورد

لا ريب في أن فورد — كأديسون — أسمى خلقًا من الأنماط التي بسطنا لها الأمثلة فيما سبق؛ فله عقل كعقل أديسون يحفزه إلى الإنشاء وحب الاختراع الذي يخفف مجهود الإنسان. وُلد في مزرعة ريفية، وهاك ما يقوله عن نفسه: «إن أول ما تعيه ذاكرتي مما أثَّر في حياتي أنني لحظت أن المزرعة تقتضي عملًا أكثر مما ينبغي، وما أزال أشعر بهذا نفسه في العمل الزراعي ... وكان ذلك ما صرفني إلى علم الآلات.»

ولئن كان قد تذرَّع بذلك لإرضاء عقله في عصيانه لرغبة أبيه، إلا أنه في حقيقة الأمر يحب علم الآلات بغريزته حبًّا لاحت مخايله منذ بداية حياته؛ فكانت لُعَبه آلات كلها، ويقول عن نفسه: «إن أكبر حادث وقع لي في تلك الأيام الباكرة هو أنني شاهدت قاطرة من قاطرات الطرق ... وثاني الحوادث الكبرى هو أن ظفر بساعة.» وقد اقتبسنا هنا هذه العوامل الثلاثة التي وسمته بطابعها، وحددت منحاه في كلِّ ما أنتج في مستقبله من ضروب النشاط، فهو مهندس بطبعه، وفي ذلك سرُّ نجاحه؛ فتراه في مصانعه يُعلي من شأن الإخصائيين في الفنون الآلية؛ ولما كان المستر فورد قد امتاز، فضلًا عن ذلك، بما له من قدرة عظيمة على التنظيم، فقد استطاع أن يتقدم بمصنعه، وأن يسبق تلك المصانع التي لا يُعنى أصحابها بإتمام العمل بقدْر ما يُعنون بربحه.

ولقد أضاف إلى غايته الأساسية، وهي توفير المجهود البشري، غاية أخرى — وتلك أن يفكِّر بعقله الجبار كيف يصيب توفيقًا إذا أعوزته السوق النافقة؛ فما كان تحصيل الثروة لشخصه جديرًا بعنايته؛ فتراه يرد المال المكسوب إلى العمل لينفقه في تحسين مصانعه: يرفع أجور عماله، ويخفض أثمان منتجاته. وقد كاد يبلغ العمل عنده حد التقديس؛ فخصَّص حياته له، وهو محور فلسفته التي يبسطها في مؤلفاته، ويؤمن بهذه النظرية إيمانَ مَن بدأ الحياة مسترشدًا بقليل من الأفكار البسيطة، ثم مضى في تنفيذها حتى أصبح بفضلها علمًا ذائع الصيت يدير صناعة عظيمة.

وقد قام بادئ الأمر بتدريب في علوم الآلات، مستعينًا بساعته، فما أن بلغ الثالثة عشرة حتى كان في مُكْنته أن يَحُلَّها قطعة قطعة ثم يُعيد تركيبها، بحيث تدل على الزمن الصحيح، فلما بلغ عامه السابع عشر استأذن أباه في أن يكون تلميذًا في أحد مصانع الآلات. وكان يقضي أمسيته في العمل مع صانعٍ للساعات، ثم اعتزم ألا ينصرف بكليته إلى صناعة الساعات التي لا تساوي الواحدة منها أكثر من ثلاثين سنتيمًا؛ لأنها ليست ضرورة للناس أجمعين، وخيرٌ له أن يخترع قاطرةً آلية تقوم بالأعمال الزراعية الشاقة، وبالحرث بصفة خاصة، ولتحقيق هذه الغاية شغل منصبًا في إحدى الشركات حيث تسنح له فرصة العمل في قاطرات الطرق، على أن ينفق فراغه في مصنع صغير أعدَّه في داره ليحاول إنشاء عربة تسير بقوة البخار، وأفلح في ذلك، وانطلقت العربة مدفوعة بالبخار ولكنه سرعان ما تبيَّن أن العربات البخارية لا يتوفَّر فيها الأمن إلا إذا كانت ضخمة، ولكنها إذا كانت كذلك ثقلت بحيث لا تتحملها الطرق الريفية الموجودة إذ ذاك، وتقتضي من النفقة ما لا يستطيعه إلا أغنى المزارعين، أضف إلى هذا أن عامة الناس لم تُبْدِ ميلًا إلى الآلات الزراعية — فلم يعلم المزارعون مدى انتفاعهم بتلك الآلات إلا بعد أن شهدوا ما أحرزته السيارات من نجاح؛ لهذا اتجهت عنايته إلى عربات الطرق، وأخذ يفكر أولًا في عربات خِفَاف قليلة الثمن يستطيع كل إنسان استخدامها، فلم تسعفه في ذلك الشركة التي يعمل فيها (شركة وِسْتِنْجِهَوِسْ) فغادرها «وأخذ يتطلع إلى ضربٍ آخر من ضروب القوة الدافعة».

وكانت القاطرة ذات الأسطوانة الواحدة التي تسير بالبترول في ذلك الحين قد استُخدمت في إنجلترا فعلًا، وطُلب إلى فورد عام ١٨٨٥م إصلاح آلة من هذا الطراز، فابتنى لنفسه آلة على غرارها ليثق أنه أدرك أساس تكوينها؛ ثم بدأ يُجري التجارب لإعداد آلة ذات أسطوانتين، فارتحل إلى دِتْرُوَا وشغل منصبًا في شركة كهربائية هنالك، ولكنه كان يقضي من كل يوم نصفه، كما ينفق أيام السبت كلها يفكر في إنشاء عربة من محض ابتكاره، وكانت العقبة التي اعترضته جهله بما صنعه سواه في إعداد العربات التي تسير بلا جياد وكان عماده الأساسي: «أن زوجته كانت أشد منه يقينًا بالنجاح». حتى إذا ما جاء عام ١٨٩٣م وكان حينئذٍ قد بلغ الثلاثين من عمره، سارت أولى عرباته «سيرًا يرضيه»، ومع أن قوام بنائها قِطَع وشظايا، وانتُزِعت عجلاتها من دراجة، فقد استطاع أن يقطع بها ألف ميل، دون أن تحتاج في سيرها إلى التبريد، ثم باعها بمائتي ريال.

والتقى بأديسون في ذلك الوقت تقريبًا — ولهذا اللقاء أهميته؛ لأنه أثَّر في اتجاه تفكيره من جهة، ولأنه لقي منه التشجيع فيما يتصل بإنشاء عربته من جهة أخرى، وقد رفض منصب المدير العام لشركة أديسون في دترول؛ إذ اشترط عليه في قبول المنصب أن يطرح التفكير في عربته. فما أقبل عام ١٨٩٩م حتى أحسَّ في نفسه القدرة على استثمار عربته بعض الشيء، فترك منصبه «والتحق بعمل السيارات»؛ إذ لم تكن له المقدرة المالية التي تغذي مشروعًا بأسْره رغم ماله الكثير؛ ولذا أنشأ شركة السيارات في دترول وأُقيم عليها رئيسًا للمهندسين، ولكنه لم يملك من أسهمها إلا قدرًا قليلًا، فلم يكتب النجاح لهذه الشركة؛ لأن صاحب الفكر المبتكِر وصاحب المال لم يلبثا أن دبَّت بينهما أسباب النزاع. أما فورد فقد أراد أن يُنتِج عربات جديدة أفضل لتكون خطوة نحو توسيع السوق، وأما الشركة فلم تُرِد إلا الربح العاجل، فصعق فورد لهذا الرأي، وهو الرجل الذي ملكته فكرته، وقد دنت سنُّه من الأربعين عامًا خصصها لمجهودٍ انفرد به ليتمم عمله الذي ينشده، ومع ذلك فلم يكن رأي الشركة صائبًا من الوجهة المالية، فلم يسعه إلا أن استقال سنة ١٩٠٢م «مصممًا ألا يرتهن نفسه مرة أخرى بأوامر سواه». ومنذ ذلك الحين حتى يومنا هذا لم يستطع قط أن يسيغ المُثُل العليا التي يضعها أصحاب الأموال نُصب أعينهم، أو ينهج السبل التي يسلكونها؛ فهو حقًّا شاهدٌ قوي على أن تحصيل المال لا يصلح وحده حافزًا إلى العمل.

وأسَّس في عام ١٩٠٣م «شركة فورد للسيارات»، وأول ما بدأ به العمل أن أنشأ سيارة لها من سرعة السير ما يتيح لها أن تجلي في حلبة السباق على السيارة التي كانت لها بطولة السرعة في أمريكا. ثم أسَّس الشركة على أساس الإعلان الذي اكتسبه من ذلك الحادث؛ وكان في المؤسسة الجديدة وكيلًا لرئيسها ورسامًا ورئيسًا لعمال الآلات وملاحظًا ومالكًا لخمسة وعشرين ونصف في كل مائة من رأس المال الذي بلغ مائة ألف ريال؛ فكانت هذه الثمانية والعشرون ألفًا هي كل ما دُفع للشركة عدا ربحها من بيع السيارات. ويقول فورد إنه منذ ذلك الحين لم يعوزه المال قط. فلما كان عام ١٩٠٦م كان ما له من رأس المال قد صعد حتى بلغ واحدًا وخمسين في كل مائة، ثم استطاع بعد ذلك بزمن قصير أن يرفع هذا القدر إلى ثمانية وخمسين ونصف في كل مائة؛ حتى إذا ما كان عام ١٩١٩م ابتاع ابنه «إدْسِلْ فورد» ما تبقَّى من الأسهم بسعر ١٢٥٠٠ ريال عن كل مائة من الأسهم. وهذا يؤيد للمرة الثانية كراهية فورد لشركائه في العمل إن كانوا من الغافلين. وهو لا يُفسِح المجال أمام عامة الناس ليساهم منهم مَن أراد بماله، وهذه الناحية جديرة

منا بأكبر العناية؛ فإن حَمَلَة الأسهم كانوا قد أقاموا عليه الدعوى يطالبون أن يقسِّم جزءًا من الأرباح بين المساهمين أكبر مما اعتاد أن يقسِّمه، بدل من أن يرده إلى العمل مرة أخرى. ولكن فورد كسب قضيته بأن أقنع القضاة أن حَمَلَة الأسهم قد كسبوا من مالهم أكبر قسط ممكن. ولم يحرص على أن تظل الشركة وطيدة الدعائم بشركائه إذا كلفه ذلك أن يعمل ليكسبوا لا ليرضي رغبته في الإنشاء، وحلَّ المشكلة بأن تخلَّص منهم، ولم يبقَ من حَمَلَة الأسهم سواه، إلا طائفة من عماله اشترَوا أسهمهم بشروط خاصة فُرضت عليهم فرضًا.

وأدار هذه الشركة الجديدة من أول أمرها وفق خطته، فلم يُرِد أن ينتج للترف، وإنما أراد أن ينتج أداة تستخدمها عامة الناس، ولذلك صمَّم أن يركز عنايته في إنتاج ما تتوفَّر فيه شروط البيع أكثر من سواه، بأن ينتج أقل ما يمكن من الطُّرُز، ويبيعها بأقل ثَمن مستطاع، وأن تكون سياراته خفيفة ما أمكن ذلك، وألا يكون بها مجال للخداع، وأن تكون جديرة بثقة أصحابها، وأعلن أنه يبيع قدْرًا مضمونًا من الخدمة، فإذا حدث عطب مهما يكن نوعه، كان لزامًا على الشركة أن تقلل من خسارة الشاري ما أمكنها ذلك؛ فأتاه ذلك بالشارين أفواجًا بعد إذ كان شراء السيارة موقوفًا على الأثرياء يقامرون بمالهم فيها؛ لأنها كانت في كل لحظة عرضة للعطب؛ ولم تكن ثَمَّ وسيلة للعناية بالسيارة المعطوبة وإصلاحها.

وقد سار بهذه السياسة عام ١٩٠٩م إلى نتائجها المنطقية، وقرَّر أن يبيع طرازًا واحدًا من السيارات، طراز T الذي قال عنه: «إن كل مشترٍ له الحق في طلاء سيارته باللون الذي يريد على شرط أن تكون سوداء.» ولكن على الرغم من أنه لم يعرض للبيع في الوقت الواحد إلا طرازًا واحدًا من السيارات، فقد كان لا ينفك يغيِّر هذا الطراز ويضيف إليه في كل مرة ما يراه الصانع من وجوه الإصلاح، ويُدخِل تحسينًا في طريقة إعداده، وجودة في مادته، وجمالًا في شكله، حتى انتهى ذلك الطراز إلى أن يُستخدَم في بناء السيارة أربعة وعشرون صنفًا من صنوف الصلب.

ولما استقر رأيته على الشكل الذي يصور فيه طرازه هذا، عُني بالسوق ليشق طريقه فيها، وفي ذلك وحده من العمل ما يسد أطماع الكثرة الغالبة من رجال الأعمال. وكانت خطة فورد أن تقوم بالبيع مجموعة مترامية الأطراف من الوكلاء، بحيث تستغرق الولايات المتحدة بأسرها، وحتَّم على كل وكيل أن يتخذ لمقامه بناء نظيفًا جذابًا، وأن يتزود بمجموعة كاملة من الأجزاء البديلة، وأن يستطيع إصلاح العطب إصلاحًا يؤمِّن السيارة

من الخطر، وأن يلم بكل شراة السيارات في إقليمه. ولما كان ذلك كله في طريق الإنجاز اتجه إلى نظام الإنتاج ليعمل على رفع كفايته.

ولقد لقي هذا النظام الإنتاجي من وجوه النقد قدْر ما لقيته السيارة نفسها، ولكنه لقي أيضًا من النجاح ما لقيته؛ والفكرة الأساسية فيه هي اجتناب التبديد، فلا تضيع بوصة واحدة من أرض المصنع سدًى، ولا تمضي لحظة واحدة من الزمن هباء، ولا تتبدد قطعة واحدة من شظية أو ذرة من قوة جسدية أو مجهود عقلي. وركَّب فورد محركًا كهربائيًّا في حجرات الآلات لئلا يتقيد في عمله بقيود البكرات والأسطوانات وأشرطة الجلد؛ فمن التبذير أن تستأجر المهندسين ثم تدعهم يعملون كالفَعَلَةِ أو الحمالين، وهكذا زود العمل بما يلزمه من عُدَدٍ وأدوات، بحيث تدفع الآلات القطعة إلى أيدي العمال عند كل مرحلة، فلا يضطر العامل حتى إلى رفع قدميه إذا أمكن ذلك … ولما كان من الإسراف أن يقوم صحاح الجسوم بعملٍ يستطيع أداءه ذوو العاهات، استخدم عددًا كبيرًا من العُمْي والصُّم والعُرْج، وكان يأجرهم الأجور العادية؛ لأنهم في رأيه يستحقون أكثر مما يستحقه العاديُّون من الرجال؛ فهم يغتبطون بالعمل ولا تضيق صدورهم من تفاهته، أو مما يبعثه في نفوسهم من الملل، كما يحدث لهؤلاء الذين يتلفتون حولهم ويتسمعون ضجيج الحياة في الخارج.

ومن التبذير أن ننفق المجهود البشري في إخراج الفحم ونحته ما دمنا جميعًا في حياتنا اليومية ننتج فضلاتٍ قابلة للاحتراق، دون أن نبذل في إنتاجها وقتًا أو فكرًا؛ ولذا أخذ ينشِئ محطات لتوليد القوة حيثما وجد فضلات لإحراقها — وسوف يدير مصانعه الجديدة في داجنهام بالفضلات المهملة في لندن، وعليها سيكون أكبر اعتماده … ومن الإسراف أن تُرسل السيارات على ظهور السفن (وتُدفع عنها رسوم الواردات) ما دام يمكن أن تُحزَم الأجزاء حزْمًا محكمًا فتكون أضيق حيزًا وأيسر نقلًا؛ ولذلك تراه يرسل الأجزاء ليتم تركيبها حيث تُباع في أي بلد من بلاد الأرض، وذلك يتضمن إمكان تبديل أي جزء من الأجزاء؛ أي أنه ينبغي لكثير من الأجزاء أن يبلغ من الدقة جزءًا من ألف جزء من البوصة؛ ولتحقيق ذلك لا بد من ضبط المعايير، مع أنها في حد ذاتها تبلغ من الدقة عشرة أمثال ما تبلغه الأجزاء، ضبطًا يبلغ جزءًا من ألف ألف جزء من البوصة تقريبًا؛ ولكي يبلغ فورد هذه الغاية من الدقة، اضطُرَّ أن يُعِدَّ المعايير بنفسه.

ولكنه انصرف بجهاده الأعظم إلى توفير الزمن؛ فقد كان يقتضيه تركيب السيارة حين بدأ إنتاجه الكبير اثنتي عشرة ساعة وأربعًا وعشرين دقيقة، فأنقص ذلك إلى ساعة

واحدة وثلاث وثلاثين دقيقة، بفضل دراسته لكل حركة في سير العمل، وبأن قسَّم كل خطوة في العمل أقسامًا فرعية. وكانت قوالب السبك تقتضيه في صنعها سبع ساعات ولا يمكن استخدامها أكثر من أربعين ألف مرة تقريبًا، فابتكر طريقة تنتج القالب في دقيقتين، وتُصاغ به قِطَع يتراوح عددها من ثمانين ألفًا إلى مائة ألف. واتبع هذه الخطة نفسها، ولا يزال يتبعها في كل جزء من أجزاء مصانعه؛ فهو ما يبرح باحثًا عن آلاتٍ أسرع أداء للعمل أو أقل إجهادًا للإنسان، فلما استثمر طريقة التقسيم في العمل إلى غايتها القصوى، ابتكر آلاتٍ تؤدي الواحدة منها جملة أشياء في كل قطعة قبل ردِّها إلى العامل. ولما أمكن استخدام الكهرباء استخدامًا واسع النطاق في وصل القِطَع بصهرها، صمم أن يستغني عن السبك بكل أنواعه إذا ما أمكن أعوانه اختراع آلات تقوم في كل خطوة من العمل بصهر القطع بدل سبكها؛ فأفاد لسيارته قوة وخفة وبساطة، بتخلُّصه من السبك لما قد يؤدي إليه من ألوان الخطأ، وباطراحه مجموعة الآلات التي لا بد منها لأعمال السبك إذا أُريد إتقانه؛ فإن مبدأ فورد في حقيقة الأمر هو أنه إذا ما بلغ بجانب من العمل حدًّا مرضيًا من الكمال فينبغي ألا يدوم ذلك الرضى؛ إذ يستحيل على أية مرحلة من مراحل العمل أن تبلغ من الكمال في مادتها وإنتاجها حدًّا لا يقبل التحسين.

ولكي يظفر مستر فورد بالحافز الذي ما يفتأ يستحثه على هذا البحث المُلح عن أوجه الاقتصاد، فقد ركن إلى مبدئه الأساسي، وهو ألا يني في زيادة الأجور وتخفيض الأثمان؛ فهو يؤمن بالمذهب القائل بأن واجب الصناعة أن تبلغ حدًّا من النجاح يتيح لعامة الناس أن تبتاع إنتاجها؛ لأنه لو بِيعت هذه المنتجات في أرجاء العالم كله لانتشر المال بين الناس على أوسعِ نحوٍ مستطاع. ولقد لجأ غير مرة إلى نقص الأثمان وزيادة الأجور، لا لأن أرقام العمل الحقيقية تبرِّر هذا التصرف، بل ليتمكن من كثرة البيع التي تنبأ بأن تكون نتيجة لازمة لهذه الخطة، فلما حدث مرة أن لم يزد المبيع الجديد زيادة تكفي لدرء الخسارة، أمعن في خفض الأثمان بدل أن يعود إلى الثمن الأول، فوصل بذلك إلى النتيجة التي قصد إليها. وهو يعلل ذلك بأن السوط المسلَّط على ظهور العمال بسبب ارتفاع أجورهم مؤدٍّ حتمًا إلى كسبٍ جديد يفوق ما يلزم لتعويض الكُلَف الجديدة. ومهما يكن من الأمر فقد حدث هذا كله في وقتٍ اجتاحت فيه الولايات المتحدة أزْمةٌ حادة هبطت فيها قيمة النقد؛ فكانت القيمة الحقيقية لثمنه الجديد لا تقل إلا قليلًا عن ثمنه القديم. وإن ما يسترعي النظر في تصرُّفه أنه استطاع أن يهبط بالثمن هبوطًا يحتفظ معه بما انتهى إلى زيادة حقيقية في قيمة الأجور — وهي براعة يراها العالم كله اليوم ضربًا من المستحيل.

والحد الأدنى لما يدفعه فورد الآن من الأجور في أمريكا هو ستة ريالات في اليوم؛ على أن ستين في كل مائة من عماله يتقاضون أكثر من هذا بفضل نظامه في مكافأة الأكفاء؛ وهو يحدِّد الأجور في البلاد الأجنبية بحيث تتساوى مع هذه مساواة فعلية بعد تحويلها إلى عمْلة البلاد التي تُدفع فيها، ويقول إن أجر الدقيقة الواحدة للرجل الواحد في مختلف الأقطار يتناسب تناسبًا عكسيًّا دقيقًا مع مستوى ما يُدفع من الأجور. وكانت شركة فورد خلال الأعوام التسع عشرة التي كانت تنتج أثناءها طراز T المعروف، تدفع من الأجور والرواتب ما يكاد يبلغ ألفي مليون من الريالات. فإذا أضفنا إلى ذلك مكافآت الوكلاء والعمال الزائدين الذين يُستأجرون في مخازن السيارات (الجراجات) وفي محالِّ الإصلاح، بلغ المجموع ما يقرُب من خمسة آلاف ونصف ألف مليون من الريالات، ولا يشمل هذا أجور العمال في طرقه الحديدية ومنابع الزيت ومزارع المطاط والمناجم التابعة له. ولا يقل ما تدفعه الشركة فيما تشتريه عن خمسة آلاف مليون من الريالات إلا قليلًا؛ فهو مصيب إن زعم أنه يخطو خطوة فسيحة نحو سعادة الأمم على اختلافها.

فهو في سبيل هذه السعادة، ولكي يوفِّر أجور النقل الباهظة، نشر مصانعه وما يتبعه من محالِّ التركيب في أرجاء الأرض كلها، وهو يحب أن يوازن بين ما يتدفق في خزائن الشركة من أموالٍ جاء بها العمل وبين ما يقابل ذلك مما ينفق أجورًا ورواتب. وهو يؤمن فوق ذلك بوجوب تنظيم العمل تنظيمًا يهيئ للعامل أحسن حياة ممكنة ويَعُدُّ المدن الصناعية الكبرى محنة؛ إذ يرى أن الحياة العادية تقتضي أن يعمل الإنسان صيفًا في أرض فضاء، وأن يلجأ إلى كنَف المصانع وضوئها في الشتاء؛ وأعدَّ بالفعل جملة مصانع في الولايات المتحدة أسَّسها على هذا النسق، ويُقال إنه أقام مصانعه في كِنْتَكي وفرجينا عند فوهات المناجم ليستطيع العمال أن ينفقوا في المناجم نصف ساعات العمل فقط، وأن يكسبوا عيشهم بقية الوقت بالعمل في الآلات.

ولم يبرح فورد يوسِّع عمله في نفس الوقت الذي كان ينفذ فيه كل ما يقتضيه هذا النظام من أعمال، وأضاف إبان الحرب إلى صناعة طراز T طرازًا آخر من آلات الزرع للحكومة الإنجليزية، كما اضطلع بصنْع أشياء كثيرة صغيرة لحكومة بلاده. ولما كانت هذه الآلات الزراعية تحقِّق عنده أمنية قديمة جدًّا، فقد أنشأها على أساسٍ يخفِّف عناء الزراعة ويقلل نفقاتها — وهي لا تصلح لأعمال الزراعة وحدها، بل يمكن استخدامها مولداتٍ للقوة خفيفة ميسورة النقل، وقد أبطل طراز T منذ الحرب — ذلك الطراز الذي باع منه خمسة عشر مليونًا — واستبدل به سيارة بُنيت على أساسٍ أحدث، وكذلك أخذ

على نفسه أن يصنع سيارة فاخرة — سيارة لنكولن — أضف إلى هذا أنه اضطر أمام ما تتعرض له وارداته من المواد الغفل من تأخيرٍ يحدث حينًا بسبب الحوادث العارضة، وحينًا آخر بسبب القائمين بالعمل، أن يشتري خطًّا حديديًّا (وكان أن ربح الخط لأول مرة بعد أن تولى هو إدارته) ومناجم ومزارع مطاط وآبار زيت، كما اضطر أن يصنع بنفسه الزجاج والقماش وسائر صنوف المواد التي تتطلبها صناعة سيارته.

والواقع أنه يملك الآن شركة جبارة تبلغ عنان السماء.

وليس من شأن هذا الكتاب أن يبحث مستر فورد من ناحية دعوته للسلام أو إساءته إلى سمعة اليهود وأصحاب الأموال، أو شغفه بالفنون شغفًا جعله يهدي إلى مستر جست — وهو شاعر دتروا الوطني — سيارة في كل عام، ولبث على ذلك سنوات عدة، أو حبه للطبيعة حبًّا دفعه أن يهيئ في حديقته أعشاشًا للطير علَّقها على زنبركات مرنة من الصلب لتستخدمها الأفراخ الصغيرة دون أن تعكر العصافير صفوها، ولكن ما يمس موضوعنا مسًّا أشد من ذلك كله أنه أنشأ مستشفًى كبيرًا نموذجيًّا، ولا يزال يمدُّه بالمال، أعدَّه خاصة لكي يقاوم أخطاء الأطباء فيما يتصل بمهنتهم، وأنه يدير مدرسة للصبيان يدرِّب فيها التلاميذ على صناعات فنية كثيرة، وهم يكسبون منذ بداية حياتهم أجرًا كبيرًا. إنه قدم إلى العالم كل هذا إلى جانب السيارة والآلة الزراعية التي خفَّفت عناء العمل عن ملايين الأفراد، وقدَّم كذلك عمله الضخم، وهو مَثَل قوي يُساق تأييدًا للنظام الرأسمالي والفردي؛ إذ يوضح ما يمكن أن يؤديه ذلك النظام — إذا اتُّبِع على خير وجوهه وزال عن صاحبه الجشع وحلت محله الرغبة الصحيحة في الأخذ بيد الإنسانية. ومع ذلك فقد وُجِّه إلى نظامه الإنتاجي أمرُّ النقد على أنه ضرب من الطغيان، وأنه عنيف يسحق العمال سحقًا؛ وإنه لطغيان حقًّا، ولكن هذا هو الذي جعله مثالًا هاديًا، وأما بقية التهم فالأمر يحتاج إلى شيء من الموازنة ليس هذا مكانه. غير أن الأرقام التي يقدِّمها عن متوسط أمد اشتغال العامل لا تدع مجالًا للشك في أن العمال لا يبذلون مجهودًا جثمانيًّا يبلغ من العسر أن يعجِّل بموتهم. ويلوح لنا أن أوجه النقد تضيق حتى تنحصر في الآتي: وهو أن العمل يستغرق العمال إلى أقصى الحدود، فإذا فرغوا منه لم يسيغوا إلا أدنأ الملاهي، ولا يكون في مقدورهم القيام فوق عملهم بما يجعل منهم مواطنين نافعين. ولكن هذا النقد يمكن توجيهه بحقٍّ إلى رجال الأعمال جميعًا على اختلاف طبقاتهم وأوساطهم الاجتماعية في كل بلد من بلاد العالم؛ وإن هذا ليستوقفنا مرة أخرى لنلقي نظرة إلى مشاكل التربية التي تُعنى بهذا الجانب، وإلى طريقة انتفاع الناس بفراغهم.

وإذا أردنا أن نلخِّص القول فيما عمله مستر فورد وما كسبه بذلك العمل لما استطعنا أن نقطع بحكمٍ له أو عليه؛ فقد أُوتي عقلًا جديرًا بالثقة في شئون المال، وخير لنا أن يجمع من المال ما يستطيع — فسوف يستخدمه لخيرِ غايةٍ، وسوف ينفقه على نحوٍ يرضيه ويستحث الهمم.

ألفرد لُونِشْتَين

نعود هنا مرة أخرى بعد الأمثلة التي بسطناها لجمع الثروة من أعمال الإنشاء لنتدبَّر نمطًا آخرَ من جامعي المال، ولا يجمع إلا لمجرد التحصيل المحض؛ فبينا نرى حوافز الاختراع وشحذ وسائل النقل يظهران ظهورًا واضحًا في مؤسسات صناعية كبرى مثل «شركة الزيت المثلي» و«الشركة الإمبراطورية للصناعات الكيماوية» و«شركة الصلب بالولايات المتحدة» وما إليها، نرى إلى جانب هذه الأعمال الإنشائية الضخمة ألوفًا من الناس لا يريدون إلا أن يكونوا أثرياء بانتهازهم لسوانح الفرص. ولقد درسنا الأساليب العتيقة في جمْع المال، وضربنا لها مثلين: المسز هتي جرين، وأسرة روتشيلد، وأظهر ما يميز هؤلاء الناس اختطافهم للثروة؛ فالثروة الموجودة لا تزيد ولا تنقص، وكل ما يصنعونه أن يجمعوها بين أيديهم، وسنرى الآن كيف تمكَّن هؤلاء من اختطاف الثروة في ظروف الحياة الحديثة، فاستبدلوا الطوائر بقوارب السِّماكة التي كان ناتان ماير روتشيلد ينتبذ ركنًا من أركانها، على الرغم مما يرونه اليوم في الحياة من أمثلة جريئة يصح احتذاؤها، كإنشاء الخطوط الحديدية وسيادة الزيت، وسنتخذ مَثَلًا لذلك ألفرد لونشتين الذي لاقى منيَّته في حادثةٍ وقعت عرضًا أو عمدًا، حين سقطت طائرته وهو يعبُر بحر المنش؛ وهذا الرجل خير مثال يُساق للمالي المغامر في هذا العصر، للمالي الذي لا يخلق الثروة خلقًا، ولا يبتاع الثروة القائمة، بل يتصيدها من شبكة الوجود يضمها في قبضته.

ولا يزال موته محوطًا بالغموض؛ فقد انتهى البحث المبدئي إلى أن وفاته جاءت قدَرًا، ولكن عاد الباحثون بعد موته بأسبوع أو ما يقرُب من أسبوع وكشفوا عن جسده الذي فحصه الدكتور لويس، وهو طبيب فرنسي خبير بعلم الأمراض، وقرَّر أن بالجسم مادة سامة، ويظهر أن لونشتين كان مغمورًا بأعمال مالية واسعة النطاق إلى حدٍّ كبير، وأنه كان فيها خاسرًا، ولكن ليس لدينا ما يدل دلالة قاطعة على حقيقة موقفه عند موته، ويجوز أن يكون موقفه إذ ذاك قد أورده الحتف، غير أننا لا نرتاب في أنه لم يكن قد بلغ حد الإفلاس، ومن الطبيعي الذي لا شذوذ فيه أن يعقب مأساة موته هبوط في

أثمان الأوراق المالية التي كان يحب العمل فيها؛ ولكن مجرد القول بموته والسوق تنتابها موجة اضطراب يكفي لتفسير موقفه. وإذن فهذا رجل لاح نجمُه فجأة في عالم المال، يبيع ويشتري في كثرةٍ تصلح لرواية الأساطير.

والأرجح أنه ابن مصرفي صغير في بلجيكا، وُلد عام ١٨٧٤م، ولما أفلس أبوه سنة ١٨٩٢م مدينًا بألف وثمانمائة فرنك (من فرنكات ما قبل الحرب) أعاد الابن مصرف أبيه، وأخذ على نفسه أن يفي عن أبيه ما تعهَّد به، واشتغل وسيطًا في بروكسل، ولبث بضعة أعوام يعمل شريكًا مع غيره دون أن يمتاز بمواهبه، ثم أخذ يذيع في الناس دعوة استثمار أموالهم في بلاد الأرض كلها، وبرع في توجيه الموسرين من عامة الناس إلى ميادين استثمار جديدة، وسنحت له أولى فرصه العظيمة عام ١٩٠٦م حين كوَّن رأس مال لشركة النور وتوليد القوة في ريودي جانيرو، ولم يكن استثمار المال في البرازيل معروفًا إذ ذاك، فلفت أنظار الناس إليها، وكسب مالًا كثيرًا من الأوراق المالية الجديدة. ثم اتجه بعنايته إلى أمريكا الجنوبية ينشئ فيها المشروعات، ولكن طرائقه في العمل لم تسلم من النقد المر؛ فقد كان من أرباب الملايين قبل نشوب الحرب (وكانت ثروته بالفرنكات)، ومن الجائز أن تكون الحرب قد عرقلت تقدمه بعض الشيء، ولكنه على الرغم من نهوضه لخدمة وطنه في إنجلترا (حيث ابتاع الجياد لفرسان الجيش البلجيكي) وفي أمريكا، إلا أنه اتخذ من ذلك نفسه مجالًا للكسب، أضفْ إلى ذلك أن قيمة الخطوط الحديدية وخطوط الترام وشركات توليد القوة وما إليها ارتفعت في أمريكا الجنوبية لِما انتاب أوروبا من دمار وإفلاس، وأخذت العملة (الفرنكات) الفرنسية والبلجيكية تهوي في أواخر الحرب حتى استولت على أصحاب الأموال جميعًا عوامل الشك والفزع، وهنا باتت الثروة تحت أقدام الأيقاظ من الرجال، وكان ألفرد لونشتين من أشد ما عرف الناس يقظة.

ولم يَبْدُ نبوغه العبقري على وجهه الصحيح إلا بعد الحرب، حين أخذ يضارب في نطاق فسيح، مشغوفًا أشدَّ الشغف بمشروعات الكهرباء المتولدة من مساقط الماء وبصناعة نسج الحرير الصناعي؛ وكان يطمح أن يصعد في الغنى حتى يصبح ثالث الأغنياء الأحياء، ولكنه لم يفعل سوى أن دبَّر المال لهذه المشروعات تدبيرًا فدحت نفقاته كلا الجانبين: المشروعات وأصحاب المال. ولا يسعنا إلا أن نرى فيه أنه لم يكن حتى في أزهر أيامه عاملًا فعالًا في العالم الاقتصادي إلا بمعنى الكلمة الضيق المحدود. وقد يكون من آثاره أنه استحث المصارف فحرَّكها من رقادها العميق الذي كان يقف حجر عثرة في أوجه الرقي الجديدة، فلا تسمح لها بتوسيع مناطق نشاطها، وقد لا يكون هذا صحيحًا، ولكن الرجل في جوهره كان دُمَّلًا في وجه الأعمال، بل دُمَّلًا ناتئًا خطِرًا.

ويصور لنا بريفا Privat[٩] لمحات من حياته في أوجها، فيروي أنه كان ينتقل في إقامته من فندق كلاردج في لندن، وكان له جناح فيه، إلى فندق رِتْز في باريس، حيث كان يستأجر جناحًا آخر طوال العام، وكان له قصر في بروكسل وضَيعة فسيحة في مِلْتُن موبري حيث استضاف أمير ويلز، ومقصورة عظيمة في بيارتز، وكان يحيط به جيش من كُتَّام السر وكُتَّاب الخط المختزل، وله طائراته الخاصة لخدمته وخدمة رسله الخواص في مطارات كرويدن ولوبورجيه وبروكسل وغيرها من المحاط. ولما انتاب الفرنكَين: الفرنسي والبلجيكي، هبوطٌ سريع عام ١٩٢٥م عرض على هاتين الحكومتين أن يُقْرضهما — بشروط معينة — قرضًا ربْحه اثنان في كل مائة، ويبلغ مقداره ما يكفي ليثبِّت العملة تثبيتًا عاجلًا، ولكن الحكومتين رفضتا قرضه لإسرافه في الطمع إسرافًا لا حدَّ له؛ ويظهر أنه قد طمح إلى سيادة مصادر الكهرباء في العالم كله، ولكن سرعان ما أُلْجم فيه هذا الطموح حين اتفقت طائفة قوية من المصارف على أن تكون يدًا واحدةً في مقاومته، وبذلك طار عنه شطر كبير من ثروته التي تجاوزت حد التصديق، وحاول أن يسترد ما فقد فجاءت محاولته أسرع وأشد تهورًا مما ينبغي، ولم يُوفَّق في تدبير أعماله فجاءت مختلفة لا تتفق مع المنطق السليم. ولا شك أن قدَمَه قد زلت في صفقةٍ أخرى خاسرة قبيل موته، وإنه لمن العسير أن نقطع برأي إذا أردنا أن نعلم إلى أي حد كان الرجل مقامرًا يلعب بالأسواق لا أكثر ولا أقل. ولا ريب أن تنبؤه بمستقبل مشروعات الكهرباء والحرير الصناعي يدل على ذكائه. ويروي بريفا أنه كان يستفتي المنجمين، وكان يتأثَّر في أحكامه بما ينبئه به «الوسطاء» في تحضير الأرواح. ولقد بلغ ما يملكه من ثراء مبلغًا لا يسيغه إلا الخيال، وذلك بسبب انخفاض مستوى الأجور في مناشط الإنسان العادية؛ فقاربت ثروته عشرين مليونًا من الجنيهات أو ما يدور حول هذا المقدار. وفي عام ١٩٢٨م بلغت قيمة أسهم «شركة الأملاك العالمية» — وعددها أربعمائة وثلاثون ألفًا — واحدًا وثلاثين مليونًا من الجنيهات، ثم تراجعت إلى ثمانية عشر مليونًا ونصف المليون، وما كادت تذيع أنباء موته في يوليو حتى أمعن ذلك القدْر في الهبوط حتى بلغت اثني عشر مليونًا ونصف مليون من الجنيهات.

وإنه ليستوقف النظر ألا تُدوَّن حيوات أمثال هؤلاء الرجال جميعًا إلا تدوينًا ناقصًا، فلا نجد شيئًا عن ألفرد لونشتين في الموسوعة البريطانية الجديدة، ولا في موسوعة الأعلام

[٩] في كتابه «حياة ألفرد لونشتين وموته».

الصادرة عام ١٩٢٨م. ولكني اقتبست عن حياته فيما أسلفت من كتاب صغير ممتاز كتبَه عنه موريس بريفا، ولا يحتمل أن ندرُس حياته دراسة تفصيلية؛ فبينا تجد توافه الأمور الحقيرة التي تتصل بحياة الأدباء المغمورين — رغم إنتاجهم — موضوعًا للبحث الدقيق، وترى كل قصاصة من رسائلهم الخاصة التي لا تقدِّم ولا تؤخِّر، جديرة بأموال الهواة المتحمسين، فإنك لا تجد مَن يجمع أو يقدِّر هذه الوثائق التي يجب أن تنتشر في أرجاء العالم انتشارًا غزيرًا — تلك الوثائق التي تسجل حيوات مَن ينشدون الثروات الضخمة ومَن يكوِّنونها، مع أنها أفعل بالخيال وأدعى للعجب، وأهدى للطريق من أنباء الأدباء، حتى إذا ما جاء المؤرخ العلمي آخرَ الأمر ليدوِّن الاتجاهات الاقتصادية في هذا العصر الحديث، وجلس إلى مكتبه فلن يجد كثيرًا مما يشكر عليه هواة الخطابات والمذكرات اليومية ودفاتر الحساب الخاص والمذكرات الشخصية، في حين تمتلئ يداه بما يُعنى الهواة بحفظه من الطبعات الأولى والنسخ المخطوطة بقلم المؤلفين وخطابات الحب الذاتية التي خطَّها ألوف الكتاب الذين لا شأن لهم ولا خطر؛ أما إذا أراد شيئًا عن هارمزورث أو زهاروف أو لونشتين فلن يجد بين يديه قصاصة واحدة.

الأشخاص الذين جاوزوا الحدود المشروعة

ومع ذلك فإذا هبطنا إلى الطبقة الدنيا ممن ينشدون الثروة، ألفينا على الفور سجلًا دُوِّنت وثائقه تدوينًا صحيحًا؛ وذلك أننا سنجد بين أيدينا وثائق محاكماتهم، وأعني بهؤلاء جامعي المال الذين يسلكون في جمْعه سبيلًا غير مشروع، والذين لم يأخذوا أنفسهم بالقانون فيما يبذلونه من جهد لتحصيل الثراء، فنفد صبرهم، أو اشتد غباؤهم، أو قُل لم يواتهم الحظ، فلم يُوفَّقوا إلى انتهاج الطرق المشروعة لجمع الثراء الضخم دفعة واحدة، وأدَّى بهم الطيش إلى التورُّط في المواقف الحرجة، ثم تخلصوا منها بالغش تخلصًا يجري على السنن المشروعة، أو ربما لجئوا إلى الغش منذ بداية الطريق؛ وإنا لنضرب لذلك الأمثلة «أعمالًا» كأعمال جابِزْ بلفور وجمعيته التي أسماها «جمعية التحرير» فظلت مزدهرة في ظاهرها مدى خمسة عشر عامًا بعد إفلاسها؛ أو ما اقترفه وَيْتِيكَرْ رَيتْ من صنوف التدليس في شركته «شركة لندن والعالم». ونحن نضرب هذين المَثلين للشئون المالية التي يجوز حدوثها في المشروعات الاقتصادية، ثم ننتقل من هاتين الحالين إلى دراسة أمثلة أبسطَ منها مما يُرتكب في خيانة العهود، كإصدار الأسهم الوهمية — أو إن أردت دقةً فقُل تزويرها — فكثيرًا ما وقع هذا حينًا بعد حين طول المائة العام الماضية، حتى كلَّف العالم

الاقتصادي عدة ملايين، ولعل أصدق مَثَل يُساق لتصوير هذه الحالة كارثة «هاتري» التي حدثت في لندن منذ عهد قريب، وهي ختام سلسلة طويلة من الكوارث، ولكنها تميَّزت عنها جميعًا بجرأتها. وتُعزى هذه الصنوف من الغدر الدنيء إلى سوء الرقابة على دولاب الأعمال، وإلى هذه الرقابة السيئة تُعزى كذلك بغير شك هذه السرقة الواضحة التي يَطَّرد حدوثها، غير أن خطرها يمكن أن يُحسَب حسابه ويُدرأ شره؛ وما أكثر ما ترى من خَزَنَةِ المال ومديري المصارف والموسرين ورؤساء لجان الإدارة مَن يشعرون باختفائهم عن الرقابة المباشرة، وربما تدفع العوامل المختلفة فريقًا منهم إلى السقوط أمام هذه الفرصة الظاهرية، وكثيرًا ما يكونون على حق فيما يشعرون، بل قد يفلت بعضهم فلا تلحظهم أعين الرقباء؛ فهم يختطفون الربح من مظانِّه ثم يعيدون ما اختطفوا في موعدٍ ملائمٍ ويُخفُون معالم فِعْلتهم. وإنا لنحشد في صعيد واحد: المزوِّر، ومَن يلعب بالسوق لعبَ المجرم، ومَن يلعب بها في جرأة تُستساغ على مضض، ومَن يلعب بها لعبًا بارعًا مقبولًا، والجبار الناشئ الذي يضرب في زحمة الحياة ويُرجى له النجاح، ومَن يقف في عالم المال كالمغناطيس الجاذب فيُعجب به الناس، ومَن يجمع الثروة ويُوفَّق في جمْعها؛ فلنا أن نحشر كل هؤلاء في زمرة واحدة لأنهم يشتركون في ظاهرة واحدة، وهي أنهم استمدوا بقاءهم من العيوب العامة التي تُؤخذ على طرائقنا في توزيع القوة الشرائية؛ فهم نتيجة النقص في النظام القائم الذي تتحدَّد بمقتضاه العلائق الاقتصادية والذي لا يزال في مرحلة التجريب. وإذن فليس موضع الداء هم الأشخاص المطبوعين على جمْع المال والمضاربة وازدراء الشرف، بل هو نظام التقدير المضطرب، فذلك وحدَه المسئول إن كان لا بد من إلقاء التَّبَعة على شيء.

ولكن أمثلَ خطة للإنسان ألا يُلقي التَّبَعة على أحد، وأن يعلن عفوًا عامًّا شاملًا، وأن يمضي في تحوير نُظُم الإدارة ودفع المال، بحيث تستحيل الشعوذة التي تؤذي العامل والمستهلِك على السواء.

الفصل الثاني

الأثرياء المعاصرون

لقد بيَّنا أن توزيع القوة الشرائية جائر، إذا قُورنت هذه القوة بمجهود الإنتاج، وذلك لِما ينتاب عالم المال من تفكُّك عجيب، فأصبحت الثروة اليوم مالية إلى حد كبير؛ فهي سيادة مالية على الإنتاج، ولم يَعُد أساسها قائمًا على إدارة أملاك فعلية، وأصبح «المنتج المالك» مثل هنري فورد شذوذًا لا يدل على القاعدة؛ فمعظم الأثرياء أرباب أموال من عامة الناس، يستثمرون مالهم في الأعمال؛ والطبقة العليا من هؤلاء هم الموسِرون.

وكذلك وضَّحْنا سير النظام المالي في الأمثلة التي ضربناها، وظهر أن الشئون المالية في رأي مَن يخلقون الثروة خلقًا، ليست إلا عاملًا مربكًا، ولكنها مع ذلك هي السبيل المطروقة لبلوغ الغِنى؛ فإن تَوَسُّطَ غلاة المضاربين والمغامرين ومديري الأعمال على اختلافهم بين الإنتاج والاستهلاك في المجتمع يصرف شطرًا كبيرًا من إنتاج العالم عن غايةٍ يراها فريق من الناس يتكاثر عدده حقًّا مشروعًا له؛ إذ يعتقد أن الإنتاج الضخم الذي ينشئه الناس بمجهودهم المشترك، أو على الأصح إن القدرة على شراء هذا الإنتاج، ينبغي أن يكون جزءًا يقابل خدماتٍ معينة بذلها أصحابها لسعادة المجموع، أو يقابل شيئًا يزيد هذه السعادة. ولكنا على خلاف ذلك، نرى قوة الشراء ممتنعة على هؤلاء، مركَّزة في أيدٍ قليلة؛ فالقوة الشرائية المحبوسة تجتمع لدى فريق كبير من طبقات الموسرين والأغنياء، ومعنى سيادة فئة ما على قوة الشراء حقُّها في توجيه الحياة الاجتماعية، فلا يكفي للدراسة الاقتصادية الشاملة أن تقتصر على كيفية اجتماع هذه القوة الشرائية المحبوسة، بل يجب أن تبحث فوق ذلك كيفية إنفاقها أيضًا، فذلك أمرٌ له شأن عظيم في تلك الدراسة.

ولا بد أن يكون لطريقة العيش والإنفاق عند هذه الفئة الناجمة في شئون المال؛ أعني الموسرين المحدثين، أثرٌ عميق جدًّا في حالة المجتمع العامة من حيث العرض ولطلب؛ وأما هل يسيطرون بقوَّتهم الشرائية أو لا يسيطرون، وهل يوجِّهون المجتمع حقًّا أو لا

يوجهونه، فذلك أمرٌ آخر يختلف عن هذا اختلافًا شديدًا؛ لأنهم لو أنفقوا مالهم في ضروبٍ متباينة، وعلى غير نسق واحد، لما انتهى الأمر في مجموعه إلى زيادة الطلب في ناحيةٍ بعينها دون سائر النواحي.

ولا ينبغي أن نَعُدَّ جميع الأثرياء نتيجة احتجاز القوة الشرائية بمضاربات المضاربين؛ نعم إن الثروة الضخمة الجديدة هي من هذا الضرب إلى حد كبير، ولكن هذا نوع واحد من أنواع الثروة الممكنة التحصيل؛ فهناك الموسرون الأقدمون إلى جانب المحدثين، وهنالك طبقات اجتماعية لها تقليد قديم تشارك المحدثين في استمتاعهم بإنفاقٍ غير مسئول، ومَثَل هؤلاء مَنْ يغالون فيما يتقاضونه عما نشأ من التقدُّم المدني الحديث من استخراج الفحم وسائر صنوف الثروة المعدنية التي استُكشفت تحت ضِيَاعهم ونحو ذلك. ولا بد ونحن بصدد هذا التحليل الاقتصادي أن نضيف إلى أولئك الأسرات الملكية في إنجلترا وهولندة واسكندناوة — التي تكاد الأسر الملكية الوحيدة التي دعتها سلامةُ التفكير أن تمتنع عن المقامرة في سوق الأوراق المالية التي تطوح بالملوك إلى مطارح النفي. وشبيه بهذا الضرب من الموسرين أغنياء العصور الوسطى من أمراء الهند وسائر حكام الشرق على اختلافهم؛ فهؤلاء أغنياء لم تتملكهم رغبة التحصيل إلى حدٍّ ما، وهم الذين جرُّوا وراءهم تقليدًا خلَّابًا من أمارات الشرف والألقاب وشارات التعظيم، فأثَّروا بها في الأغنياء المحدثين؛ إذ خلعوا على كل هذه الألقاب جلالًا لولاهم لما كان لها، ثم دفعوها دفعًا حتى رسخت تقاليدها، وبذلك أضْفَوا على أعلام الموسرين في هذا العصر صفةَ الهيئة الاجتماعية والنظام، وأغروهم بتماسك أفرادهم تماسكًا اجتماعيًّا، ولولا أولئك لما وقع شيء من هذا.

وربما تكون الثروة الجديدة عظيمة جديدة بالنسبة إلى الثروة القديمة، وإن تكن تعوزنا الأرقام الدقيقة لهذا. وقد بحث الموضوع «السير جوزيا ستامْب» في كتابه «بعض العوامل الاقتصادية في الحياة الحديثة» في فصل الوراثة؛ فلقد كان شطر كبير من الثروة ينحدر بالوراثة في الأيام السالفة، ولذلك كانت هنالك «طبقة» غنية دائمة لها حياتها وتقاليدها، أما الثروة في المجتمع الحديث فتختلف عنها في القرن الثامن عشر من حيث نظامها وأثرها، وهي على الجملة أقلُّ ثباتًا مما كانت.

ففي موسمٍ من كل عام تتجدد بعض التقاليد الاجتماعية التي تراها واضحة، أو تستطيع على الأقل أن تتعقب آثارها في حياة الطبقة العليا من الموسرين في معظم الجماعات الأوروبية، وهي تصحب انتقال المحاكم أو اجتماع المجالس التشريعية، أو كانت تصحبها فيما سبق، ولا تزال تستمد كثيرًا من مظاهرها من العصر السابق لإنشاء الطرق

الحديدية، ولا تزال تلك المظاهر محتفظة برابطةٍ واهية تصلها بما يحدث اليوم من الأعمال السياسية والاجتماعية، ولكنها كانت فيما مضى ضرورية تترتب عليها بعض التبعات، بل إن في الولايات المتحدة نفسها بعض انتقالات قليلة لفئة الأغنياء من واشنطن وإليها، ولكن حياة الأثرياء في أمريكا أقل جدًّا في تركُّزها لدى جماعة معينة، وأكثر جدًّا في فرديتها، منها في أوروبا؛ فلست ترى هنالك ما تراه في أوروبا من رابطة بين حياة الموسرين وبين التَّبعات السياسية والاجتماعية؛ إذ تكاد الثروة الأمريكية كلها تكون حديثة بحتة قائمة على طراز جديد؛ لأنها نشأت من الأحداث المالية والصناعية التي وقعت في المائة السنة الأخيرة دون أن يصحبها شيء من تقاليد التَّبعة السياسية أو الاجتماعية. ولست تجد هناك موسمًا خاصًّا تتلاقى فيه الحياة السياسية والحياة العقلية والحياة الفنية كما كان يحدث في «موسم» لندن، ولا يزال يحدث بها إلى حد ما. كذلك لست ترى هنالك ما تراه في باريس مما يشبه أن يكون هجرة منها في يوليو وعودة إليها في أكتوبر. ولكن هذه التقاليد تمَّحي شيئًا فشيئًا بصورة واضحة حتى من الأمم التي رسخت فيها منذ القِدَم، فيقل تدريجيًّا إلزام الموسرين أن يجتمعوا في ساحات المحاكم وحلبات السباق كما كان يحدث من قبل. ويميل الأغنياء اليوم إلى أن يرسموا لأنفسهم مناهج حياتهم، وذلك ما لم يكونوا يودونه فيما سلف؛ وبعبارة أخرى فإن تماسك الموسرين أخذ في الزوال، وأصبح لهم اليوم من الحرية والاستقلال الشخصي ما لم يسبق له نظير فيما مضى.

لقد درسنا في الفصول السابقة[١] بوجه عام «كيف يَطْعَم الإنسان» و«كيف يكتسي وكيف يسكن» ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نلم إلمامة عجلى بالطريقة التي يَطْعَم بها الأغنياء ويكتسون ويسكنون ويلهون؛ فإن الفراغ وقوة الشراء العظيمة يقتضيان إقبالًا عنيفًا على أسباب اللهو. ويحسن أن نبدأ البحث بالسكن؛ فقصة الموسرين المعاصرين من حيث دورهم ترجع إلى منزل الأسرة العتيقة الغنية التي تملك على الأقل ضَيعة ريفية كبرى تكون كافية لنفسها بنفسها، كما تملك منزلًا فخمًا في المدينة، أضف إلى هذا وذلك ضِياعًا للصيد، ومنازل في مناطق الصيد وحظائر لتربية الجياد، وكل هذه تموج بالخدم والأتباع. وكان الموسرون المحدَثون يريدون في بادئ الأمر أن ينغمسوا في هذا اللون من الحياة، بل إن كثيرًا من أوائل المحدَثين قد غاص إلى أقصاه في مجتمع التقاليد، وأبناؤهم الآن يواصلون تقليد الدار الريفية ويتشبثون به تشبُّثًا قويًّا.

---

[١] يقصد الفصول الأولى من كتابه «عمل الإنسان وثروته وسعادته».

ومع ذلك فالدار الريفية، حتى حين، كانت محصورة في أيدي الموسرين الأقدمين، أخذت تفقد عزلتها واستقلالها شيئًا فشيئًا، لِما استحدث من الوسائل التي يسَّرت تزويدها بما يعوزها من مؤن، فلما انقضى عهد الضِّياع الريفية الحقيقية، تكاثر نوع جديد من اللهو، وهو اتخاذ المزارع ومعامل الألبان وما إليهما، وهو ضرب من العبث بموارد النفع يقلدون به ما كان يحدث في قصر «البتي تريانو». ثم أخذ طراز جديد من المنازل الخلوية يَحل تدريجًا محل المنازل الضخمة القديمة؛ أعني قصور النظام القديم، وهذه المنازل الخلوية أصغر حجمًا من القصور، وأكثر منها رفاهة وأفضل إعدادًا؛ فهي توفِّر العمل والعناء، ويقل بالتدريج اتخاذها مركزًا لحياة محلية، كما يزيد تدريجًا استمدادها المئونة من الموارد الخارجية. كذلك نشأت لدى الموسرين رغبة في السفر إلى الخارج — إلى الرفييرا الإيطالية والفرنسية مثلًا — وأقصد بذلك الموسرين من الإنجليز والألمان والأمريكيين؛ وهنالك يبتنون المقصورات الصغيرة الجميلة تكتنفها الحدائق، فيأوون إليها في أشهر قلائل كل عام؛ وهم ينشئون اليوم أمثال هذه المنازل الجميلة في جنوبي أفريقيا وفي فلوريدا وكالفورنيا، أو حيثما وجدوا مناخًا يمتاز بجماله، وبذلك يتبعثر الأغنياء شيئًا فشيئًا ويزدادون ميلًا إلى الأخذ بالمذهب العالمي.

ولم تَعُد الدار الريفية في إنجلترا — حيث لا تزال قائمة حتى اليوم — مركزًا اجتماعيًّا ولا مستقلة بنفسها في سد حاجتها؛ فعلى مقربة منها ترى ندوة الجولف أو ندوة ريفية تتمازج فيها طبقات المجتمع في غير كلفة، ولم تَعُد الدار الريفية — كما كانت فيما مضى — مركزًا لحياةٍ متصلة؛ وبات الناس اليوم يلتقون زرافات لينفقوا عطلة الأسبوع ثم يتفرقون، وزاد إقبال الموسرين على تأجير منازلهم في الريف والحضر، فأصبحت على وجه العموم أقل خصوصًا مما كانت؛ ولكن تلك الصفة الفردية من حيث تخصيص الدار لصاحبها وحده زادت في حالات نادرة، وذلك حين يُنشِئها أربابها وفق هواهم الشخصي مسرفين في ذلك، ومعظمنا قد سمع أو رأى مثالًا من هذا الضرب الأخير من المنازل التي رجحت فيها النزعة الشخصية في أمريكا وأوروبا؛ فهي ما قد تسميه عامة لندن بالمنازل «المبهرجة» — تشبيهًا لها بالغواني المبهرجات. أما الثري الحديث فلا يقيم في بيتٍ يملكه، بل يسكن دارًا عظيمة يستأجرها، فإن اتخذ مقصورة للهو فلا تتبعها ضِياع، ويكفيه أن تلحق بها ملاعب الرياضة، وإلا فهو قانع بالمُقَام في فندق فاخر؛ وذلك لأن الثروة الحديثة لا تستقر في مكانٍ بعينه، بل تنتقل هنا وهنالك من حين إلى حين، فهي لا تمتد بجذورها امتدادًا محليًّا كما كانت تفعل الثروة القديمة، ولذلك لا تتخذ لها طرازًا خاصًّا من المنازل، ولعلها مدركة ما قد يطرأ عليها من الزوال.

ولسنا في هذا الصدد بحاجة إلى وصفٍ مطول لحياة البذخ الحديثة بكل ما فيها من تبرُّج غير مسئول؛ فإن ما يصدر اليوم من الصحف التي تروي أنباء الأغنياء، وكبرى المجلات الأسبوعية المصورة التي تحمل في طياتها الإعلان عن الموسرين، لتصور لنا تلك الحياة في مناشطها المتغيرة المتجددة؛ فترى منهم زرافات يرتدون أفخر الثياب، ولا يدل ظاهرهم على أنهم حقيقون بالنعمة الجزيلة، بل إنهم في الحق لا يستحقون منها شيئًا كثيرًا؛ فإن كانوا في ظاهر الأمر لا يُضيِّقون على الناس سُبل الحياة، فهم لا يجهدون أنفسهم البتة لدرء كارثة قد تصيب النظام الذي كان سببًا في وجودهم، بل إنهم لا يدرون كيف جاءوا إلى الوجود، ولا يفقهون من أين يأتيهم الخطر؛ فترى شطرًا عظيمًا من الإنفاق في العصر الحديث منصرفًا إلى اللذة، وإلى اللذة الحسية بنوع خاص، أو يُراد به مجرد إشباع الغرور، أو درء ما قد يتهدد الموسر في شخصه من خطر، فإن كان كثير من الأثرياء المحدثين يقنع بخدمٍ أقل ممن كان يتخذهم الموسرون الأقدمون، فهم يستتبعون حاشية أكبر مما استتبع أولئك، حاشية لا يستطيع وصفَها إلا طائفة من كتَّاب القصص. أما المسرفون في الغنى فلهم بِطانات تضارع بطانات الملوك، تخدمهم خدمة تنتهي حينًا إلى الصداقة وحينًا إلى الذل؛ وإنه ليتضح مما يُتاح علمُه للباحث في هذا الجانب من الحياة — من مطالعة ما يُنْشر من الخطابات ومن الدعاوى القضائية ومن القصة المعاصرة التي تكشف عن هذه المخازي — أن المرأة المغامرة تلعب فيما يظهر دورًا يتزايد في مآسي الحياة لم تقُم بمثله في أي وقتٍ مضى، وأن جماعات الأتباع المرائين والأذناب المتطفلين يزدادون على اختلاف صنوفهم، ازديادًا سريعًا حول معظم القابضين على زمام القوة الشرائية؛ هذا إلى أن هؤلاء الأذناب يستتبعون بدورهم عددًا كبيرًا من الأذناب.

وحقيق بالروائي الحديث أن يُعنى بخبراء التجمُّل والأطباء الذين يعيشون كَلًّا على الأغنياء؛ فأما الطبيب الطفيلي فوسيلة سهلة للحصول على صنوف المنبِّهات والعقاقير التي يهيِّئها بما له من الخبرة في مهنته. كذلك باتت حرفة من الحِرَف أن يعيش الفنان في كنف الأغنياء، وأن يظفر مع الكاتب والناقد بإعجابهم إذا أنتجوا ثمرات عقلية وفنية تخدِّر العقول، وأن يقول رجل الدين ما يفعل بالروح فعلَ العقاقير، ثم يجيء مع هؤلاء صانع الثياب الفاخرة ويوشك أن ينزل معهم في منزلة واحدة.

وننتقل بعد هؤلاء إلى مَن يستخدمهم الموسر من بَنَّاء ونَقَّاش وجَنَّان وصانع السيارة؛ فهؤلاء لا يذلون للأغنياء إلى حد بعيد، إنما ينشأ عامل جديد هو المهارة الفنية ويقظة الضمير الفني، وأضف إلى هذه الطائفة الخَدَم الذين يهيئون للموسر شئون داره وضَيعته؛

ففي حدود ما يعمل هؤلاء جميعًا تسير الأمور على وجهها الصحيح، حيث لا يعود لغواية الرياء وإذلال النفس ما رأيناه من عظيم الشأن، وذلك لأن هذه الطائفة من العمال تحتفظ لنفسها بالكرامة، وتشتد هذه الظاهرة في الفنادق الفاخرة والمطاعم الكبرى، التي لا تلتزم بتهيئة أسباب الراحة لكبار الأغنياء وحدهم، بل تهيئها كذلك للأغنياء العاديين، وفي مثل هذه المحال كلها ينبغي أن تكون الخدمة عالية المستوى جدًّا، وأن تديرها أيدٍ حازمة صارمة، فثم عِراكٌ عارض لا ينقطع بين الطائشين من أفذاذ الأغنياء وبين الطبقة الوسطى من الموسرين التي يمكن حصرها على كثرة عددها، وكل فريق منهما ينازع الآخر خدمات هذا الضرب من رجال الإدارة والتنظيم، وهذا الصراع بعينه قائم فيما يُستحدَث من وسائل السفر الفاخرة المريحة المطردة التقدم، التي خفَّضت الكُلَفَ خفْضًا سريعًا، بحيث تدلت إلى ما يَسُدُّ حاجة الطبقة الوسطى، وهي آمنُ من الوسائل الأولى على نقص نفقاتها.

وقليل من الموسرين، بل قليل جدًّا من الموسرين المغامرين المحدثين، مَن يقنع باللذة الحسية محوطًا بألسنة الرياء، فتراهم يميلون إلى ألوان من النشاط؛ فهم يخرجون من مكامنهم الآمنة — وبخاصة الشباب الناشئ — ليداعبوا المخاطر، المخاطر المُتْرَفة، فيشقون الفضاء أو يسبحون على ظهر الماء بطوائرهم، ويجتازون في أسفارهم الأقطار المضطربة، ويصيدون من ضخم الحيوان ما يخلد على الدهر، ويعبُرون على صهوات جيادهم حقول الزرع إلى حيث كلابهم السلوقية، وينطلقون بسياراتهم العتيدة انطلاق المستميت؛ وإلى جانب هذا النفر ترى فريقًا كبيرًا منهم يستمرئون المغامرات الخطرة وضروب الرياضة الجريئة، يقوم بها مَن يعيشون في أكنافهم فيشدون أزرهم ويرقبون ما يفعلون، وترى آخرين يستوون إلى موائد الميسر على رءوس الأشهاد، يريدون بذلك أن يهزءوا بالمخاطر التي يجوز أن تودي بحياتهم؛ والميسر بين الأغنياء أشد خطرًا على المجتمع منه بين الفقراء، وإن تكن القوانين فيما يظهر قائمة على نقيض هذه الفكرة؛ فليس ثَمَّ ما يحول رجل الأعمال النشيط الذي يتوقف على استقراره مشروع عظيم يتوقف عليه اشتغال ألوف العمال، دون أن يخاطر بمصلحة العمل والعمال جميعًا أمام أقدار الموائد، كما أنه ليس ثَمَّ ما يحوله دون أن يُمعِن في المقامرة بعمله في سوق الأوراق المالية، وبهذا أو ذاك قد ينتقل العمل بين عشية أو ضحاها إلى أيدي سواه، أو قد يستولي عليه منافسوه، وعندئذٍ يديره مَن لا يركن إلى خبرته، أو قد يُصاب بالحبوط جملة واحدة.

ولا يتم لنا وصفُ فراغ الأثرياء دون أن نُلِمَّ إلمامة عجلى بعالَمَي الرياضة والمقامرة؛ فحلبات السباق أثر باقٍ من آثار الأعصر الأولى، وهي في بريطانيا العظمى جزء من تقاليد

المَلَكية، ولا يزال الملك بما له من الحق الإلهي يقصد حلبتي «أَسْكُتْ» و«إبسوم» كما كان «ابن الله» من شأنه أن يذهب إلى «المعبد» في مدينة بكين ليذبح الأضاحي ويفتتح المواسم، فما أشد الشبه بين هذا وذاك! واحتشاد الناس في حلبات السباق ظاهرة قديمة جدًّا كان لها شأن في تاريخ الإنسان؛ فقد كانت في غابر الزمان عملًا اجتماعيًّا لا منصرف عنه في حياة الجماعة؛ إذ لم يكن بد من هذا الاستعراض الشامل لأفراد المجتمع جميعًا، ولذا كان يعقد للسباق مواسم خاصة قبل فجر التاريخ، ولست أدري إن كان سباق اليوم قد انحدر إلينا من حفل ديني قديم في أقطار الشرق، وما زال حيًّا، حتى أدركناه في هذه الصورة التقليدية، أم تراه أثرًا من آثار أسرة ستيوارت، ولكني أجزم في يقينٍ قاطع أن أسبوع عرض الجياد في دبلين أثرٌ باقٍ من حفل قديم.

ولقد يكون من الممتع أن نسجل — إذا استطعنا — في موسوعة «العمل والثروة» التي لم يتحقق وجودها بعد، تاريخ حلبات السباق وأن نَصِفها وصفًا اجتماعيًّا — ليقرأه مَن لا شأن لهم بالرياضة.

ولو كان لدينا الوقت والمصادر الصالحة لقصدنا إلى اصطبلات السباق لنتدبَّر ما يسود فيها من قواعد الترف، ولنبحث في مواضعات الناس هنالك، فنجمع المادة اللازمة للإلمام بنفسية المراهنة، وسنجد في هذا الباب أيضًا أن ما يبدؤه الموسرون يسري أثره ويشيع في جوانب الحياة الإنسانية كلها.

فهناك فريق قليل من الناس يتخذون المراهنة وسيلة لعيشهم، وكثيرون من هؤلاء يكسبون من ذلك مالًا كثيرًا، فيسكنون المنازل الجميلة، وينفقون أيامهم في ظلال الأشجار يستمتعون بشيء من ضوء الشمس وأمامهم الطيور الجميلة وخمائل العشب، ومن حولهم الجماهير وقد احتشدت لتقضي أيام عطلتها، وإلى جانب ذلك كله ترى الجياد صاخبة عاديَة في مضمارها؛ وفي هذا العالم الصغير المتلألئ تتدفق الثروة تدفقًا مما يراهن به المسافرون العابرون حينًا بعد حين، ومما ينفقه الموسرون في ذلك عامدين؛ ومع ذلك فنظامنا الاقتصادي يحتمل هذا كما يحتمل ألوف الألوف من المضاربين والمقامرين، ولم يحاول أحد قط أن يقدِّر نسبة ما تنفقه الإنسانية في المراهنة من فكر ومجهود؛ فكم ترى من المكاتب الفخمة المؤثثة بجميع الأثاث الغاصَّة بجماعة الكاتبين والمديرين، والمليئة بطوائف الضاربين على الآلات الكاتبة، وكل هؤلاء يعملون من أجل هذا النشاط العقيم.

وإنه لما يستوقف النظر الدقيق المتأمل احتذاء الناس حذو الموسرين المحدثين في عقليتهم وحياتهم؛ فليس قبضهم على زمام القوة الشرائية يسيطر تمام السيطرة على

الحياة الاقتصادية بأية صورة من الصور، بل إنهم ليفقدون هذه السيطرة الكاملة حتى في خلق الأنماط والطُّرز الفنية؛ نعم إن لهم في ذلك نفوذًا عظيمًا، ولكنه لم يبلغ من العظمة مبلغ سلطان الأشراف والسادة في فرنسا وإنجلترا، وصغار الملوك والأمراء في ألمانيا وإيطاليا في القرن الثامن عشر؛ فهؤلاء قد أنشئوا نظامًا متسقًا لم تُنشِئ مثله الثروة الحديثة، وسلطان الأغنياء في هذا العصر (البلوتوقراطية) عبارة عن ضغط القوة الشرائية ضغطًا مبهمَ المعالم؛ فربما اصطنع بعض المقاييس المعينة للأناقة، وربما عمل على توجيه المقامر وكثير من ضروب الرياضة الغالية، وقد يستطيع هؤلاء الأغنياء أن يُكثِروا من الرشاوى وأن يساهموا في دفع الديون عن الساسة الطائشين إذا ما اشتدت بهم الأزمات، وفي مقدورهم أن يُقحِموا أنفسهم في شئون الدولة العامة أو في الشئون العالمية إقحامًا أساسه الجهل والسوء، وأما أثرهم في مجرى التجارة بصفة عامة، فأشك أن يكون للقوة الشرائية عند الأغنياء المحدثين قدرة توجيهية مثل ما للطبقة الوسطى، سواء أكان أفراد هذه الطبقة الوسطى من أصحاب الأموال أم من العاملين.

وإذا استثنينا من هذه الطبقة الوسطى أصحاب المال الذين يحرصون في إنفاق مالهم حرصًا شديدًا، وجدنا أن هذه الطبقة — وهي تكوِّن الجانب الرئيسي الأكبر من المجتمع الحديث — من وجهة نظر القوة الشرائية — على الرغم مما يعوزها من الفراغ ومن اتساع التجربة، ما يتيح لها أن تشتري بحيث يكون لشرائها قوة توجيهية شديدة، ولها من المطالب العريضة الهامة ما ينبغي أن نقابله بالتقدير والاستجابة؛ على أن ما تتميز به هذه الطبقة من نقص الفراغ يكمله التقدم في وسائل الإعلان الحديثة؛ فعلى القائمين بالإعلان أن يأخذوا تلك الطبقة بالرياء والإغراء ليحملوها على الإنفاق، وعليهم أن يهدوا هذه الطبقة سواء السبيل؛ إذ هم لا يملكون اليوم اختيار الطريق التي يسلكونها، وعليهم كذلك أن يبحثوا في الموقف وأن يفترضوا له الفروض ثم يرجِّحوا أقرب الفروض الذي تتبلور فيه الرغبات الغامضة التي تختلج في نفوس أفراد الطبقة الوسطى الناجحين، فلا شك في أن الناجحين من هذه الطبقة هم — دون الأغنياء — عماد الكثرة الغالبة من المسارح، وهم الذين يستخدمون الإذاعة والسِّنما، ويحتملون عناء الصحافة الحديثة، ويقومون بضروب الرياضة كالتنس والجولف، ويروِّجون لهذا النوع من الرياضة، وهم الذين يقنعون بالمقاهي والمطاعم ووسائل السفر العاديَّة بصورتها الراهنة.

وأميل إلى الظن بأن القائمين بشئون الإعلان هم الذين يحددون ألوان التغير والبدع التي تطرأ على استهلاك الطبقة المتوسطة الثراء، ويزيد شأنهم في هذا التحديد شيئًا

فشيئًا، وأرى أن ما أخذت به هذه الطبقة في الماضي من المحاكاة السخيفة والتقليد في حياتها يقل تدريجًا؛ فلم تكن للطبقة الوسطى في العصور السالفة مواضعات خاصة بها في سلوكها الاجتماعي سوى ما تنقله عن الملوك وطبقة الأشراف والسادة الظرفاء من طرائق ومظاهر، حتى لقد كان الأشراف والسادة يلعبون دورًا هو في الحقيقة بمثابة الإعلان للتجار؛ فكنت ترى أصحاب المتاجر في لندن يفيدون أعظم الفائدة من عرض «الأسلحة الملكية» أمام محالهم، أو من كتابة هذه العبارة «بتصريح ملكي» على أبوابهم، ولكني أشك في أن يكون لها اليوم هذا الشأن. وأما الموسرون المحدثون فليس بينهم — بالنسبة إلى الأقدمين — مظهر متَّحد، وليس لهم ما لأولئك من النفوذ أو الرغبة في فرض مقاييس حياتهم على الناس؛ فهم لا يحبون أن تكون لهم السيادة والقيادة في عالم الأخلاق؛ لأنهم لا يشعرون بتبعة السلوك العام، بل هم يؤثرون أن يكونوا أحرارًا آمنين من النقد، وأن يختلفوا عن مألوف الناس اختلافًا ظاهرًا، وأن يكونوا من الناس موضع الإعجاب؛ فهم اليوم أقرب إلى أن يكونوا أشتاتًا من أفرادٍ موسرين، يتخذ كلٌّ لنفسه طريقًا في الحياة، من أن يكونوا طبقة موصولة الأعضاء، وهم يحركون الحسد أكثر مما يثيرون التنافس؛ وذيوع صوتهم، ببعض أعمالهم الباهرة التي ينفقون فيها المال، قد لا يثير في صدر الرائي من عامة الناس، الذي حرَمته الأقدار العجيبة أن يكون له مثلها، مجرد الإعجاب وحب الاستطلاع، بل تثير في نفسه ذلة وعداوة تشتعل حسدًا.

ولقد أصبح وجود غلاة الأغنياء ظاهرة تستوجب النقد في النظام الاجتماعي؛ فكل الناس يحدقونهم بعيونهم كما يحدقون صنوف الحيوان الضخم العجيب، ولكنهم لا يكنون لهم شيئًا من الحب؛ فلا تشعر عامة الناس بشيء من الرضا نحو الملكية بكل ضروبها (إذا استثنينا شعورهم نحو الملكية في إنجلترا واسكندناوة) وحتى الملكية نفسها لا يتيسَّر لنا الجزم بمدى نفوذها؛ فقد اندكت عروشها في الروسيا وإسبانيا بين عشية وضحاها؛ فإذا غضضنا النظر عن الملكية لم نجد إلا قليلًا من الناس ينهض لمؤازرة الأغنياء، ولا تدخل في هذا جماعات الطفيليين الذين يلتفون حول كبار الموسرين؛ ولم يَعُد عسيرًا أن تفرض عليهم الضرائب؛ فضريبة الدخل وأنواع الضرائب الإضافية وضريبة المال بعد موت صاحبه، كل ذلك يحد مالهم وليس في مُكْنتهم أن يتقوه؛ أضف إلى هذا أن توطيد مشروعات الإنتاج بتعديل قوانين الشركات وتغييرها، وبما يُذاع من الإحصائيات الدقيقة، يعمل بطريقٍ مباشر على حصر مكاسب المضاربات ويمنع ظهور ثروات ضخمة جديدة؛ فإذا كنا على حق فيما افترضناه من أن أصحاب الأموال الضئيلة الذين يستثمرون

مالهم على صورة مفككة إن هم إلا ظاهرة مؤقتة في مجرى التقدم الاقتصادي، فنحن — فيما يحتمل — أكثر صوابًا في تنبُّؤنا بزوال الثروات الضخمة الضارية التي تزحف زحفًا مخيفًا في ميدان الحياة المعاصرة المضطربة بما فيها من نوازع التحصيل، كأنها ذيل لموكب ساخر تأخَّر به الموعد وأرخى الليل عليه السدول فأسرع في المسير.

الفصل الثالث

ما لطبقة الأغنياء من فوائد اجتماعية مُسلَّم بها

لا نكاد نرتاب في أن الطبقة الموسرة غير المسئولة التي تشغل من الحياة المعاصرة مكانة ظاهرة، تفرِّط في تبديد موارد الإنسان، وتنشر نزعات الخيال الطائش، وتُفسِد أخلاق الذين كان يُرجى منهم الإنتاج، هذا فضلًا عما يستتبعه وجودهم من إمكان التدخل القوي الأحمق في حياة المجتمع السياسية والعقلية بصفة عامة.

ولكن ذلك وجهٌ واحد فقط من وجوه الموضوع الذي يدرُس ما لهؤلاء «الموسرين الكسالى» وما عليهم، ويكون بحثنا شديد النقص إذا لم يتناول الوجه الآخر، فواجبنا أن نُعنى كل العناية ببحث ما قد يُقال دفاعًا عما تتيحه الثروات الضخمة من حرية الإنفاق وحرية الابتكار.

فلرُبَّ معترضٍ يزعم أنه إذا كان جزء كبير من إنفاق الأثرياء المعاصرين تبذيرًا، فليس ذلك صحيحًا بالنسبة إلى وجوه إنفاقهم كلها؛ فقد ينتج الأغنياء ببعض إنفاقهم ثمرات هامة لا غنى لنا عنها، ثمرات لا يلوح أن في مُكْنتنا حتى اليوم إنتاجها بغير هذا الطريق.

وقد أشرنا فيما سبق إلى مثْلِ هذا الدفاع، حين عالجنا في الكتاب الثاني[١] تقدُّم العلوم وفك القيود عن قوة الاختراع، وبيَّنا كيف اعتمدت حرية الإنسان العقلية — في كل جوانب قوَّتها — على فريق يستمتع بالفراغ وحرية الانتقال، فريق أدق ما يُوصف به هو أنه جماعة من السادة المستقلين بأنفسهم؛ فأمثال هؤلاء ممن رغب في إشباع استطلاعه قبل

[١] يشير الكاتب إلى الفصول الأولى من كتابه «عمل الإنسان وثروته وسعادته» الذي أخذنا منه هذه الفصول.

كل شيء، هم الذين أشعلوا سراج العلم الذي يضيء الآن للإنسانية حاضرها ومستقبلها. نعم إن حركات النقد الفاحص والإصلاح الفكري قامت على أكتاف جماعة من القساوسة الثائرين بنوع خاص، ولكن خلْق أنظمة التفكير الحديثة بعد أن لم تكن، وجمع الحقائق الجديدة، كانا يتطلبان بصفة عامة حريةً أوسع وقوة شرائية أعظم مما يُتاح لأصحاب الثورة العقلية؛ فها هو ذا روجر بيكون قد نشأ في عصر إجداب وفقر انعدمت فيه طبقة الأثرياء ذات الفراغ، فصاح صيحته وانطفأ سراجه، في حين استطاعت الجمعيات العلمية التي أنشها السادة المستقلون في عهد النهضة — وكان عصرًا أيسرَ مما سبقه مالًا — أن تجري التجارب على ما جُمِع بالملاحظة، وطبعت ذلك ونشرته، فدفع بالعالم الحديث إلى الوجود.

كان الملوك والنبلاء يكوِّنون الطبقة القديمة من الموسرين، ولسنا ندري كيف كانت الحركة العلمية في مراحلها الأولى تستطيع أن تنشأ بغير هِبات أولئك الأغنياء الأقدمين ورعايتهم، وقد كانوا أثبت قدَمًا من أغنياء اليوم، وما يزال العباقرة المبدعون حتى يومنا هذا يلجئون إلى الأثرياء الأحرار لتحقيق كثير من المشروعات التي لولاهم لظلت مقبورة، ومثال ذلك كثير من المستكشفات والمعامل الكبرى، وما طرأ على الآلات من إصلاح بعيد المدى، فذلك كله لم يفعله المواطن العادي (صاحب الصوت في الانتخاب) أو واحد ممن يُصَرِّفون السياسة. وإن الفضل الذي أسداه روكفلر وحدَه إلى العالم لَيَنْهَضُ دليلًا قويًّا يدحض كل هذه الأحكام السريعة التي تذهب إلى أن الثروات العريضة في جوهرها أمراض تفتك بالنظام الاجتماعي، فينبغي أن نضع هِبات روكفلر في كِفة لنوازن بينها وبين إفراط الأُسَرِ التي تعدله ثراء وتقل عنه ذكاء، موازنة بالغة الدقة. ولا ينفرد في هذا روكفلر، بل نرى إلى جانبه ما يقرب من عشرين رجلًا من الأعلام الذين ينهضون كالدعائم في أعمال البحث الحديث؛ فليست الثروة دائمًا سيئة الأثر، بل إنها في كثير من الحالات تعجز حتى عن صيانة نفسها.

ولا يقتصر الأمر على ميدان العلم وحدَه فيما يجوز للأغنياء أن يزعموا لأنفسهم بحق قيمة عملية؛ فقد آزروا تقدُّم الفنون وحماية الحرية الفكرية مؤازرة لم تقدَّر إلى اليوم حق قدْرها؛ إذ كان الموسرون الأحرار حماة غير رسميين لحرية الكلام، ولا يزال كثير من أصحاب البحوث النقدية والفلسفية — وهم أقوى أثرًا وأقل ذيوعًا من سواهم — يستعينون بفئة من الأثرياء ثراء نسبيًّا، ومن العسير أن نتصور كيف كان يمكنهم أن يستقلوا استقلالًا عمليًّا بغير هذه الوسيلة.

ورُبَّ قائلٍ يزعم أن أناسًا ثروتهم أقل من ثروات العصر الحاضر يستطيعون إنشاء الجمعيات والمساهمة بمبالغ صغيرة يكون لمجموعها في النهاية أثرٌ فعَّال، ولكن الموسر الصحيح الذي أُوتي الرشاد والفراغ يستطيع أن يشاهد نتيجة ما دُفِع المال من أجله، في حين يستحيل أن يُتاح هذا للأغنياء المتوسطين المشتغلين بأعمالهم والذين يساهمون بأموالهم، هذا بجنيه وذلك بخمسة؛ لأن هؤلاء يقعون فريسة لِكُتَّامِ السر ومَن إليهم من «المنظمين»، ولا تكاد الجمعية تسلِّم أمرها إلى كاتم سرها حتى يتعذر عليها عادة أن تنعقد لتناقشه الحساب. وعلى ذلك يتبدد المال الذي يدفعه متوسطو الثراء في هذه المساهمات العاجزة، كما يضيع مالهم حين يساهمون به في التجارة مساهمة عمياء، وهاتان الظاهرتان ترجعان إلى علة واحدة، وهي محاولتهم أشياء لا يبسطون إدارتهم ورقابتهم عليها؛ أعني أنهم يحاولون في كثير من الحالات أمورًا خطيرة الشأن ثم لا يجدون لها متسعًا من وقتهم وخبرتهم، وعلى ذلك فالجمعية التي تؤسسها الطبقة الوسطى بديل هزيل جدًّا للجمعية التي يرعاها موسر واحد ذكي.

وإن كان ذلك عسيرًا فأعسر منه أن يوجِّه الساسة أموال الشعب في عناية وذكاء فينفقونها في أوجهٍ قد تعود عليهم بالنقد المر أو لا تعود، ولكنها بغير شك تفقدهم أصوات الناخبين؛ ولا يَعزُبنَّ عن البال أن الجانب السيئ من فراغ الموسرين — جانب الترف والتبذير — هو أبرز جوانبه، ولكنك ترى مع ذلك كثيرًا جدًّا من الأثرياء يقل فيهم الفضول ويشرفون على أعمال لا مندوحةَ عنها لتقدُّم الإنسانية، ويستحيل أن نجزم بالنسبة الدقيقة بين فوائد الثروة الحرة السائدة في هذا العصر وبين ما تؤدي إليه من تبذير محض وضرر للمجتمع، ولكنا لا نستطيع إنكار الأمثلة النافعة ممن ينتشلون قوة الإنفاق من السقوط.[٢]

ولكن إذا أمكن للثروة — كما رأينا فيما سلف — أن يتغير مظهرها في مائتي عام؛ إذ تحولت من أملاك عينية إلى أرقام مدوَّنة في قوائم الأسهم وودائع المصارف، فلماذا لا تمضي في هذه السبيل حتى تتشكل في صورة أكثر تجريدًا من هذه وتتيح فرصة أكبر لضبط قوة الإنفاق بما يُفرض عليها من تحفظات وقيود؟

---

[٢] إذا أردت أن تطالع في هِبات الأغنياء فاقرأ الفصل السادس من كتاب: «أخطار الطاعة Dangers of Obedience» لمؤلفه الأستاذ هارولد لاسكي Harold Lasqi.

نحن نزعم أننا نستطيع أن نظفر بكلِّ ما في الإنفاق الحر من خير وأن نتخلص من بعض شره إذا نشأت طبقة أخرى تنفق إنفاقًا حرًّا، غير أن هذه الطبقة لم تتحدد في عقولنا تحديدًا واضحًا؛ فليس ما يبرر مثلًا ألا تمنح اليوم هِبات ملكية وشعبية — كما كان يحدث فيما مضى — إلى المخترعين والفنانين وأصحاب القدرة الإنشائية الممتازة؛ نعم إن قدرة الإنشاء لا تصحبها دائمًا قدرة التنظيم والإدارة، ولكن العالم الغزير الإنتاج الموفور الرفاهة الرفيع الاخلاق سوف يحتمل الأثرياء الممتازين بعقولهم التجريبية ونشاطهم العقلي، وسيتبين فوق ذلك ضرورتهم له، بل قد يجاوز ذلك فيصطفي بعض الرجال والنساء ويبيح لهم أن ينفقوا الأموال العريضة فيما يرونه جديرًا بالإنفاق. ويَلَذُّ لنا أن نرقُب طبقة غنية يأتي ثراؤها عن انتخاب وتعيين جزاء ما يعمل أفرادها، ولا ينتج عن انصرافهم إلى التحصيل؛ أعني أن يكون الأغنياء أفرادًا أُعطيت لهم الثروة ولم يختطفوها اختطافًا.

وتستطيع أن تلمح بارقةً خافتة لما عساه أن يحدث في المستقبل بشكل أوسع، في القانون الذي صدر منذ حينٍ يبيح لخمسة رجال هم: المستر بولدوين، ومستر هيو ماكملان، والسير جيمس إيرفن، والسير جوزيا ستامب، ومستر جون باكان، حرية عملية لا حدَّ لها في إنفاق مليوني جنيه في وجهٍ يرونه مؤديًا إلى صالح الشعب الإنجليزي؛ وصاحب هذه الهِبة التي ستتيح لنا تجربة لذيذة في موضوع الثروة، هو المستر هاركنسْ من أهل نيويورك، الذي أدَّى به التواضع أن يشك في قدرته على إنفاق ماله في أحسن الوجوه، فاعتزم أن ينيب عنه هؤلاء الخمسة في القيام بهذا العمل، وهو ينفض يديه من ماله نفضًا ويلح في أن يكون لنائبِيه تمام الحرية؛ وبديهي أن عالم الثروة يستطيع أن يصنع في المستقبل ما صنعه مستر هاركنس، فيجيز لرجل معروف أو لجماعة من الأكفَاء حرية التصرُّف في مبالغ عظيمة من المال.

الفصل الرابع

فكرة المساواة في الأجر بين الجميع

إن مَثَلَ الاشتراكية الأعلى الذي يوجب أن يأخذ كل فرد في المجتمع أجرًا مساويًا لما يأخذه سائر الأفراد، قد شاع في الأيام الأخيرة شيوعًا عظيمًا، بعد أن أذاعه «شو» في كتابه: «رائد المرأة الذكية إلى الاشتراكية والرأسمالية»؛ فلم يَعُد بين الناس مَن لم يسمع بهذا الرأي، ولكن لم يَثُرْ حوله إلا قليل من النقاش، أو قُل لم يَثُر حوله نقاش على الإطلاق، وهو رأي لازَمَ المذهب الاشتراكي إبَّان القرن التاسع عشر، وكان قد ذهب إليه رَسْكِنْ في كتابه «إلى هذا الأخير Unto this Last»؛ ويظهر أن المسيح قد ارتآه كذلك وأراد أن يبشِّر به في «العمال تحت عريشة الكرم» ومنه استمد رَسْكِنْ عنوان كتيبه، وهذا الرأي أيضًا هو المَثَل الأعلى الاجتماعي في الروسيا، غير أنه أملٌ لم يتحقق؛ فهو قضية خلقية وليس غاية بيلجية أو اقتصادية.

وأنت تلحظ في «شو» نزعةً صوفية جامحة في عقله الذي طُبِعَ صافيًا نقَّادًا علميَّ النزعة، ولكنه مهوَّش الفكر؛ فهو عقل علمي أنشأته وتعهدته طائفة من الموسيقيين وأرباب الفن، ثم فسد إلى حدٍّ بعيد لشدة ميله إلى المزاح، ولنبوغه المنقطع النظير في التأثير المسرحي، وهو يمتاز بذكائه المرهف الذي يجنح به الطرب دائمًا؛ ومن الثابت أنه يستحيل على كائن مَن كان أن يواصل نشاطه العقلي؛ فكل إنسان له جانب يسلِّم به من غير إجهاد لفكره، ولا يشذ «شو» عن هذه القاعدة، غير أن ركوده العقلي يتناول آراءه الأساسية؛ فهو يكره دقة البحث في مصادر أفكاره، على أنه يستقي هذه المصادر ممن يتصل به اتصالاً شخصيًّا، ويتأثر بهم تأثيرًا مباشرًا إلى حدٍّ لم يُعهَد في أمثاله من نوابغ العقول، ولم يستطِع قطُّ أن يتحرر من الميول السائدة في القرن التاسع عشر، نحو التطرف والمساواة بين الأفراد؛ فكانت فكرة مساواة الأجر بين الجميع؛ أي المساواة بين الأفراد في قوَّتهم الشرائية، امتدادًا منطقيًّا لدعوى الديمقراطية في القرن التاسع عشر، اتسع حتى شمل

في تطبيقه الأشياء المادية؛ فالمساواة في الأجر — إذا سُدَّت حاجات الإنسان الشخصية الضرورية — معناها المساواة بين الأفراد في توجيههم لمناشط العالم الإنتاجية، ولكن التكوين العقلي للشخص العادي في الوقت الحاضر لا يكفي لحفزه لهذه الغاية، وهو عاجز في هذا عجزه عن الرقابة السياسية على الأقل.

ونحن نعلم كيف تأثَّرت اشتراكية ماركس تأثُّرًا عميقًا بالمُثُل الديمقراطية السائدة، وكيف أحدثت المساواة التي تنادي بها تعاليمه ازدواجًا عجيبًا في اتجاه التجربة العظيمة التي تقوم بها الروسيا السوفييتية، وذلك مع وجود الآراء الحديثة في التنظيم الاقتصادي، فكانت النتيجة في الروسيا، وستكون في كل محاولة يُراد بها تحقيق ما يقترحه «شو»، أن يعتنق الناس الاشتراكية المتطرفة في الإخاء، وفي الوقت نفسه يضعون زمام الإدارة العملية في يد هيئة تتركز فيها السلطة، وذلك بسبب الاختراع الحديث والإنتاج الكبير الذي يتطلب الإدارة الحاذقة. وهذه الفئة تبسط سلطانها بسطًا يدعو إلى الريب من بعض الوجوه، ثم تزعم أنها تعمل «للخير العام» وبذلك تُخْرس ألسنة النقط كلها، وتقيد نوازع الابتكار الحرة. وإذن فتنفيذ فكرة «المساواة في الأجر بين الجميع» لا يتم إلا على يد حكومة طاغية (دكتاتورية) تعطي المواطنين ما تراه صالحًا لهم، على أن تسوِّي بينهم في عطائها على وجه التقريب، وقد يكون ما يجره هذا التساوي من فقْد التنوُّع والحرية، وزوال الابتكار على الأخص، ثمنًا غاليًا جدًّا له، بل هو أغلى من أن نشتري به زوال الأثرياء بترفهم وتبذيرهم من مجرى الحياة الاجتماعية.

وينبغي أن نؤكد في هذا الموضع أنه من الخطأ أن نزعم أن الثروة هي «سبب» الفقر؛ فذلك في رأينا وهمٌ شائع بين الناس في هذا العصر، وتؤدي بنا أبحاثنا في هذا الكتاب إلى أن الفقر والغنى غير المسئول نتيجتان للنظام الاقتصادي الباطل المضطرب، كما أن الدخان والضوضاء والقذارة والبطء تنشأ كلها من السيارة إذا كانت رديئة التكوين، ولكن الضوضاء لا توقفها عن السير، والعكس صحيح، فيجوز أن يرتفع أحدهما ويبقى الثاني.

ولا يقل عن ذلك خطأ أن نزعم — كما يريد مبدأ المساواة في الأجور — أن كل نظام اقتصادي كائنًا ما كان سينتج مقدارًا من الثروة لا يتغير، وأن المشكلة كلها هي في تقسيم مجموع الإنتاج الثابت تقسيمًا متساويًا أو غير متساوٍ؛ فإن العقم الذي يصيب الثروة بتأثير جامعي المال من أمثال هتي جرين يؤثِّر في الإنتاج أثرًا أسوأ جدًّا مما قد يُقال عنه من أنه لا يفعل سوى أن يسلب ملايين العمل أقدارًا من المال لو أُضيف بعضها إلى

بعض لكانت في مجموعها ما حصَّلته هتي من ثراء؛ فهتي جرين وأضرابها يحولون دون الاستثمار المفيد، وهم لا يحبسون الثروة وكفى، بل يخطئون في توجيهها فيحولون دون خلق ثروة جديدة. وما هتي جرين إلا حالة واحدة من الحالات التي تعمل فيها الملكية الخاصة الجامحة على جمود الموارد الطبيعية والمشروعات الاقتصادية؛ وإنما تقع تبعة هذا على النظرية العلمية لِلْمِلْكِيَّة؛ وفي رأينا أن الملكية المفيدة صورة من صور الغنى، وأما «أعمال» جاي جولد وأمثاله فتفعل فعل القنابل إذا قُذفت في غرفة الآلات، وفي مقدورنا أن نمنع مثل هذه الأعمال، وفي إمكاننا خلق الثروة كما أمكننا جمعها؛ فمثل ثروة فورد وأديسون من شأنها أن تثري الجميع.

فهل يستحيل علينا أن نعيد تنظيم شئوننا بحيث تكون الخدمة شرطًا لازمًا للثروة؟ إن الحقائق التي جمعناها ورتبناها في هذا الفصل وفي الفصول السابقة تميل إلى الجواب بالإيجاب؛ ومن الطفولة الظاهرة أن نفترض أنه قد تم لنا نظام صالح سواء في النقد أو في الإقراض، وأمعن في الخطأ أن نزعم أننا قد جرَّبنا نظامًا صالحًا في هذا أو في ذاك؛ فإن العالم لم يكد يبدأ حتى اليوم في التفكير في المال تفكيرًا رشيدًا، فنظرتنا إلى المِلْكِيَّة وما نفرضه على استخدامها من رقابة قضائية شيء صبياني محض؛ وقد أخذت تلوح اليوم تباشير عِلم يبحث في الدوافع الاجتماعية، ولكن إباحة حرية الابتكار في عالم منظَّم لا تزال مشكلة تنتظر البحث؛ ولا يزال أمامنا كثير من التفكير وكثير من التجربة وكثير من النزاع والفشل؛ فأمامنا آماد بل عصور من التنازع والفوضى لا نجد فيها ما ينصر القوى الإنشائية بحال من الأحوال؛ وإنه لَوَهْمٌ محض أن نخيِّل لأنفسنا أن في مقدورنا أن نثب بقفزة واحدة من النظام السائد اليوم بكلِّ ما فيه من عوامل التعقيد إلى حياة مثلى تسود فيها المساواة؛ هذا إن فرضنا أننا ننشد شيئًا كهذا من الوجهتين الاجتماعية والبيلجية.

الفصل الخامس

هل يود الأثرياء المحدثون أن يظل الفقراء على فقرهم

يجمُل بنا في هذا الموضع أن نناقش عبارةً وردت في كتابٍ نُشر حديثًا في مسائل النقد، وأعني به كتاب الأستاذ «سودي» وعنوانه «المال والإنسان»؛ وإنه لحادث له دلالته في هذا العصر أن شخصًا ممتازًا في علم الطبيعة كالأستاذ سودي، الذي بلغ شأنه في هذا العلم أن ظفر بجائزة نوبل عام ١٩٢١م، تجذبه الحاجة الملحة لبحث موضوع النقد إلى دقائق الأمور المالية، فبحثها من ناحية فريدة في طرافتها وقوَّتها، وله من قبلُ هذا بحوث نشرها، فأصدر كتاب Cartesian Economics عام ١٩٢٢م، ثم أصدر كتاب «الثروة الحقيقية والدَّيْن» عام ١٩٢٦م، كما نشر كتاب «تحطيم عصر علمي» وبرهن بما كتبه في موسوعة الأعلام على أنه «مشغوف بالشئون الاقتصادية التي نشأت بعد طوفان الحرب»؛ ونحن بغير شك نرحِّب بهذا الزعيم الذي يحاول أن يضع الاقتصاد السياسي العتيق في متحف الحفائر، ويصطنع في نقده أسلوبًا عنيف الثورة يبعث القارئ على التفكير، وهو ليس ظاهرة في ذلك، بل يُعَدُّ طليعةً تمهِّد لما بعدها؛ فإن غرفة الموسر ومكتب سمسار الأسهم وحجرة لجنة الإدارة سيغزوها نفرٌ متزايد من الباحثين الذين يمتازون بشدة الذكاء وقوة الشك، والذين يقاومون الخداع والغموض، ويصوغون آراءهم في عباراتٍ لا تعرف الرياء، مثل: «ما قبل الطوفان» و«المتجسسون الخائنون» وما إلى ذلك، في جرأة عجيبة؛ وهم معتزمون ألا ينكصوا على أعقابهم قبل أن يعلموا ما يريدون أن يعلموه.

ونستطيع أن نتخيَّل الأستاذ سودي ينوب عن علم الطبيعة فيقول: «إنا معشر العلماء قد محونا شقاء العمل، ولكن الناس لا يزالون يشقون، وخلقْنا وفرةَ الإنتاج ولكن الفاقة لا تزال جاثمة في كل مكان، فما الذي يحول بيننا وبين الناس؟» ثم يقول في

حدة: «ليت شعري ماذا تريدون يا لصوص المال؟» فإن لم تكن هذه العبارات من قوله فهي لسان حاله.

ولكنا لا نبحث هنا في نفسيته، إنما نبحث النتيجة التي يعلنها وهي جد خطيرة، وإن يكن قد عدَّها نتيجة فرعية إلا أنها أساسية في الواقع، وفيما يلي عبارته التي قالها هذا الصدد، والتي نقصد الآن إلى بحثها؛ فهي تقرير جريء لما تنطوي عليه الإنسانية المزدهرة من شرور، وهو يزعم أن الكثرة الغالبة من أصحاب النشاط إنما تعيش للقوة وتنشد الغلبة على إخوانهم من بني الإنسان، وهاك عبارته:

> إن من بين أغراض العلم أن يجعل بعض الناس أغنى جدًّا من بعضهم الآخر، وللعلم غرض ثانٍ يخالف هذا أشد الخلاف، وذلك أنه يحاول بدهائه أن يدك نظام المجتمع البشري السائد، وأن يخلص الناس جميعًا من غائلة الفاقة الفاتكة؛ فبين الناس كثيرون نَبُهَ شأنهم وماتت ضمائرهم، بل قُل ذلك عن معظم الأقوياء الناجحين في المجتمع؛ فلا يبعُد على هؤلاء أن يُؤْثِروا حياةً تنعدم فيها المدنية على حياة تجلب لهم الغم ولا تعمل على إسعادهم؛ وقد اشتم بعضهم بوادر الخطر؛ فبعد أن كان أصحاب الفن والجمال هم الذين يناهضون وحدهم النزعة الآلية المتزايدة في هذا العصر، وإن تكن مناهضة بغير جدوى، ارتدت الموجة وعمل العلم على فقر الأغنياء فقرًا نسبيًّا بأن زاد في ثروة الفقير، فبات من الجائز أن تصادف فكرة مقاومة الآلات وهجرها والعودة إلى العمل اليدوي واستخدام الرقيق أشياعًا بين أرباب النفوذ الذين كانوا أبعد الناس عن تأييد هذه الحركة.

فهو في حقيقة الأمر يضيف مجموعة رابعة إلى المجموعات الرئيسية الثلاث التي قسَّمنا إليها أنماط الناس؛ أعني المزارعين والبدو والمتعلمين، أقول إنه أضاف مجموعة رابعة هي الطبقة الجديدة التي تشتغل بالمال؛ فهذا نمط جديد غايته الأولى أن يسود ويبطش بمالِهِ المكسوب.

تُرى كم يصدُق التحليل النفسي الذي بسطناه في هذا الكتاب للصلة التي تربط الجانبين الاجتماعي والاقتصادي؟

أحسبنا مضطرين إلى الاعتراف بأنه ليس في قصة تقدُّم النظام القائم للمال والاقتصاد — كما كشفنا عنه — ما يَرُدُّ التهمة الواضحة التي وجَّهها الأستاذ سودي؛ فقد كان

النظام القديم السابق للانقلاب الصناعي والآلي غاية في الإجحاف الصريح، وكان يتذرع في ذلك بعذر جميل، وهو أن المجتمع البشري لا يمكن بقاؤه إلا إذا لبث الناس في حضيضهم، وكان رجل الدين يرضى لنفسه الذلة ويعمل على أن يظل الزارع في وضاعته، فانصرف فيض لذائذ الحياة كلها، كما انصرفت أسباب الكبرياء والعز، إلى السادة والأرستقراط والأمراء، وهم خلفاء البدو الغزاة، فكان لهذه الطبقة الرفيعة أسمى منازل الحياة؛ وسقط بين أيديهم مَن اشتهوا من النساء. ولا يجوز أن نغض النظر عن الدور الذي لعبته النساء طوال العصور الماضية في تاريخ البشر؛ فقد كُنَّ يُتَّخَذْنَ مِنَحًا وجوائز وحوافز، وكُنَّ يرضين بما قُسِم لهن تمام الرضا، فيقبلن الحلي والثياب ويهللن للناهب الظافر، وكانت النساء دائمًا طوال عصور الإجداب يستقبلن في وقارٍ مصطَنع ما يمكن اقتناصه في الحياة من لذة ورفاهة؛ وهكذا كن زينة المجتمع، وعلى هذا أنشأن الشباب، وتَبَيَّنَّ في جلاء أن العامل ينبغي أن يظل في منزلته الوضيعة — فلم يكن ثَمَّ ما يدعو أحدًا أن ينادي ببقاء الفقراء في فقرهم؛ لأن ذلك جاء نتيجة طبيعية. وأخذ رجل الدين يجول في معمعان الإنسانية يتوسَّط بين أحزابها، فيغري الثريَّ بالإحسان، ويحمل الفقير على الشكور والاستسلام للقدر، ساعيًا جهد سعيه أن ينزع الأملاك المثمرة من أيدي ملاكها ما استطاع (ولكن هذا السعي اقتصر على رجال الدين الأذكياء، حين لم تَحُل دون مسعاهم القوانين).

ولقد كان من نتائج التقدُّم الصناعي الحديث الذي يرتبط باختراع الآلات بأوثق الروابط، والذي جاء نتيجة الحرية الفكرية في عهد «الإصلاح»، أن تبدَّل العالم المجدب إلى عالم فيه وفرة تكفي الجميع، ولكنها وفرة موجودة بالقوة (لا بالفعل)، غير أن ذلك التحول لم تلازمه حالة فكرية تمهِّد للموقف الجديد، فقام بناؤه على الأساس الفكري القديم، وتفرَّعت الطبقات المشتغلة به من الطبقات الأولى التي امتد وجودها على الزمن، فأما طبقات المتعلمين فقد خلقت الفرص خلقًا دون أن تستثمرها بنفسها. وعلى ذلك بدأ الفصل الجديد من المأساة البشرية بمنظر الخطف والتكديس، ولم يكن ثَمَّ ما يبرِّر هذا البدء، ولكن ذلك ما حدث؛ فورِث أصحاب المشروعات الصناعية خصائص الزارع القديم من حيث حبسه للمال وكنزه إياه وتقتيره وكثرة عمله، وكان المغامرون الماليون أسبق منهم إلى ذلك، ثم امتزج الفريقان، فريق أصحاب المشروعات وفريق المغامرين الماليين، أحدهما بالآخر فتكوَّن منهما «الأثرياء المحدثون» كما عرفناهم في الفصل الأول من هذا البحث، وهؤلاء هم الذين مازجوا «الأثرياء الأقدمين» بل احتلوا مكانهم إلى حد كبير،

في نفوذهم ومطالبتهم بحق التبجيل والاحترام، وهكذا اصطنع الأثرياء المحدثون تقاليد الأقدمين، وحاكوهم في الزهو والظهور، وابتياع وسائل الترف الباذخ للنساء واجتذاب قلوب الغانيات، واحتقار عامة الناس، والغيرة من كل ضروب التنافس والمباراة والمقارنة بينهم وبين العامة — نقلوا عنهم هذا كله واعتبروه أمرًا طبيعيًّا لا شذوذ فيه، وماذا يملأ صحف البِدْع اليوم في صفحاتها الكثيرة التي تُخصَّص للإعلان عن وسائل الترف غير رسوم الأغنياء يتظاهرون فيها بانتصارهم ليظفروا من الناس بالإعجاب، ويثيروا في أنفسهم الحسد، ويحرِّكوا الحفيظة في طبقات العمال بصفة خاصة!

فالحق الصراح أن الموسرين في العصر الحديث لا يحسون رغبة قوية في أن تحسن حال الفقراء — ما دام فقرهم لا يجعل منهم طبقة خطرة — وإلى هذا الحد نتفق مع الأستاذ سودي؛ فلا شك أنهم مستعدون أن يقابلوا آلام الناس بشجاعة باسمة، بل مستعدون أن يجيبوا حسدهم بشيء من التظاهر الذي يزيد من ثورة الحسد زيادة يجاوز معها مجرد المقاومة، ولكن هل تكمن حقًّا إرادة قوية وراء هذه النتائج البارزة التي نجمت عن النظام المالي الكئيب القائم اليوم؟ ها هنا نخالف الأستاذ سودي، ولنسلِّم بأنه لا يُرجى من أغنياء العصر الحديث أن يعاونوا في إصلاح شئون الحياة الإنسانية من حيث نُظُم النقد والمال، ولْنعترف أنهم سيجاوزون ذلك فيقفون في سبيل ذلك الإصلاح سدًّا منيعًا، وأنهم سيؤيدون، بل هم اليوم يؤيدون الحركات الرجعية الجامدة على اختلاف ضروبها تأييدًا أحمق، وأنهم سيؤازرون المَلَكية هنا والعصبية الوطنية والدينية هنالك، لا لشيء إلا لينعموا بالألقاب وليظفروا لأنفسهم بالأمن، وليهيئوا الأسباب لحفلات التتويج التي يحضرونها، وليبسطوا رعايتهم أينما استطاعوا، كل ذلك حق، فلا يرجى منهم أن يكونوا أكثر من جماعة خاملة تستهلك وتقاوم؛ ولكن أمرًا آخر يسترعي النظر وهو: هل ينتظر أن يعلنوا حربًا منظمة منتجة لمقاومة التقدم المطرد في سبيل حكومة اقتصادية واحدة تسيطر على العالم كله وتقوم على أساس نظري صحيح؟

هنا نتفق في النتيجة مع الأستاذ سودي وغيره؛ فإن عقله الصافي الجبار ليروعه أن يرى الأرزاء التي تهد العالم هدًّا، وأن يشهد صنوف الذل والإجحاف، مع يقينه أن في مُكْنة هذا العالم نفسه أن يكون نشيطًا سعيدًا، وهو يرى أن النية المخلصة لخدمة المجتمع واجبة، فطبيعي أن يثور ويصول في حدة من الغضب؛ ولكنه يجهل بعض حقائق الحياة؛ فلم يبلغ علمه بالبيلجية وعلم النفس وفلسفة الحياة من الرصانة — إن صح هذا التعبير — مبلغ علمه بالطبيعة (الفيزيقا)؛ فهو يرى أن منظر العالم يثير النفس لأنه يتألف من

كائنات عاقلة تتصرف بما يناقض العقل، وتسلك في الحياة مسلكًا مشينًا؛ ولكن الناس في حقيقة الأمر لم يبلغوا إلى اليوم أن يكونوا كائنات جد عاقلة، وهم لا يسلمون بأن إخلاص النية نحو المجتمع واجب عليهم، ولا يظنون أن خدمته ضرورة لازمة؛ فليُعِدِ الأستاذ سودي نظره إلى العالم ككل واحد، كما نحاول أن نفعل في هذا الكتاب، ولينظر إليه باعتباره جنسًا يتألف من نحو ألف وتسعمائة مليون من الأنفس انحدروا من أسلافٍ يشبهون القردة ويقربون من الوحشية والأنانية، ولم يبلغوا بعدُ من التهذيب حدًّا بعيدًا، ولكنهم سائرون في سبيل التهذيب سيرًا وئيدًا، وأنهم يشقُّون طريقهم في تعثر وبطء إلى المعرفة والعقل والتعاون الكامل؛ فإن فعل ذلك فلن يرى الحالة أسخف مما يراها الآن، ولكنه سيزداد فهمًا لعوائق التقدُّم التي يحاول تذليلها، وسيدرك وسائل العلاج التي ينبغي أن تكون حقيقة منا بالثقة.

نعم إن فعل ذلك قَلَّ ضجره وكثُر إصلاحه، واستطاع أن يرسم لنا منهاجًا أوضح، واقتصد في نكاته الساخرة التي يرسلها على حساب الناس جميعًا؛ فهو يستنكر أن يكون الأغنياء عبئًا وعاملًا مربكًا، أولئك الأغنياء الذين يعوقون سَير التقدم بحياتهم، ولا يكتفون بحياة الخمول والترف التي يستمتعون بها بفضل الفروض الباهظة التي يفرضونها على المجتمع، ويستنكر نظامنا المصرفي كذلك، وهذا الاستنكار منه جد مفيد؛ لأنه يشير إلى مواضع الإصلاح، ولكنه يرى إلى جانب هذا تآمرًا مدبَّرًا من الأغنياء نحو الفقراء أكثر مما انكشف لنا في هذا البحث؛ فهو يرى تآمرًا ما نسميه نحن بالغرائز والتقاليد، وهو يظن أصحاب المشروعات والسُّراة أعداء للمجتمع، ولكنا رأينا ما يبرِّر افتراضنا بأنهم أصبحوا وسيصبحون أقل عداوة للمجتمع شيئًا فشيئًا، وهو لا يسلِّم بأن كثيرًا منهم آليون في عملهم بحيث نستطيع أن نوجِّه عملهم الآليَّ وجهاتٍ مختلفة، وأن بينهم فئة صالحة لا تقل عنه رغبة في أداء ما يريد أن يؤديه الأغنياء، وهو لا يدرك أن ما تعانيه الإنسانية اليوم من حقوق باهظة غير معقولة — كحق حيازة المالكين الأفراد على الموارد الطبيعية الذي يكاد يعم العالم كله — يجوز أن يكون خطوة لازمة لتقدم الإنسان، كما كان الرق والخرافات البدائية إحدى الخطوات في هذه السبيل، وأنها قد تكون اليوم على أشدها وسيسهل انحصارها في دائرة ضيقة حتى تمَّحي؛ فهو يظن مثلًا أن الصراع القائم لإيقاف التوسع المأمول في شئون الناس من أجل عيار الذهب إنما يُعزى إلى تآمر فئة قوية معتدية قادرة، ولكنه في رأينا راجع إلى اجتماع الخوف والعادة والخمول التقليدي؛ فهذه كلها التقت لقاءً أعمى. ويُهيب الأستاذ سودي ثائرًا بالحكومات أن تسلب السُّراة

على الفور كل صنوف الامتيازات التي تعينهم على كسب المال، ولكنه إذ يرسل هذه الصيحة إلى الحكومات يعود فيتذكر ماهية تلك الحكومات، فهي حين يلجأ إليها إنما يلجأ إلى الديمقراطية. وإذن فرأي الصحف اليومية ينهض نهوضًا مخيفًا ليحول بينه وبين الخلاص المأمول؛ لأن تصرُّف الجماهير لا يفلح في العلاج، وهنا نراه ثائرًا غاضبًا ولكنا نلمس عطفًا قويًّا في غضبته، غير أن العطف لا يغني عن الإصلاح شيئًا، فينبغي له أن يكبح جماح نفسه.

وذلك هو ما دفعنا إلى الإشارة إليه في هذا الصدد، حتى نرد صيحاته الساخطة لنؤكد الرأي الذي قصدنا إليه ببحثنا هذا؛ فنحن لا نؤمن بأن نسبة كبيرة من أصحاب الأموال تأتمر على أن يظل العالم على فقره؛ فبين الموسرين فئة مضطربة ولكنها شريفة القصد، فئة يحزنها ويسوءُها أن ترى الأمور في وضعها الحالي، وكثيرًا ما يكون أصحاب الأموال من رجال الأعمال الذين لم يتعودوا الطريقة العلمية في تفكيرهم، ولكنهم آخذون في اكتسابها.

ولْنَخْطُ خطوة إلى الأمام لننظر إلى الأغنياء بصفة عامة؛ فَرَأْيُنا أن قِلَّةً من الأغنياء ترغب رغبة واضحة مؤكدة في أن يظل الفقراء على فقرهم، ولكن ليس هذا العدد القليل من الطراز القوي الناجح. وعندنا أن انحطاط المرأة النسبي من عوائق التقدم، غير أن التعليم آخذ في الانتشار حتى بين النساء؛ وأن تغيُّر الحال لا يتوقف على المترفين في المجتمع الذين يأخذون ولا يعطون، نعم لا يتوقف التغير على مَن ينشدون السلطان القوي والغلبة — بل يتوقف على أشخاصٍ من أمثال أديسون وفورد. ويظهر أن الأستاذ سودي، كما يتبين من العبارة التي اقتبسناها لتكون متنًا نعلِّق عليه في هذا الجزء، قد غاب عنه طراز أديسون وفورد من الرجال، كما فاته وجود رجال من أمثاله هو؛ فمن أين جاءته عاطفته الاجتماعية؟ وأنَّى له هذا الغضب؟ ولماذا لا يكون من أشياع الجانب الآخر؛ حقًّا إنه يصدر الكتاب بعد الكتاب ليُحوِّر آراء الناس — أعني يغيِّر أفكارهم وميولهم إزاء هذه الحالة — ومع ذلك فلم يَلُحْ طوال هذا الوقت أنه فكَّر في تلك الفئة العظيمة المتزايدة من الساخطين الذين لا صالح لهم في بقاء الحالة الراهنة، فتصدوا للتربية يعدلون أسسها ليحطموا جمود التقاليد، وهو لا يميل إلى معاونة سائر العاملين في هذا الميدان.

ويرجح أن تكون الطريق المؤدية إلى اقتصاد العالم الجديد الذي يهيئ الخير للناس جميعًا، وَعِرة عسيرة خطرة، ولكن نوابغ العقول ستكون في جانبنا ولن تقف حجر عثرة في طريقنا، وقد نضطر إلى الخوض في مباءات من الغباء وإلى مقاومة المعارضين من السراة الحمقى. أما فكرة تآمر الكثرة الغالبة من أقوى أفراد المجتمع وأثراهم على عرقلة

التقدم، فأضغاث أحلام تراءت للأستاذ سودي في بعض حالاته السيئة، ولكنها أضغاثٌ يجب أن نمحوها بالرُّقَى؛ لأنها قد تَفْسَدُ في الذهن وتدعونا إلى العنف والقسوة، في الوقت الذي يجب علينا فيه — إن أردنا أن نخدم الإنسانية خدمة صادقة — أن نتحوط ونحذر في آرائنا في الإصلاح وفيما نلقيه من التهم.

فإن كان الأستاذ سودي مصيبًا فيما ذهب إليه، وإن كنا نحن المخطئين في تفسير الحقائق الجارية كما بسطناها في هذا الكتاب، إن كان حقًّا أن أغلبية القادرين من الأثرياء المعاصرين تنشد القوة والسيطرة فتتعمد إنزال الفقر بالمجتمع الذي ينبغي ألا يعاني الفقر، إن كان ذلك كذلك فالفكرة السائدة في هذا الكتاب باطلة؛ أعني الفكرة القائلة باطراد تكوين مجتمع عالمي اقتصادي يعم خيره الجميع بدل النظام الاجتماعي القائم، وإذن فلا يعود أمامنا في الطريق أمل نرجوه، ولن يقع إلا ما يتنبأ به الماركسيون من حرب تنشب ضد الموسرين والقادرين، ومن بعث اجتماعي وتحطيم لنظام البشرية القائم بأسْره، في ثورة من الغضب والسخط، ثم العودة من جديد إلى تشييد البناء على أساس جديد، وعندئذٍ نقف بين الأنقاض لا يحدونا من الرجاء إلا ما تبقيه ثورة التحطيم.

الفصل السادس

الفقراء

لقد عرضنا على القارئ عرضًا سريعًا الصحف المصورة الأنيقة الشائعة مثل «فوج» و«جرافِكْ» و«اسْكِتْش» و«بَنْش» و«الحياة الباريسية» وما إليها، كما عرضنا أمامه حلبة السباق وصنوف الرياضة بصفة عامة، ولاعب الميسر في نديِّه، والجموع المتلألئة التي تحتشد في الحفلات الرسمية، والعاهرة الأنيقة، ومدير الفندق، والأزياء والقصور، وأضفنا كل هذا إلى قائمة طرائق الحياة عند الإنسان، كما ربطنا كل هذا السرب المتألق وحوافزه الدافعة وعمله الذي يؤديه ودواعي ذلك العمل، بالصانع في مصنعه والمعدِّن في منجمه والزارع بين كرومه، والراعي على منحدر الجبل، والسمَّاك المبتل يجذب شباكه من الخِضَم المتلاطم، وبيَّنا كيف تمتد أواصر هذه الرابطة بين أولئك وهؤلاء إلى دار السك والمصرف والمكتب وسوق الأوراق المالية، وعلمنا أن عبث الأغنياء وتبذيرهم يجعلانهم زائدة أنتجتها الحالة الاقتصادية.[1]

وإذا ما أضفنا هؤلاء الموسرين إلى بحثنا، امتد بنا المنظر الذي نعرض فيه ضروب النشاط حتى يشمل ما يربو على ألف مليون من الأنفس الحية، كل نفس منها تسير في حياتها وفق صفاتها المعروفة؛ فكل لها آراؤها ونظرتها إلى العالم الذي تعيش فيه، ومع ذلك فالجميع يتفاعلون بعضهم مع بعض في هيئة اقتصادية واحدة، ولكن أمرًا حيويًّا شديد الخطر ولا يزال بحاجة إلى التفسير والتفكير؛ فدوننا الآن ظلام دامس لا بد من اجتيازه، وأعني به ذلك الحشد المتزاحم ممن يعملون في سخط ولا يلعبون في مرح، وهم المتعطلون الذين لا يملكون شيئًا من القوة الشرائية، أولئك الذين يجمعون بين الفاقة والفراغ الكئيب الذي لا متعة فيه، وهم الفقراء الذين يبدون وكأنهم زائدون عن الحاجة.

[1] يشير الكاتب إلى الفصول الأولى من كتابه الذي اقتبسنا منه هذا الفصل.

كيف ينظر هؤلاء إلى الأغنياء؟ لقد أشرنا فيما سلف إلى أن كل فريق من هذين لا يتوقف وجوده على الآخر بصورة مباشرة، فلا يتوقف عدد الواحد على عدد الآخر، وليس صوابًا أن نزعم أنه لولا وجود الأغنياء ما كان الفقراء؛ لأنه سرعان ما يعتقد بعض الناس أن الفقراء رُزئوا بفقرهم لأن الأغنياء سلبوهم حقًّا من حقوقهم، والأمر ليس كذلك؛ فالعلاقة بينهما أدق من ذلك جدًّا وأشد تعقيدًا.

إن ما يُوَحِّد بين ذوي الفراغ الباذخ على اختلاف صنوفهم هو القوة الشرائية؛ فهي صفة مشتركة بينهم غالوا فيها غلوًّا كبيرًا بحكم مواضعات المِلْكية أو بحكم ما بين النواحي المالية للحياة الاقتصادية من تفكك في عملها. ونستطيع الآن بالمقارنة أن نبحث في أمر طبقة كبيرة لا تزال فيما يظهر تزداد عددًا، وهي تتألف ممن لا ينتجون أو لا ينتجون إنتاجًا كافيًا ولهم قوة شرائية زهيدة أو ليس لهم منها شيء، فلا شك أن الحياة الاقتصادية تعطي هنا وتسلب هنالك. ولكن ليس معنى ذلك أخذًا من فرد وعطاء لفرد آخر، وليس علاج الأمر أن نُفْرغ ما عند الغني لنعطيه كله للفقير؛ فليست عيوب الحالة الاقتصادية من اليُسر بهذا الحد.

إن الفقراء لم ينقطع وجودهم في العالم قطُّ، ولا يقتصر الفقر على الإنسان، بل هو ظاهرة شائعة بين أجناس الحياة وأنواعها وأقسامها جميعًا، وربما يدهش بعض القراء لهذا القول العجيب، ولكن الكثرة الغالبة من الحيوان والنبات تعيش حقًّا في فقر شديد، فلا تملك قوتًا مدَّخرًا؛ أعني أنها تعيش من يدها إلى فمها، والإنسان وحده بين الكائنات الحية هو القادر على اجتناب الفاقة، وربما استطاع أن يقي كثيرًا من النبات والحيوان شرهًا؛ وأما سائر الأنواع كلها فتحيا حياة توشك أن تكون دائمة الإشراف على الموت بسبب الجوع، فإذا أتاحت الفرص السعيدة لنوع منها وفرةً في الغذاء حينًا ما فإنه لا يلبث أن يتكاثر ويتضاعف عدده حتى يبلغ شفا الجوع مرة أخرى، ولا يخفف من هذا القانون إلا أن يجيء نوع جائع آخر، كبيرًا كان أو صغيرًا، مفترسًا أو متطفلًا، فيعتمد في غذائه على هذا النوع المتكاثر اعتمادًا يؤدي إلى نقص زيادته حتى يقل عدده عن موارد طعامه؛ فلا بد لكل نوع من الأحياء أن يلتهمه نوع آخر وإلا تكاثر حتى ينشب بين أفراده تنازع مميت على القوت فيموت الجانب الضعيف منه. وإذن فلا بد لكل نوع أن يحيا حياة دائمة الخطر أو في فاقة متصلة؛ لأن الحياة لا تعرف إلا أحد أمرين: إما الجوع وإما العدو المفترس؛ وفي مُكْنة الإنسان أن يستميل قلوب الكائنات الدنيا كلها تقريبًا ويحملها على كبح غرائزها ونقض طبائعها، إن أطعمها.

«لن يمتنع وجود الفقراء بينكم» هذه عبارة لم يتردد أحد في التسليم بها على أنها قول سماوي صادق باستحالة زوال الفقر، وإن أحدًا لا ينكر أن الفاقة لم تزل ولا تزال تتعقب الحياة في سيرها، فما حياة المتوحش والهمجي إلا حياة فقر شديد، حتى إن المتوحشين ليهجرون عاجزيهم ليقضوا على «أفواهٍ لا تفيد» هجرًا يفوقون فيه نابليون في وحشيته، وهم يفعلون ذلك وبين أيديهم الثروة موجودة بالقوة (لا بالفعل)، وهم يوقنون بقربها منهم، ولكنهم لا يستطيعون استثمارها.

ولو أوجزنا تاريخ العوز الذي أصاب العالم خلال العصور لملأنا به مجلدًا مؤلمًا عبوسًا، ومن المتعذر أن تُعلَم نسبة الأنفس التي هلكت جوعًا في مختلف عصور التاريخ، أو التي قضت نحبها لعجزها عن مقاومة الأمراض التي انتابتها لقلة الغذاء أو لتعرضها للعري والخطر، وأنا أزعم أنها نسبة كبيرة جدًّا بغير شك؛ فلست ترى على وجه البسيطة إلا قليلًا من البلدان جاوزت سبعين عامًا في العهود الماضية دون أن تصيبها مجاعة جائحة، ولبث الناس حتى منتصف القرن التاسع عشر يجوبون بين مدائن أوروبا الغربية وهم في حاجة ماسة عاجلة إلى الخبز، بل ولا يزال الناس في الصين والهند والروسيا يتضورون جوعًا إلى يومنا هذا. وأما الحالة السائدة في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة — أعني ندرة الجوع الشديد — فشاذة تولَّدت من العصر الحديث.

ولم يَنْمُ الشعور بأن وجود الفقر عارٌ يجلل الموسر والحاكم — اللذين ينبغي أن يعالجا الأمر بعض الشيء — إلا في العصر الحديث، وأعتقد أن الرأي الذي ساد حتى بدء القرن التاسع عشر، كان يلقي التَّبِعة على الفقراء أنفسهم إلى حد كبير؛ فكان المحسن يقذف إليهم بفتات الخبز وخَلَقِ الثياب، ويأذن لهم بالنوم في ملحقات منزله، ويتشبث تشبُّثًا قاسيًا في أن يظفر لنفسه بعرفان الجميل؛ فهو يؤدي صنيعه هذا على أنه فضْلٌ منه، وأما شعوره بأنه إنما يؤدي واجبًا محتومًا عليه فشعور ضئيل؛ وحتى قانون الفقراء الذي صدر في عهد أليصابات لم يقصد به إلا مقاومة المتسولين المتجولين؛ فهو وسيلة لصيانة النظام الاجتماعي، ولم تكن غايته الأولى تخفيف الشقاء. وكانت الصدقات التي تُعطى على أبواب الأديرة قبل «عهد الإصلاح» تسليمًا أعمى بهذه الحقيقة الأبدية؛ حقيقة الفقر.

ولكن الاحتجاج المكبوت لم ينقطع طوال العصر؛ فقد كان في مصر قبل الأنبياء العبرانيين بزمن طويل أدب يستنكر اعتداء الأغنياء ويئن من ظروف العمل والاستدانة، ولكن ذلك كان فيما يظهر احتجاجًا موجَّهًا إلى أنماط الناس أو إلى أفراد، أكثر منه إلى

النظام نفسه؛ فكان الموسر الشرير يستثير الفقراء، ولكنك لا تكاد تصادف مَن استنكر ثروة الموسر الخيِّر (وما أندره!) أو استنكر وجود الفقراء.

وأعتقد أن حماية الإنسان بل حماية الحيوان الكبير من الموت بسبب الجوع ومن قلة الغذاء قلة ظاهرة، لم تصبح واجبًا عامًّا إلا في منتصف القرن التاسع عشر وأواخره حين ذاعت الآراء والمشاعر الإنسانية، بعد أن كان الغريب النحيل، والسائل العجيب في أسماله، والحصان الهزيل، موضوعاتٍ للمزاح البريء عند المصورين الهازلين منذ أقل من مائة عام، ومنذ ذلك الحين أخذ التقدم يَطَّرد لتخفيف الفاقة، وبذلت البلاد المتمدينة كلها مجهودًا جبارًا متزايدًا لوقاية الناس من الموت بسبب العري وقلة الغذاء، ولإنقاذ من تردَّى منهم في هوة العوز فتردهم إلى الحياة، وللأخذ بيد مَن زلت أقدامهم فهووا في حبائل الفقر الذي كان يُعتبر فيما مضى ضرورة لا بد منها لسير نظام الأجور سيرًا حميدًا، فأصبحت تعده اليوم شرًّا لا يكفي أن تخف وطأته بل يجب أن يُقاوم حتى يزول.

فإذا جاء اليوم الذي يُصاغ فيه «علم العمل والثروة» في قالب موسوعي، فإن ذلك العلم سيعيد النظر فيما نتبعه اليوم من أساليب البحث في الطبقة التي لا تملك من قوة الإنفاق إلا موردًا متقطعًا أو موردًا يتناقص شيئًا فشيئًا أو لا يملكون من تلك القوة شيئًا، وسيكون من واجبه أن يلقي نظرة شاملة على حياة الذين لا ينتجون إنتاجًا كافيًا، ولا بد له أن يوضِّح بحثه بالصور الشمسية ليبيِّن كيف يعيش الفقراء في الشوارع الخفية المعتمة في أمريكا وأوروبا، وفي الأحياء الفقيرة في مدائن الصين والهند، وينبغي أن يثبت صورًا للوسائل التي تُتَّخذ لتخفيف المجاعات وللبعثات الطبية التي تغزو الأكواخ والخيم والأخصاص في القرى؛ ولزام عليه ألا يقنع بعلاج البطالة في البلاد الصناعية، بل يعدو ذلك فيرسم منظرًا شاملًا للفقر في أرجاء العالم كله، ولا بد أن يبيِّن لنا في تفصيل دقيق سوق العمل ومكاتبه التي تتخذها الجماعات الراقية، وأن يشرح قوانين «معاش الكهولة» و«إعانة البطالة»، ويسجل قوانين معالجة الفقر التي تختلف باختلاف الدول في نزعاتها وتفكيرها الاقتصادي.

والحقيقة الكبرى الكامنة وراء ما نشاهده من وسائل تخفيف الشقاء التي ألممنا بها على هذا النحو، هي أن المجتمع الحديث قد أخذ شيئًا فشيئًا يعترف ويسلِّم بما عليه من التبعة نحو كل فرد من أفراده فيمده بحدٍّ أدنى من المسكن والطعام والثياب، بغض النظر عما يبذله الأفراد من نشاط الإنتاج؛ فهو لا يلزمهم بالعمل في مقابل ذلك. ولعل هذا أسوأ جوانب هذا اللون من ألوان التخفيف؛ فلا ريب أن هذا التعهُّد من المجتمع عقيم

مخيف شائن — فهو حثٌّ على التشرُّد إذا سميناه باسمه الصحيح — ولكنه مع ذلك يعين على الحياة واستمرار البقاء، وتلك حالة لم يسبق لها مثيل قط، وهي ثورة على قانون الحياة؛ لأن الهزيمة في سائر أجناس الأحياء معناها الموت، سواء أنشأت الهزيمة عن عجز أم عن جد عاثر، فكانت الحياة حتى هذا العصر تزيد من مقدرة أفرادها، أما الآن فما معنى الهزيمة في المجتمع الحديث؟ معناها الخمول، الخمول التعس الدنيء.

ولقد تمكَّن المجتمع من إمداد المعوزين بسبب الزيادة الهائلة في مجموع الإنتاج البشري في الظروف الحديثة؛ ولسنا نشك إلا قليلًا في أن بضع مئات من الملايين الذين يبذلون نشاطًا اقتصاديًّا، في مقدورهم الآن أن يهيئوا الطعام والثياب والمأوى لسائر أفراد الجنس البشري — أعني المتشردين الذين لا ينتجون — بحيث يعيشون في مستوًى زري وضيع، ولكنه يحفظ بقاء الحياة، ويبقى لأولئك العاملين بعد ذلك فيضٌ يكفل لهم ضربًا من الحياة الموفقة السعيدة نوعًا ما. وواضح أن الطبقات التي تنتج إنتاجًا متقطعًا والتي تنتج إنتاجًا ضئيلًا والتي لا تنتج قطعًا، تزداد نسبتها إلى مجموع المجتمع في الظروف الحاضرة التي تعمل على تركيز الإنتاج وصيانة المتعطلين، فيتزايد عدد الذين يفقدون عملهم ولا يعود لهم في الحياة الحديثة عمل ولا نفع، وكلما اتسع نطق الانقلاب الصناعي امَّحى المنتِجُ الصغير وقلَّت الأيدي اللازمة لكل صناعة من الصناعات، ولم تبلغ بعدُ نسبة المتعطلين الذين يعيشون كلًّا على غيرهم آخرَ حدودها الممكنة، ويجوز أن تمضي هذه الطبقة في الزيادة، وقد بالغ بعض الكاتبين فيما كتبوه عن «سرعة تكاثر غير النافعين»؛ لأن مَن يفقدون عملهم لا يتحتم أن يكونوا أقل مهارة من كثير من العاملين، وليست زيادتهم عن الحاجة نتيجة عجز فيهم أكثر منها استغناء أدَّت إليه الظروف، ومع ذلك فالواقع يجابهنا بأن هذه الطبقة الدنيا المضطربة التي تربك البناء الاقتصادي قد تمضي في اتساعها، ويجوز أن تمضي في ذلك الاتساع حينًا من الدهر حتى تشمل العالم بأسْره تقريبًا.

ولن يمضي وقت طويل قبل أن يصبح دولاب العالم الاقتصادي شبيهًا بجسم عليل أسرف في النمو فأفرز في دخيلته نوعين من العصارة الضارة؛ فهو من جهة أنتج الأثرياء المحدثين الذين لا عمل لهم على وجه العموم، فهم «متعطلون مستهلكون» كأنهم وفرة في دم الجسم، ومن جهة أخرى يعمل على ازدياد طبقة مخيفة هي بمثابة الدُّمَّل الكبير ينمو نموًّا سريعًا، وهؤلاء هم «المتعطلون المفلسون». وهذان الفريقان المتزايدان لا يتوقف أحدهما على الآخر، فيجوز أن يزول أحدهما ويبقى الآخر في ازدياد مخيف؛ وقد أسلفنا

الإشارة إلى طرق ممكنة قد تؤدي إلى زوال الموسرين غير المسئولين. وأما المشكلة العظمى فهي بغير شك مشكلة «الفقراء المحدثين»؛ فهم خطر محدق قد يبدو من المتعطلين الذين سلبوا أعمالهم.

ماذا تصنع الإنسانية لهذه الطبقة؟ وماذا تصنع هذه الطبقة للإنسانية؟

الفصل السابع

التناقض بين وفرة الإنتاج والعوز

الشراء الجمعي

سنلقي نظرة إلى هذا الموضوع من وجهة أخرى، فليس هينًا وليست مشاكله مما يُفَضُّ بميسور الحلول؛ فهنالك عدة مؤثرات تعمل في آنٍ معًا، والحل البسيط المفرد لن يعالج إلا مؤثِّرًا واحدًا منها، فليس الفقراء طبقة ولكنهم شتيت لا يكاد يربط أفراده شيء مشترك سوى ضَعْف قوة الشراء.

فأنت ترى أولًا أثر التنازع على البقاء، وهو طبيعة أزلية عامة؛ إذ كان من جرائه الفشل بمعناه الصحيح، فمن الناس من هم دون المتوسط بشكل قاطع واضح، ورثوا أجسامًا هزيلة، أو عقولًا ضعيفة؛ ومن الشرور البيلجية أن يبقى هؤلاء الضعفاء وينسلوا، وإن كان في العالم ثروة تكفل لهم حياة هانئة فثم دعوة يطَّرد ذيوعها تنادي بوجوب زوال هذه العالة بضبط النسل على وجه من الوجوه، كالتعقيم الذي ثبت إمكانية حدوثه، وليست المشكلة هينة كما قد يتوهم الذين لم يجيدوا دراسة علم الأجناس، ولكن على الرغم من تعقيدها فلا يجوز اليأس من إمكان حلها حلًّا حاسمًا. ويظهر أن الزيادة المطردة في المعارف الجنسية والعلوم والنُّظم الطبية والضبط الصحي كافية لمعالجة هذا الجانب البيلجي من مشكلة الفقراء.

ومما يُلاحظ أنه منذ ظهور المجتمع، لم تنقطع قطُّ تلك الظاهرة التي لازمت وجود الإنسان، وهي أن يكون بين الناس مَن يختطف لنفسه نصيب الأسد، ومعنى ذلك أن التعارض بين مَن يملكون شيئًا ومَن لا يملكون لم ينقطع؛ فبين الفقراء فريق نشأ من

امتناع المساواة الاجتماعية الذي كان سائدًا فيما مضى، وهو فريق يمكن حشره في زمرة الضعفاء على وجه الإجمال، ولقد لبث عدة أجيال يقضي حياته المحدودة متصلًا «بالسادة» فورث الضعة، وربما امتزج التقليد بالوراثة في كثير ممن هووا إلى هذه الفئة التي كانت علة فقرها أن لم يكن من الطعام ما يكفي الجميع، فجاءت متأخرة أو دُفِعَتْ جانبًا، فلم تندمج في الحشد المتزاحم حول جفنة الأرز.

كذلك نرى اليوم ضربًا ثالثًا من الفقراء أفقرتهم الصدفة وحدها، وهم الفقراء الذين انحدروا من أصلابٍ لا تقل عن أسلاف أية طبقة أخرى، ومن العسير أن نعتقد بأن الكثرة الغالبة ممن يشتغلون بالأعمال الحقيرة، أو مَن لا يجدون عملًا، أو أن سكان الجهات المقفرة البعيدة عن الأقاليم الراقية في مدنيتها، كلهم أحط أشخاصًا ممن يعملون وينجحون في مراكز النشاط الاقتصادي؛ نعم إن في تلك الفئة ذوي العاهات والضعفاء، ولكن هؤلاء جزء منها ولا تتألف منهم الفئة بأسْرها، وأما سائر الأفراد فقد وُلدوا في ظروف سيئة؛ إذ نشئوا في إقليمٍ يتدهور أو بين صناعة تتقلص، أو أظلتهم حكومة فاسدة في أمة رجعية، أو كان آباؤهم أو أجدادهم في حالةٍ من اليُسر في أوطانهم لم تدفعهم إلى الهجرة إلى أرض جديدة يزدهر فيها الأمل كالتي هيأت اليوم لمهزوميهم وجيرانهم النازحين فرصةً امتنعت عليهم في أوطانهم. هذا إلى أن موضوع التعليم لا يزال أكثر عناصر الحياة اضطرابًا؛ فها هنا أسرة طيبة تحيا في إقليم رجعي لا يطيق أن تقوم على أرضه مدرسة جيدة أو ينهض مصنع حديث، وهنالك ترى أحسن صنوف التعليم والتدريب والعمل مفروضة على أفراد الطبقة الوسطى جميعًا، فكون الرجل في إحدى الجماعات الحديثة أميًّا محدود الأفق عاجزًا عن القيام بأية مهنة جديدة سيئ التغذية، غاضبًا ثائرًا صدوفًا عن الحياة، وكون غيره حسن التعليم متفائلًا مفيدًا، قد لا يتوقف البتة على صفاتهما الموروثة؛ فالعوامل التي رَسمت للرجلين أقدارهما أوسع وأقصى من أن يكون لهما يدٌ في اختيارها، ولئن استطاع الأفذاذ الممتازون أن يتغلبوا على أشد الظروف قتلًا للهمة، فقد دَفعوا على وجه الإجمال ثَمن توفيقهم، ولا تنقض حياتهم القضية العامة التي فرضناها، وهي أن الطبقة المتوسطة الأساسية من بني الإنسان لا تُغَرْبَلُ ولا تُتَّقى فيما يجري من زيادة البطالة في أرجاء العالم كلها، وهذا الضرب من الفقراء — فقراء الاضطراب الاقتصادي — لا يُحْرَمُ قوَّته الشرائية نظرًا لصفات شخصية، ولكن على اعتبار أن الأفراد مجرد وحدات في جماعة، لا تقوم المفاضلة بينهم قط على أساس الاختيار.

وجلي أن من أسباب ذلك — إن لم يكن السبب الوحيد — أن شئون الإنتاج تُدار قبل كل شيء لصالح أصحاب المشروعات وأصحاب الأموال لا من أجل الطبقة الوسطى؛

فالكسب أشد ما يؤثر في الحالة الاقتصادية، وكل اقتصاد في الإنتاج يدعو إلى قلة العمل المطلوب يستتبع بصفة عامة وبنفس النسبة قلة الأجور المدفوعة قلةً تتناسب مع مجموع الدخل، فإذا لم يكن الكسب هو الغاية الأولى، وإذا أُعيد وضع الأمور على هذا الأساس بأن تقل ساعات العمل كل يوم، أو أسابيع العمل كل عام، أو أعوام العمل في مدى الحياة، لما دعا الأمر إلى ما يحدث اليوم من طرد العمال من أعمالهم، ولخلقت الصناعة قوة شرائية جديدة تنشرها في المجتمع كما كان شأنها فيما مضى، بدل أن تمضي في قطف زبدها وتقديمها مُرَكَّزة لصاحب المال وصاحب المشروع.

ولما كانت الثروة المركزة قمينة أن تنسرب في مجارٍ خاصة من الترف والتبديد، عَمَّ شعور راسخ في أرجاء العالم بأنها أقل نفعًا للجماعة من توزيع قوة الإنفاق توزيعًا أوسع نطاقًا، ولا بد أن يكون اقتصاد الإنتاج الذي يؤدي إلى تحديد العمل ضارًّا في نهاية الأمر بالصناعة نفسها؛ لأن معناه في كل الحالات، إذا استثنيت أدوات الترف، إنتاجٌ كثير لمجتمع ضعيف الشراء. والواقع أننا نواجه حالة صناعية لا تنفك تزيد من الإنتاج بفضل اطراد التقدم، غير أنها ما تني في الوقت نفسه تضيق الإقبال على هذا الإنتاج؛ ويلوح أن ذلك هو جوهر المشاكل الاقتصادية الحاضرة؛ ففي العالم من القمح والصلب والفحم والنحاس والمطاط والزيت أكثر مما نتطلب، كما أن لدينا أكثر مما ينبغي أن يكون من السيارات والحواكي وآلات الحياكة والمذاييع، وهنالك إلى جانب هذا حشد من الناس يتزايد، لا هم بذوي العاهات ولا هم أحط من سواهم لنقص طبيعي فيهم، بل هم نفرٌ ساءت ظروفهم بمحض الصدفة، ولا يستطيعون شراء هذا المقدار المتراكم من السلع المخزونة.

وتهبط الأثمان ويقل الإنتاج، ولكن ذلك لا يحل الإشكال؛ لأنه لا يفعل سوى أن يزيد من عدد العاجزين عن الشراء. ويحدثنا رجال الاقتصاد أنه لو استطاعت معجزة أن تجعل كل فرد يستيقظ من نومه فيرى بين يديه أسهمًا صحيحة تدر له مائة جنيه كل عام لانقلب العالم كله، حينًا من الزمن على الأقل، خليةً منتجة تؤجر على عملها أجرًا عاليًا، ولزال ما ينتابنا اليوم من فقر وإعياء. وتشغل مشكلة رد القوة الشرائية لهؤلاء الفقراء الجدد — هؤلاء الفقراء المحدثين الذين أوجدهم الاضطراب الاقتصادي — عددًا عظيمًا من جبابرة العقول العبقرية، ولكن نتائج أبحاثهم يعوزها الإجماع والتثبت، على أنهم متفقون جميعًا في الفكرة العامة.

وتؤكد إحدى المدارس الفكرية أن الإنتاج الذي يضع الكسب نُصب عينه هو أسُّ البلاء، وإنه لكذلك بالإضافة إلى أسباب أخرى؛ وتلك هي الفكرة الأساسية للمذهب

الاشتراكي. ولكن القضاء على الإنتاج الذي يعمل للكسب لا يمكن أن يتم بين طرفة عين وانتباهتها؛ لأن الحياة الاقتصادية الحديثة كلها قائمة على هذا الإنتاج الكسبي، وأما المجهودات المشروعة التي تبذلها الروسيا السوفييتية لإنشاء حياة صناعية على أسس جديدة بضربة واحدة ثورية سريعة، فلا تفعل سوى عرضها للمشاكل المعقدة التي يقتضيها مثل هذا العمل؛ فطبقة الزرَّاع كلها على اختلاف درجاتها مجمعة على مقاومتها، مع أن هذه الطبقة ما تزال هي السائدة في النوع البشري، وكذلك لا تُرْضي هذه الأسس فريق المغامرين، وهو أقل عددًا من طبقة الزرَّاع، ولكنه أكثر منهم نشاطًا وأشد تأثيرًا. ولقد بيَّنا كيف نستطيع أن نخفِّف كثيرًا من وطأة التقلب الذي يطرأ على مشروعات الأعمال إذا أخضعنا تدريجًا مالية الأعمال لرقابة علمية، ولكن ذلك الإخضاع بطيء كثير التعقيد، وهو يُفسِح لنا الأمل للخمسين عامًا المقبلة أكثر مما يفسحه للغد القريب، ولن تنقطع إبَّان ذلك إضافة عدد جديد إلى المتعطلين.

ومن وسائل العلاج المؤقتة تحديد ساعات العمل، وتخفيف الضغط عن سوق العمل من كلا طرفيه، بمنح المعاشات للكهول ورفع سن مغادرة الدراسة، وزيادة الأجور زيادة مقصودة على غرار ما يصنع فورد، بحيث نرفعها فوق مستوى التنافس، بل إن هذه الوسائل العلاجية لأدوم من أن تكون مؤقتة، فيستطيع العمال الذين يزاولون أعمالهم أن يبتكروا حاجات جديدة إذا ما ارتفع مستوى عيشهم؛ وهذا قد يستخدم عددًا من المتعطلين فيعملون في صناعات جديدة ويصبحون بدورهم شارين، وبذلك يعود الطلب إلى الزيادة، ولكن مثل هذا التدبير لا يكفي وحده لوقف ما يجري اليوم من قصر الصناعات المنظمة الدقيقة على عدد من العمال يتناقص، ولكنه يزداد كفاءة فيزداد أجرًا، وفضلًا عن ذلك فإن روح التنافس الدوري التقليدية تقوم في وجه تطبيق هذه التدابير تطبيقًا قويًّا رغبة في تقليل ساعات العمل وسَحب الأيفاع والكهول من ميدان العمل؛ إذ كثيرًا ما يُحْتَجُّ بمثل هذا الاعتراض المميت: «هذا التصرُّف من شأنه أن يضعفنا أمام المنتجين الأجانب». ومما حَدَّ تقدُّم العمال في إنجلترا حالة العمال في الهند ومصر والصين؛ إذ ليس هنالك حتى اليوم سلطة عالمية تهيمن على ظروف العمل باعتباره مشكلة واحدة تشمل أرجاء العالم كله.

وترى مدرسةً فكريةً أخرى تلح في النداء بمذهبٍ معناه من الوجهة العملية توزيع القوة الشرائية بين المتعطلين في صورة مُقَنَّعة من الأشغال العامة، فينبغي أن تُفرض الضرائب على الطبقات الموسرة سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر، فتتضخم العملة

لنتمكن من تجديد شامل للدُّور كلها، وإعادة تخطيط المدن والريف، وإنشاء الطرق والجسور والمواني والمتنزهات والمدارس والمستشفيات الجديدة، فلن يحاول أحد أن يدبِّر لنفسه كسبًا من هذه الأعمال؛ لأن الكسب هنا للمجتمع كله، وما دمنا قد سلَّمنا بأن المجتمع الحديث يجب أن يعين فقراءه ليبلغ بهم حدًّا معينًا من الرفاهية، فواجبه إذن — هكذا يقولون — أن يهيئ لأكبر عدد ممكن منهم العمل وقوة الشراء بمثل هذه المشروعات العامة العظيمة؛ ولن يقف الأمر عند حد المشروعات نفسها، بل سوف تكون هذه المشروعات بمثابة الحافز لغيرها من الأعمال، وبذلك يزداد مجموع الثروة في المجتمع، وستستتبع القوة الشرائية التي يظفر بها مَن تستخدمهم الدولة على هذا النحو عودة النشاط الصناعي بصفة عامة، فإذا زاد العمل حصرت الدولة نطاق أعمالها، وإذا قَلَّ أضافت الدولة نشاطًا جديدًا فيما تقوم به من أشغال وزينات عامة، تلك هي الخطة التي وضعها فُسْتَرْ وكاتْشِنْجِنْر في كتابهما «سبيل الوفرة» الذي نشرته شركة أمريكية، وستصدم هذه الاقتراحات كلها عقول مَن ورثوا النزعة الفردية المتخلفة من عهد فكتوريا، نعم إنها ستصدم أساطين الاقتصاد صدمة عنيفة، ولكنها ستصادف قبولًا، على أنها نتيجة طبيعية، عند الأنماط الجديدة من رجال الأعمال والمصارف والموظفين العموميين، الذين تربَّوا تربية علمية، والذين يلوح أنهم يزحزحون رجال الأعمال من الطراز العتيق المطبوعين على الشراهة في تحصيل المال، عن تملك زمام أقدارنا الاقتصادية في خطًى وئيدة ثابتة.[١]

ولسنا ندري حتى اليوم في شيء من التفصيل إلى أي حد سار العالم الذي نعيش فيه في توزيع الطعام والمرافق بين المنتجين المتعطلين، وإلى أي حد سار في توزيع القوة الشرائية فيما يعطيه من معاشات وإعانات، ثم إلى أي حد نركن إلى المشروعات العامة في إنقاذ البطالة، فلا يزال أمامنا جمْع الحقائق وتنظيمها، غير أن ما لدينا من الحقائق اليوم فيه ما يدهش له الكثيرون، ولنتذكر أنه إذا أمكن أن يُقال شيء دفاعًا عن التسلح فذاك أنه يوزع مقدارًا كبيرًا جدًّا من القوة الشرائية بين مهرة العمال والرجال المحنكين الصالحين الذين لولا ذلك للبثوا محرومين من العمل؛ فلو أننا أخذنا بنزع السلاح من العالم فجأة

[١] يستطيع القارئ الشغوف بهذا الموضوع أن يتوسَّع في هذا الجانب بمطالعة مطبوعات Pollac Foundation وعنوان الدار: Newton 58. Mass., U. S. A.، وقد يجد كذلك أن كتاب ف. هندرسون وعنوانه The Economic Consequences of Power production ملهم وباعث على التفكير.

لجاز أن تزيد مشاكل العالم الاقتصادية زيادة عظمى، ما لم تَقُم على الفور مشروعات واسعة لبناء المساكن وإنشاء وسائل النقل وتبديل عنيف في معدات الحياة في المدن. وإن التفكير فيما عسى أن ينجم من نزع السلاح لَعَقَبَةٌ مِن أغمض العقبات التي تحول دون زوال الحروب، وسبب من أسباب كثيرة تجعل الرغبة السلبية في السلام عديمة الجدوى، فلن يقتدر الناس على وقف الاستعداد الحربي إلا إذا نشأت لهم بدل ذلك مشغلة أخرى.

فالظاهر إذن أن زيادة الأعمال الإنشائية العامة أو ما تشبه العامة في أنحاء المعمورة كلها شرط لازم لنشر السلام في العالم، وللتحكم في البطالة والفقر وحصرهما في دائرة أضيق، فلا يقف الأمر عند حد «استطاعة» الإنسان أن يرسم لنفسه عالمًا جديدًا وأن يخرجه إلى حيز الواقع، بل إن ذلك «واجب» وإلا سحق الاضطراب السائد حياته وما فيها من دوافع؛ فإما العمل والثروة وإما حلول الكارثة، وهذان وحدهما وجَّها حياته، ولا بد للنظام القائم أن يتحور فيتخذ صورة المشروعات الجمعية المنظمة وإلا اندكت قوائمه، ونحن لا نخبط في هذا القول خبط عشواء، ولكنه نتيجة واضحة مؤكدة للحالة التي بسطناها بين يدي القارئ.

ولقد صاغ أمريكي معروف من رجال الأعمال هذه الآراء التي نقترحها في عبارةٍ يزيد معناها لو تناولناها بالشرح؛ إذ قال: إن النظام القائم الذي يسوده حافز الكسب والذي تواضعنا على تسميته بالنظام الرأسمالي قد تولَّد عنه الإنتاج الكبير، وهو أقدر نُظُم الإنتاج، وعليه أن يحل مشكلة «الاستهلاك الكبير»، ولا تكاد هذه العبارة تحمل في ذاتها معنًى أكثر مما تدل عليه لفظة «التعقل» التي استعملها المرحوم اللورد مِلْشِتْ ليعارض بها فكرة «التوطن»، ولكنا لو أضفنا إليها الفكرة التي تجري مجراها من حيث المعنى؛ أي فكرة الشراء الجمعي للمواد اللازمة للحياة في عصور السلم وعهود الحرب على السواء، لألفيناها خصبة جمة الفائدة باعثة على التفكير، وسنرى فيما بعدُ كيف عمل شراء الأسلحة شراء جمعيًّا في نصف القرن الأخير على زيادة شراء الأسلحة، وليس هنالك سبب ظاهر يمنع أن تُتَّخذ فورًا طريقة شبيهة بهذه في تجارة أدوات العمارة والنقل في نطاق أوسع، حتى نعالج هذا الكساد المربك للحياة الاقتصادية. ولقد كان بناء الكنائس في العصور الوسطى، كما أشرنا فيما سبق، صورة من الشراء الجمعي، وفي مقدورنا أن نحوِّل تجديد الطرق (كما يحدث الآن في بريطانيا العظمى مثلًا) وتجديد نظام النقل كله تجديدًا شاملًا إلى مشروعات جمعية مشتركة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل نستطيع فضلًا عن هذا أن نتعمد إعادة بناء مدن كاملة، فنمدها بالوسائل الصحية والمرافق العامة

الحديثة، وأن نمضي في تجديد الآلات الصناعية العلمية، وأن نخلق كل وسائل الاستثمار في الريف خلقًا جديدًا بحيث يدر محصولًا وصحة وسعادة، فإن كنا نستطيع أن نشيِّد السجون الفخمة والملاجئ من مواردنا المشتركة، فلماذا لا نبني لعامة الناس أحياء فسيحة للسكن حتى نحول دون أن يكونوا من الساخطين المجرمين؟ إذا كنا نهيئ للتأديب وسائل الراحة فلماذا لا نُعِدُّ وسائل الراحة الوقائية؟

وليس ثَمَّ ما يدعو إلى انتقال ثوري عنيف لنبلغ هذه الحالة الاقتصادية الجديدة؛ فقد جُرِّبت فعلًا فكرة الشراء الجمعي في معاونة المنتجين الخاسرين، وإذن فليست بالفكرة المبتدعة، وهذا نفسه ما حدث في البن البرازيلي والقمح الكندي حين أُلقي على عاتق الجميع خطر الخسارة، الخسارة الحقيقية التي تنجم من السوق المكتظة؛ فهذه أمثلة للشراء الجمعي يُقصد بها إلى إنعاش السوق، فإن لم تكن أمثلة جد موفقة فقد يمكن أن يتم شراء جمعي كهذا لفائدة المجموع، وحينئذٍ لا نتعرض لخطر الخسارة؛ وأما ما يُتَّبع الآن من أساليب الشراء والتوزيع فهو في حقيقة الأمر مرن إلى الدرجة القصوى وقابل لتعديل لا حد له يسير به نحو التقدم، ولكن مثل هذا التعديل يتطلب لإتمامه تغييرًا عظيمًا جدًّا في الروح التي تسود دوائر المال والصناعة، ونهضة عامة في ذكاء المجتمع وقوة فكره، ويكاد ذلك يتضمن بالضرورة بعض التدابير المعينة لتضخم العملة، وهو خطر على الجماعات كلها إلا ما كان منها غاية في حسن التعليم والنظام، وهذا أمر مرهون برفع مستوى التعليم في كل هذه الشئون.

ولا ينبغي للقارئ المبتدئ في أبحاث الاقتصاد الحديث أن يتصور أن في اقتراح استخدام الناس استخدامًا جمعيًّا لإعادة تشييد المدائن وما إليها من المشروعات العظمى شيئًا جديدًا، أو أن فيه ما يخالف الآراء الرجعية؛ وهنا أعود إلى كتاب «بعض العوامل الاقتصادية في الحياة الحديثة» لمؤلفه السير جوزيا ستامب فأراه يقتبس قولًا من الأستاذ «لثابي» ويوافق عليه وهو: «إذا استثنيت بناء أو بناءين في لندن وجدت هذه المدينة بحاجة إلى إعادة البناء من أقصاها إلى أقصاها، ولم يحدثنا كاتب من كتَّاب الاقتصاد حتى اليوم كم ننفق على تجميل المدن، وما إذا كانت المدينة الجميلة بابًا من أبواب الاستثمار أو ضربًا من ضروب الإسراف.» وأنتقل من هذه الصفحة المشرقة التي خطَّها السير جوزيا ستامب إلى صحيفتي اليومية فإذا بي أطالع بها نبأ بأن في بريطانيا العظمى مليوني متعطل، يتقاضى معظمهم إعانة ليعيش عيشة شقية بلا عمل، ثم أشير بعد هذا إلى رسالة من الأستاذ «مايلز ووكر»، وهو أستاذ في الهندسة الكهربائية ومخترع ممتاز، أنشأ مع بعض

أصدقائه مشروعًا وهو مشروع معقول جدًّا لو غضضنا النظر عن نفسية المجتمع الذي ينشد الكسب في عمله، مؤداه أن يُستخدم المتعطلون في سد حاجات المتعطلين، ولا نحسب أحدًا يزدري رأيًا رآه مراقب شركة من شركات الخطوط الحديدية الكبرى في إنجلترا، ورآه رجل ظفر بجائزة نوبل في الطبيعة، وذهب إليه الأستاذ مايلز ووكر، نقول إن رأيًا رآه أمثال هؤلاء لا يمكن أن يُعَدَّ سبحًا في عالم الخيال، وأنه نظري؛ لأن هؤلاء جميعًا من رجال الواقع الذين يُعتَد بآرائهم، وهذا تفكيرهم؛ فمن رأي هؤلاء الثقات أن معالجة البطالة وسائر ضروب الفقر ممكنة، وأن ذلك ليس مجرد قول نظري بل هو رأي عملي مستقيم. فإذا أعدنا النظر في مناشط الإنسان لا ينبغي أن نهمل هذا الرأي.

الفصل الثامن

محاولة الروسيا السوفييتية محو الفقراء والأغنياء على السواء[1]

تحاول روسيا السوفييتية في الوقت الحاضر أن تعدِّل توزيع الثروة بحيث يسير وفق طرائق الإنتاج الحديثة، وهي تسير في محاولتها سيرًا جريئًا حقًّا، ولقد سبق لنا أن درسنا بعض جوانب هذا المجهود الجريء الذي يبذلونه في شئون الإنسانية، فلا نزاع في أنه مجهود يدفع بنا إلى الأمام؛ ففي الروسيا فكرة حديثة جدًّا تنشد غاية من التنظيم أعلى وأدق مما شهده العالم حتى اليوم، وهو نظام يُفرَض على الناس فرضًا في إقليم فسيح من الأرض لا يزال جوهر الثقافة الجارية فيه مشوبًا بروح الثقافة في العصور الوسطى، ولا يزال كثير من نظم الصناعة الأساسية الهامة عند مرحلة بدائية، ولكننا لا نستطيع حتى اليوم أن نجزم كم أصاب هذه المحاولة من التوفيق. وإنها لمحاولة تجري في وجه العداوة التي تبديها الحكومات الأجنبية، وفي جو من عدم الثقة يثيره العالم أجمع؛ وكان لزامًا

[1] كتاب «مشروع الخمس السنوات في الاتحاد السوفييتي» لمؤلفه G. T. Grinko مرْجع ثقة، وهو رسمي إلى حد كبير؛ وكتاب «مشروع الروسيا في خمس سنوات» لمؤلفه Michael Forbman واضح مبني على الطريقة العلمية في الحياد، شأنه في ذلك شأن سائر مؤلفات هذا الكاتب، وهو يهدي القارئ سواء السبيل؛ وهنالك كتاب غاية في الجودة عنوانه: «المشروع السوفييتي للسنوات الخمس» لمؤلفه H. R. Knichbocker، فإذا أراد القارئ العادي أن يطالع صورة واضحة للحياة الإنسانية خلال مراحل هذه التجربة الفريدة في إعادة البناء الاجتماعي، فخير ما يقرؤه كتب Maurice Hindus، وهي: «الأرض المحطمة» و«اقتلاع الإنسانية من جذورها» و«الخبز الأحمر». وهنالك كتب كثيرة غاية في الجودة واللذة، كما نجد سيلًا جارفًا من مؤلفات كتَّاب سطحيين من الطبقة الدنيا عن مجهود الروسيا، ولن نحاول هنا أن نحكم على مؤلفات هؤلاء الكتَّاب، ولكنا نشهد ببراعة أولئك الذين أثبتنا أسماءهم لأننا انتفعنا بهم نفعًا جزيلًا.

في كل مرحلة من مراحل السير أن يواجه المتحمسون المغامرون الذين قبضوا على زمام الروسيا بعد ما أحدثته الحرب الكبرى (١٩١٤–١٩١٨م) من إعياء وفوضى اجتماعية، صعوبةً ناشئة من عجز الناس عن الفهم الصحيح ومن فساد الهيئة الإدارية.

ولقد بحثنا في المطلب الثامن من الفصل الرابع[٢] محاولة الروسيا أن تتحول بخطوة واحدة من الزراعة اليدوية إلى الإنتاج الزراعي الحديث في فسيح ضياعها، ولكنا لم نذكر حينئذٍ إلا قليلًا جدًّا عن التقدم الصناعي في الروسيا السوفييتية، غير أنا تنبَّأنا بكثير من الوسائل التي رأيناها ممكنة لترقية ظروف العمل القائمة في دول المحيط الأطلسي، وإنه لمن العسير أن نجزم إن كانت الروسيا السوفييتية تغامر في إقدامها وتسير سير البطولة الملهمة أو أنها متهورة متزمتة، فلم يشهد التاريخ مثل هذا التقدُّم السريع؛ إذ حاولت أن تخلق نظامًا اقتصاديًّا شاملًا يجعل ما يربو على مائة مليون من الأنفس تاجرًا واحدًا في بيعه وشرائه، على أن يسير ذلك جنبًا إلى جنب مع نظام سياسي هو من أشد النظم السياسية اضطرابًا، ودون أن يكون لديها شيء من وسائل المدنية الراقية، وبغير أن تبيح حرية النقد والرأي، بل إنها في الحقيقة تستخدم من وسائل الإرهاب حتى يومنا هذا أشد ما عهدناه وحشية وغلظة؛ إنها تحاول أن تمحو الشراء الفردي الذي ما يزال عامًّا سائدًا في مدنية العصر الحاضر، وما يزال متَّبعًا في كل السلع إلا أدوات الحروب والطرق الرئيسية وشئون التعليم، وفي قليل غير ذلك من الحاجات المشتركة؛ فأساليبها الاشتراكية عقيمة، كما يقول نِكَرْ بُكَرْ، ونظامها طراز جديد من الدولة الرأسمالية،[٣] إذ جعلت الدولة كلها شارية وبائعة، فتشتري الآلات وتستورد حاجات العيش على صورة جمعية، ومهما يكن لهذا المجهود من نتائج فلا بد من التسليم بأن هذه التدابير التي تتخذها تحوي دروسًا قيمة وأمثلة ونُذُرًا؛ ويسير النظام الاقتصادي في العالم كله سيرًا وئيدًا ثابت الخطى شطر الغاية التي تنشدها حكومة الروسيا في حماسة وتسرُّع وغلظة وسوء، على الأقل فيما نراه من تناقض اقتصادي بين زيادة الإنتاج ونقص قوة الاستهلاك، ذلك التناقض الذي ينشأ من نظام الرأسمالية؛ فإذا أمكن لدول المحيط الأطلسي أن تمضي في سبيل ممهدة مطمئنة تجاه الغاية المشتركة؛ أعني تجاه إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية على خطة مرسومة مدبَّرة يزول فيها حافز الكسب ويملأ مكانه حافز الخدمة، وتُوزع

[٢] يشير الكاتب إلى الفصل الرابع من كتاب «عمل الإنسان وثروته وسعادته»، فليراجعه مَن شاء.

[٣] انظر أيضًا كتاب Gide and Rist وعنوانه تاريخ المذاهب الاقتصادية (١٩٢٢م).

فيها السلع على أنها ضرورات مشتركة أكثر منها منح صناعية ومالية، نقول إذا أمكن لهذه الدول أن تسير في هذه السبيل كان ذلك لحسن حظها لا لجدارتها.

ومن أعسر ما يصادف الروسيا السوفييتية من مشاكل هو أنها اعتبرت تقدمها الاجتماعي نظامًا عالميًّا قبل أن يسلِّم الجميع بضرورة رقي الحياة الاقتصادية على أسس عالمية بعشرين سنة، مع أن ذلك التقدُّم كان فكرة أكثر منه خطة، وليس تاريخه المؤلم إلا سلسلة من تصرفات خطيرة هدامة إلى حد كبير، تصرفات كانت تحدث كلما بدا في الطريق حائل مباغت، ولقد أَلْفَتِ الروسيا نفسها منذ بداية الأمر نابية لا تنسجم مع بقية العالم الذي تم فيه الانقلاب الصناعي، كما وجدت نفسها مع سائر الحكومات كلها عدوة صريحة، وذلك لانخفاض مستوى التعليم بها انخفاضًا لا يكون معه مجديًا في تأثيره، ولِما كان ينتابها من انحطاط صناعي بلغ غاية قصوى، فاقتضى ذلك بالضرورة ضمن ما اقتضى من النُّظم المعقدة الشاذة إقامة السدود بين عملتها الداخلية وبين عملة العالم الخارجي، فلقد عملت داخل حدودها على تضخم عملتها تضخُّمًا يؤدي إلى رفع الأثمان، ومن العسير أن نرى كيف نظفر بزيادة في إنتاج الدولة أو في إنتاج الأفراد بغير هذا التضخُّم. ولما كانت عناصر التجديد التي تتضمنها تجربة الروسيا يشوبها شيء من تعصب الجمود، نشأت متاعب لا تنقطع في الدعاية الاجتماعية والسياسية خارج حدودها بما تبذله من مساعٍ لتحمل على الأقل بعض سكان العالم الخارجي أن يعطفوا على أهم آرائها؛ ومن المعقول أن تمضي في دعايتها، بل إن وجودها نفسه ليس إلا مظهرًا من مظاهر الدعاية، وطبيعي ألا تني الحكومات التي تأخذ بمذهب الوطنية أو الإمبراطورية بما يؤدي إليه من تفكك بين الدول والتي ترى في مجهود الروسيا ما يهدِّدها سواء فيما تضربه من الأمثلة أو فيما تذيعه من الآراء؛ نقول إنه طبيعي ألا تني هذه الحكومات عن مقاومة الروسيا مقاومة متصلة، وما أشبه الروسيا بالوليد المعتسر؛ فهي تسير إلى الأمام سيرًا متعثرًا لما يعترض سبيلها من وسائل الدعاية؛ إنها تسحق العمال الناقمين وتقتل الموظفين الضعفاء العاجزين، وإن الآلام والتضحيات المحزنة الهائلة التي يعانيها الشعب الروسي، وما ترتكبه الحكومة المنهوكة من ضروب الخطأ والغلظة والجفاوة والقسوة، وما تؤدي إليه الدكتاتورية المسيطرة فيها من صنوف المظالم والغضبات القاتلة، لا ينبغي أن ينسينا كثيرًا من عظيم مجهوداتها وأعمالها؛ فإن الروسيا رغم كل هذا ترفع لواء التعاون العالمي المحزن، وتقف في مسرح الإنسانية موضع الأمل والرجاء؛ نعم إنها تفعل ذلك رغم جمودها ومقاومتها وعراكها المضني، ورغم ما يعتورها من جنون الوهم وخبل الاضطهاد وحكمها حكمًا إرهابيًّا لا ينقطع.

ومما يعقِّد موقف الروسيا زيادة سكانها زيادة سريعة في الوقت الحاضر، فإذا أخذنا بإحصائياتها الرسمية وجدناها تضيف إلى سكان العالم ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون من الأنفس في كل عام؛ فعلى الرغم من أن نسبة المواليد قد هبطت بها من ٤٦٫٨ في كل ألف (قبل الحرب) إلى ٤٠، فإن نسبة وفياتها قد هبطت من ٣٠٫٥ إلى ٢٢٫٦، وربما فُهِمَتْ دلالة هذه الأرقام على وجهٍ أدق إذا طالع القارئ الفصل الثالث عشر،[٤] ومن الحمق أن نتغاضى عما تعنيه هذه الأرقام من أن مستوى الحياة العائلية قد ارتفع.

فإذا تناولنا بالبحث مناشط الإنسان وجدنا الملايين الكثيرة من الزارعين الذين يحيون حياة الفاقة في الروسيا، والعمال الذين لا يطعمون طعامًا كافيًا ويسكنون في دُور رديئة في مدائنها المقفرة — وفي الروسيا من هؤلاء المزارعين والعمال ما يبلغ مائة وخمسين مليونًا — موضوعًا جديرًا بالعناية القصوى؛ فمهما يكن من أمر رداءة طعامهم وسوء سكنهم في الوقت الحاضر، فإن الإحصائيات الهامة التي أسلفناها تبيِّن أنهم أنظف، وينالون من العناية أكثر مما كانوا عليه في عصور القياصرة، ولا يجوز لبحثنا هذا أن يغفل هذه الملايين.

وكما أن واجبنا في هذا البحث أن نصوِّر الزارع وقد تحطمت حواجز فرديته على مناعتها، لتنشأ رحاب فسيحة للدولة، وأن نصوِّر أسْرته — وقد انفصمت أوثق صلاتها — تدخل في دار من دُور المجتمع، فواجبنا كذلك أن نصوِّر العمال في مصنعهم الحديث الذي اشتُريت معداته كلها من أمريكا وأُقيمت في أرض الروسيا، ينصتون إلى العبارات الحماسية التي يلقيها فيهم وكيل الحزب الاشتراكي ليحتفظ في صدورهم بروح الأمل؛ إنهم فقراء لا يصلحون لهذا العمل الجديد، ومع ذلك إذا أخطئوا أنحى عليهم باللوم القارص وسِيموا عقابًا لا يعرف الرحمة رغم ذلة نفوسهم؛ إنهم يلبسون ثيابًا لا تستر الأجسام، ويأكلون أردأ الطعام، ولا يزال الفقر مخيمًا على كل شيء في الروسيا، ولكن الناس مع ذلك يعملون لم يُنتزعوا من عملهم ولم تصبهم الهزيمة، ولم يسيروا إلى غير هدفٍ كما يفعل المتعطلون المتزايدون في مدنيات المحيط الأطلسي، إنهم يستمدون القوة من حماسٍ يرفرف عليهم، ولا يتعذر أن يُلْهَبَ هذا الحماس حينًا بعد حين فيكون أملًا يملأ الصدور.

وفي مقدور الدول الغربية، وهي أشد ارتباكًا من الروسيا، أن تحل مشكلة الركود الصناعي المعقدة حلًّا متقطعًا آنًا بعد آن، ذلك الركود القائم في غمر من الثروة؛ ولقد

[٤] يشير إلى الفصل الثالث عشر من كتاب «عمل الإنسان وثروته وسعادته».

تكون للدول الغربية اضطراباتها ومشاكلها المحلية في السياسة والاجتماع، ولكنها مع ذلك لا تمضي بكليتها في ثورة اجتماعية كالتي تنبأ بها ماركس؛ ولنذكر أن الموقف الذي اتخذته هذه الدول الغربية من كفاية نفسها بنفسها ردًّا على محاولة الروسيا في هذه السبيل؛ نقول إن هذا الموقف سينهض سدًّا منيعًا يَحُول دون التجديد الشامل المنظم؛ فالروسيا في أمسِّ الحاجة للتعاون مع دول الغرب والأخذ عنها، أما هذه الدول وإن تكن بدورها بحاجة إلى الأخذ عن الروسيا في شيء كثير، فلا ينبغي أن تنقل عنها كثيرًا مما بها، وأعني به سوء الظن بتضحيات الروسيا؛ نعم نستطيع أن نترسم خطاها فيما يمكن فعْله لإشعال الحماسة وما تؤدي إليه تلك الحماسة من أثر، ونستطيع كذلك أن نكوِّن فكرة عما ليس في مقدور الحماسة أن تؤديه بغير وجود فئة متعلمة منظمة لنفسها بنفسها من الدائنين والموظفين والقائمين بأمر الصناعة.

لقد أتينا في المطلب الثامن من الفصل الرابع[٥] على وصف التجديد العنيف الذي أصاب الزراعة في روسيا، ولاحظنا ما يحدث من عسر إذا أردنا تحويل الزراعة إلى زراعة آلية حين يكون الزارعون غير مدرَّبين على الإنتاج الكبير ومزاولة الآلات، ويظهر هذا العسر بصورة مجسمة في المحاولات التي يقوم بها ذلك «الفرد الأكبر» — أعني الدولة السوفييتية — ليخلق من التربة، إن صح هذا التعبير، قوًى صناعية عظيمة حديثة، ولا يستورد من الآلات إلا الحد الأدنى، وقد صوَّر مراسل المانشستر جارديان في موسكو (٢٣ مايو ١٩٣١م) صورة مؤثرة للحالة القائمة هنالك في محاولة الروسيا حديثًا محاولةً جبارة أن تسبق فورد في فورديته من حيث إنتاج الآلات الزراعية في ستالنجراد؛ فينبئنا كيف يزاول الناس الآلات على نحوٍ زري، وأنه قد وقع ستة آلاف حادثة من حوادث العطب في ثلاثة آلاف آلة مدى عشرة أشهر، ومع ذلك فلم يبلغ المحصول حتى اليوم جزءًا من اثني عشر جزءًا من الغاية التي يمكن بلوغها، وهو يقتطف العبارة الآتية من رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى حين قصد إلى ستالنجراد ليبحث عن علة أن مشروع السنوات الخمس لم ينتج نتائجه المرجوة، وليرى السبب في أنه لا يتم من الآلات الزراعية إلا ثلاثة آلاف ليست بالغة الجودة، مع أن التقدير أن يُصنع من هذه الآلات سبعة وثلاثون ألفًا. إن في كثير من التقارير الروسية صراحة عظيمة، وهاك ما كشف عنه رئيس المجلس الاقتصادي ضمن كثير من المشكلات الأخرى:

---

[٥] الفصل الرابع من الكتاب الذي ترجمنا منه هذا الباب.

> ... الحساب ممتنع امتناعًا باتًّا، ومباني المصانع مليئة بالمنتجات المهملة، والفِناء مكدَّس بالأوساخ والمنتجات التالفة، وحضور العمال مهمَل الرقابة، ورؤساء العمال والمهندسون لا يستقرون في مراكز أعمالهم، وتدور الآلات وتقف بغير رقيب، والعناية الواجبة بالإعداد لا وجود لها، والمسئولون عن مجرى الإنتاج الصحيح في الفروع الجزئية لا يباشرون أعمالهم ...

هذه عبارة قالها رجل من أخلص أعوان ستالين وأجدرهم بالثقة، وسنستطيع بعد حين قصير حين نتناول بالبحث تنظيم الحكومة والإدارة في الدولة الحديثة أن ندرك أن هذا التبديد والفوضى في الوسائل التي ترتجلها الروسيا أمر لا مفر منه.

وليست فضيلة البلاشفة الوحيدة هي اعترافهم الصريح بالعسر والفشل، بل إن من شمائلهم كذلك الجرأة والشجاعة العظيمتين في سرعة تغيير الوسائل إذا ما تبيَّن فشلها؛ ففي ٢٣ يونيو سنة ١٩٣١م خطب ستالين في مؤتمرٍ من رجال الاقتصاد في موسكو وأعلن بدء مرحلة جديدة في تجربة الروسيا الكبرى، فقال إن سير التقدُّم قد تعثَّرت خطاه حين امتنع تدفُّق المتطوعين من المزارعين في الأعمال الصناعية، وبصفة خاصة في أعمال الخشب والفحم والبناء والنقل وصناعات الحديد، وعلى ذلك يجب أن يلتزم الريف بتقديم ما يكفي للصناعة من الأيدي العاملة. وذلك على أساس نظام من التعاقد بين المنشآت الصناعية من المزارع الجمعية، وأنحى باللائمة على رجال الاقتصاد الذين «يألمون حنينًا إلى الأيام الخوالي الزاهرة حين كان العمال يتطوعون لأعمالهم» وأنذرهم بوجوب الاعتراف بأن الظروف الجديدة تتطلب وسائل جديدة. ثم مضى قائلًا بأن واجب الاقتصاديين أن يتحققوا أن تسخير العمال ليس كل شيء، فلا بد أن يرتبط العمال بالمشروعات التي تعاقدوا معها، كما يجب أن نواجه «مجرى العمل» بنظام من الأجور المتفاوتة لكي نزيد من قدرة الإنتاج، مع أنه لم يكد يكون هنالك حتى ذلك الحين اختلاف بين ما يكسبه مهرة العمال وغير الماهرين، وعلى ذلك لم يجد العاجزون ما يحفزهم إلى تحسين مواهبهم ولم يَعُد هذا الشر محتملًا بعدئذٍ، فتطلبت الدولة السوفييتية من العمال الجد في العمل والنظام والتنافس، ولم يَعُد في حدود المستطاع أن ينفذ نظام الأجور القائم على احتياج العامل، بل تحتَّم أن يؤجر العامل تبعًا لما يؤديه من العمل جودة ومقدارًا، بحيث تُراعى في ذلك الدقة؛ لأنه من ألزم الواجبات خلق طراز جديد من «المهارة الفنية المنتجة».

وأعلن ستالين أنه لا ينبغي لرجال الاقتصاد أن يخشوا مواجهة الحقيقة، وأنهم يجب أن يسلموا جهرة بأن نظام تجزئة اليوم إلى مراحل ثلاث لم ينجح في كل مكان، وقد اتبع

كثير من المشروعات نظام اليوم المتصل، ولكنه لبث على الورق ولم يُمهَّد له تمهيدًا كافيًا، فواجب تلك المشروعات أن تتذرع بالجرأة وتلقي بهذه الإصلاحات المسطورة على الورق، وأن تعود مؤقتًا إلى نظام اليوم ذي المرحلة الواحدة، كما فعلت مصانع الآلات الزراعية في ستالنجراد، وألا «تعالج الصعاب باللين» فتلقي العبارات الرنانة والوعود الحماسية العقيمة، هذا فضلًا عن وجوب اتباع نظام «الرجل الواحد» في الإدارة في كل مكان، ووجوب انحلال الأعمال الضخمة إلى وحدات صغيرة، فبدل أن يقوم بالإدارة مجلس ينبغي أن يُعهَد بالإشراف إلى مدير واحد فقط في كل جزء صغير من العمل، وأن تقع عليه التَّبِعة كلها في إدارة شئونه …

وحسبنا ما ذكرناه عن المشاكل الداخلية في التجربة الروسية، ولنبحث الآن كيف أثَّر اختلاف وجهة نظرها عن بقية العالم في علاقاتها الخارجية.

في كل قطر أجاز التجارة مع الجمهورية السوفييتية ترى هيئة شرائية تمثِّل «الفرد الأكبر» المارد،[٦] ويكون لها حق المفاوضة في الديون وفي الأمر ببيع المحصول، فهي الممثل التجاري «لشركة الروسيا غير المتحدة».

«ولشركة الروسيا غير المتحدة» خزانة مالية واحدة في معاملة الأجنبي، ونظامها النقدي الداخلي تحميه الحواجز المنيعة لئلا يختلط بنظام النقد في العالم الخارجي، ولكن حاجتها لا تنقطع إلى المال من الدول الأجنبية لشراء الواردات الضرورية الهامة. ومما يبعث على الدهشة ما تبذله من مجهود في تدبير السلع وبيعها مقابل ذلك المال؛ ويصف وليام وَيِتْ (وهو من أول العلماء الذين أوفدتهم جامعة أمريكية — هي جامعة بنسلفانيا — ليدرس الروسيا عن كثب) المجهود العظيم الذي تنفقه الروسيا في إنتاج صادرات يمكن بيعها لتستبدل بها حاجتها من الآلات؛ فهنالك حملات تُعَبَّأ لجمع النفايات — كالمطاط القديم وجذاذات الحديد مثلًا، وهو يروي «أن هيئة البلدية في موسكو قررت ألا ترد الأمانات المدفوعة على زجاجات الخمر إلا إذا أُعيدت القوارير الفارغة ومعها سداداتها» — ومع ذلك لأنهم وجدوا سوقًا خارجية تُباع فيها السدادات المستعملة، «وخُصِّصت جوائز لكل من يقترح صنوفًا جديدة من المنتجات التي يمكن تصديرها، وكان بين تلك الجوائز أحيانًا واحدة هي أشد ما يرغب فيه الناس، أعني الرحلة إلى الخارج.» وهي كذلك تبعث البعوث لاستكشاف البحر الأبيض والتنقيب فيه عن أعشاب بحرية تُستخرَج منها مادة

[٦] يقصد الروسيا باعتبارها كتلة واحدة في الشئون الاقتصادية.

اليود، هذا إلى إجراء التجارب في القوقاز لزراعة الشاي لعلهم يستطيعون أن ينقصوا ما يستوردونه من الصين، أضف إلى ذلك أنهم استبدلوا ما ينبت من القطن في التركستان بالقطن الأمريكي، وترى «الفرد الأكبر» لا يفتأ يتخذ التدابير لرفع نسبة ما يتقاضاه من المال خارج بلاده فيصدر المحصولات كالقمح، بل يصدر كذلك المصنوعات القطنية التي هي من ألزم الضرورات لشعبه داخل حدود بلاده. وعلى الجملة فإن أهل الروسيا يقاسون العناء في جوٍّ من الأمل والحماسة؛ ولسنا ندري حدًّا يقف عنده هذا العناء.

إن كل قطر رأسمالي يَنْشَقُّ على نفسه فيما يتعلق بمعاملة هذا «الفرد الأكبر»؛ فهنالك من صنوف السلع ما تَنْفُقُ سوقه في الروسيا، ومنها ما يؤدي الإنتاج الروسي إلى كساده؛ أما الأولى فهي طبعًا ما تتفق مع مصلحة السوفييت، وأما الأخرى فهي ما تنشأ عن الرغبة في منع التجارة. ويثير «الفرد الأكبر» حربًا شعواء من أجل هذا، ويبدي كثيرًا من العلائم التي تدل على شدة الضغط، ولكنه ماضٍ في طريقه، فإن كان نظام المصنع عنده وئيد السير، فمحصوله الزراعي يفوق التقدير، ولو وُفِّق إلى الكسب من وراء ذلك كما يرجو، لأصبح الروسيا قُطرًا مُصَدِّرًا يؤدي بصادراته إلى كساد المحصولات الزراعية والصناعية في الأقطار التي يقوم اقتصادها على أساس الكسب؛ هذا إلى أنها ترفع بذلك مستوى الرفاهية داخل حدودها كما تقضي على البطالة؛ ذلك هو الهدف الذي تقصد إليه الروسيا بمجهودها، فحتى لو فرضنا أنها لن تُوفَّق إلى قصدها كل التوفيق، فنجاحها الجزئي قمين أن يُحدِث في بلادها تعديلًا واسع النطاق في النظام الاقتصادي القائم في سائر أنحاء العالم، وهذا التعديل قمين بدوره أن يتجه شطر التجديد الشامل في وضع الأساس، وذلك يستلزم من ناحية أخرى توجيهًا في الإشراف، إما طوعًا وإما كرهًا، فلا بد أن يزيد كل فرد من القائمين بالمشروعات تعاونه مع الآخرين، وإلا اضطُرَّ إلى هذا التعاون اضطرارًا. وهنا نعود مرة أخرى فنشير إلى حاجتنا إلى مستوًى عالٍ من التعليم في المجتمع حتى يمكن التعاون الواسع النطاق في العصر الجديد.[٧]

[٧] في كتاب «ستالين» لمؤلفه Isaac Don Levine (١٩٣١م) يجد القارئ شرحًا واضحًا لمشروع الخمس السنوات في الوقت الحاضر، وتحليلًا للشخصية العجيبة التي تكمن وراء هذا المشروع.

الفصل التاسع

الإنسانية بين الإصلاح والفوضى والثورة الاجتماعية

لننظر الآن إلى أي حد دنونا من النظر الشامل لمناشط الإنسان؛ فالمنظر الذي صوَّرناه من قبلُ قد شمل العالم أجمع، ولكنه لا يزال ناقصًا، فلم نُلْقِ حتى الآن نظرة مباشرة لحكومات الإنسان، أو لتربية الإنسان، ولم نُعْنَ إلا قليلًا فيما بحثناه حتى الآن بالفروق بين أعمال الرجال وأعمال النساء في الحياة الاقتصادية،[1] فلقد غضضنا النظر عن الجنس والمرتبة وكثير غير هذين مما كان في العصور القديمة موضعًا للتقديس والولاء؛ فهذا المنظر الذي صوَّرناه على هذا النحو من البساطة إنما يعرض مجموعة عظيمة متباينة مهوشة مضطربة لما يحوي العالم من إنتاج وتوزيع واستهلاك، وزراعة وتغذية، ومصانع ووسائل للنقل وأسواق للسلع، ومتاجر وحوانيت، وأسواق للأوراق المالية ومصارف ممتلئة بأناس مغمورين بالعمل؛ وكل وجه من هذه الأوجه الاقتصادية يُوَجِّه طائفة من الدوافع المعقدة نرمز لها ونعبِّر عنها بالمال في معظم الأعمال العادية من الحياة الاقتصادية، كأن المجتمع قد خاطب الفرد قائلًا: «افعل هذا تكسب مقدار كذا من المال.» لقد نظرنا إلى المال من هذه الوجهة كأنه من الحياة الاقتصادية بمثابة الدماء والعصارة الحيوية في عصرنا هذا؛ فشئون المال ونظام المصارف ودُور المسكوكات وخزائن المال بمثابة الغدد والأعصاب التي تسيطر على عصارة الحياة أو تزيد منها أو تنقصها وتنقيها. ولقد تناولنا بالبحث فوق ذلك كيف يسير النظام القائم، وكيف يعمل المسكون بزمامه على نحوٍ مفكك، حتى رأينا أن أهم ما ينتابنا من عوامل الشقاء هو التطرف في تركيز الثروة والإسراف في

[1] وهذه كلها موضوعات يفرد الكاتب لكلٍّ منها فصلًا خاصًّا في كتابه «عمل الإنسان وثروته وسعادته».

تكدُّسها في أيدي أقلية لا تنفع بل تحول دون التقدم، أقلية حصلت على المال فاحتجزته في قبضة يدها، وهو من جهة أخرى زيادة مروعة في جميع الكائنات البشرية المنهوكة التي لا تجد من الطعام ما تقتات به؛ فلسنا نستطيع أن نقارن الحياة الاقتصادية لكائنات بشرية يبلغ عددها اليوم ١٩٠٠٠٠٠٠٠٠ بحياة جسم حي سليم، ولو اعتبرنا تلك الحياة جسمًا منظَّمًا لوجدناها عليلة، والواقع أنها أقرب إلى أن تكون جسمًا يناضل ليبدو في الوجود، ولكن تعوزه القوة والعزيمة؛ وبديهي أنه جسم بحاجة إلى العلاج، بل إلى العلاج العنيف، ولعله بحاجة إلى عملية جراحية.

ولقد بدأنا هذا الكتاب وقصدنا أن نعرض فيه المناشط المنتجة، فلما دقَّت دراستنا واتسع مداها ظهر التباين بين الأغنياء الذين استولوا على المال وبين الفقراء الذين لا يملكون منه شيئًا، وعندئذٍ فقط، ظهر هذا التباين على الرغم من الخطة التي رسمناها لهذا البحث، تلك الخطة التي قررنا بها أين يقع هذا التباين من المنظر الذي نصوره، فاضطررنا تدريجًا إلى الاعتراف بأنه في خلال خمسة وعشرين قرنًا أو ما يقرب من ذلك توارت نُظُم الحكم القديمة وألوان الاستعباد والاستبداد التي كانت مسلطة فوق البشر، وأخذ يحل محلها تدريجًا سلطان القوة، وذلك لأننا استبدلنا المال بأساليب العنف السابقة، وكانت آخر خطوات هذا التحول، وهي التي وقعت في الثلاثة القرون الأخيرة، أسرع فترات التحول، حتى أصبحت أغلال المال تمتد من الأحراش إلى قمم الجبال، وأصبح الأثرياء اليوم حكامًا أقوياء يسيطرون على البشر ولا يرعون مصالحهم، ولقد بات القلم (وإلى جانبه دفتر القسائم المالية (الشيكات)) أقوى من السيف، وأصبح سِرُّ القوة في القدرة على التنبؤ بمجرى أثمان السلع؛ ويجوز ألا يكون الموسر هو الحاكم الفعلي في العالم، ولكنا لا نستطيع أن نتصور إمكان حكم بغيره، إذا استثنيت الروسيا السوفييتية. وعلى ذلك ترانا لا نتناول بالوصف دولابًا اقتصاديًّا عالميًّا وُضعت له خطة وبلغ من الكفاية حدًّا يصون معه الحياة البشرية ويوسِّع من نطاقها، بل أراني أصف أطرافًا متشابكة متفاعلة من الحياة الاقتصادية لم يُوضع لها تخطيط من قبل، ولم يدركها النظر قبل وقوعها، ولكنها مرتبط بعضها ببعض رباطًا قويًّا، وقد نمَت في القرن الماضي نموًّا سريعًا أشد السرعة، عجيبًا أشد العجب، غير أنها اليوم تسير نحو اضطرابٍ مخيف لم يسبق له مثيل قط؛ فلسنا نعالج نظامًا اقتصاديًّا كما ترى، ولكنه أزْمة حسابية في حياة الإنسان؛ أما ما كنا نرجو له أن يصبح نظامًا اقتصاديًّا عالميًّا فيتهدده الخطر في دور المال اليوم، ولا زلنا يحدونا في أعمالنا الأمل والإيمان بأن العالم لا يزال يُرجى له أن يتمخض عن نظام اقتصادي حقيقي، ولكنا لا نستطيع أن نجزم بهذا الأمل وذلك الإيمان جزم اليقين.

إن التحليل الذي أسلفناه في الفصول السابقة للدوافع الاجتماعية وللنظام الذي يسود العالم من حيث الإقراض، يتيح لنا الآن أن نصف العوامل الرئيسية في الأزمة العالمية الحاضرة في عبارة سهلة؛ فقد ازدادت قوة الإنسان وقدرته على الإنتاج زيادة جسيمة خلال المائة السنة الأخيرة، وتحطمت فواصل المكان على نحوٍ مكَّن الناس من أن يكونوا أقرب وأسرع تفاعلًا بعضهم مع بعض، ولكن لم يحدث إلى جانب هذا تعديل كافٍ في نظام النقد وفي نظام الملكية حتى ليجد الناس عند كل حَنِيَّة من حنايا الطريق عثرات من الحواجز التي تعترضهم، وهم ينوءون تحت عبء الديون التي ما تنفك تزداد قيمتها، كما يقف في وجوههم من الحوائل ما يعوقهم عن بلوغ الموارد الطبيعية بصفة عامة. إن إنتاج الثروة الحقيقية وتوزيعها على أساسٍ يمكن أن يُقال إنه أساس علمي، يعرقله تركيز الثروة المالية في أيدي طبقة قليلة متباينة من أناسٍ طُبعوا على حب التحصيل والكز، وأعني بهم الأغنياء المحدثين الذين لا يقيمون المشروعات إلا فيما يعود عليهم بالثروة، تلك الطبقة التي لم تُبْدِ حتى اليوم ما يدل على إدراكها لما عساه أن ينجم عن هذه الحالة الراهنة المضطربة القلقة من النتائج والأخطار.

لقد جازفنا في الفصل الثامن بتقسيم تقريبي لطبقات الإنسان، نعتقد أنه جليل النفع، فبيَّنا في وضوحٍ بأن الأساس الفكري الذي تقوم عليه طبقة الأغنياء وأصحاب النفوذ كما نعرفهم اليوم إن هو إلا أخلاط من أفكار وميول أنتجتها عقول ساذجة بدائية إلى حد كبير، وإذا استثنيت قليلًا من الأغنياء، وجدتهم لم يفعلوا إلا قليلًا لخلق الثروة التي بين أيديهم، فقد جمعوها جمعًا؛ وحيثما يتسع نطاق العمل أو يلتقي زعماء المال بعضهم مع بعض يبدو اللصوص والحمقى؛ ولا شك أن فكرة الأعمال الإنسانية موجودة إلى جانب فكرة التحصيل، وهي تنمو شيئًا فشيئًا، ولكن لا يغيبن عنَّا أنه إذا لم يكن للشئون البشرية غاية تقصد إليها فإن فكرة الإنشاء تزول، على الرغم من عوامل المقاومة القوية الداخلية الموروثة؛ وكل خطوة نخطوها نحو السيطرة على الحياة الاقتصادية سيطرة تقوم على وضوح الفكر وصفاء الذهن وتعني بصالح البشر عامة، فهي خطرة موجَّهة ضد هذه العوامل الدنيئة التي لا تقتصر على الأغنياء من أصحاب السلطان وحدهم، بل نراها في أنفسنا أيضًا وفي كل مَن له اتصال بالموضوع؛ وهذه الخطوات تتم عادة على نحوٍ زري غامض بطيء، مع أن الموقف الحاضر في حالة تستوجب علاجًا سريعًا لا تنجزه هذه التدبيرات الشائنة البطيئة الغامضة.

إن طبقة كبرى من الفقراء الزائدين عن الحاجة في المدنية الغربية ذات النظام الكسبي لا تفتأ اليوم تزداد زيادة سريعة، والنسبة بين هذه الطبقة وبين مجموع الناس

ترتفع ارتفاعًا مطردًا يحتمل جدًّا أن يقف حائلًا منيعًا دون الوسائل العلمية التي يُراد بها تخفيف ضغط هذه الطبقة. إن ثَمَّ نزاعًا ينمو نموًّا مستمرًّا بين حاجات هذه الطبقة وحاجات الأثرياء، وحاجات هؤلاء أقل تبصرًا وابتكارًا من حاجات أولئك؛ وتميل غباوة الأغنياء أصحاب النفوذ إلى مقاومة المساعي المبذولة لتخفيف عناء المتعطلين ومعارضة صرف الإعانات وما إليها إلى الفقراء، كما تميل إلى عرقلة كل محاولة لتقصير مدة العمل في الأسبوع، ولزيادة عدد مَن يُحالون إلى المعاش، ولضروب القيود التي تُفرض لمنع استخدام الأيفاع والنساء والكهول، مع أن ذلك يجوز أن يستنفد كثيرًا من هؤلاء المتعطلين. أما غمار الشعب في الروسيا فيحدوه الأمل كما يؤكِّد معظم الباحثين، ولكن يلوح لنا أن أغبياء الأغنياء المحدثين يطمعون في تحطيم ذلك الأمل، وسيعمد هؤلاء الأغنياء الحمقى إلى روح الوطنية ينفثونها لبلوغ مأربهم، نعم سيعمدون إلى التنافس الدولي الذي يقوم على كواهل العمال وعنائهم، وسيتخذ الأغنياء من ذلك ذريعة يبررون بها صنوف القيود والحرمان التي يفرضونها على الطبقة الدنيا فرضًا يميلون إليه بالغريزة، مع أنه حمق لا حكمة فيه. إن مقاومة الأغنياء، الذين جاءتهم الثروة بالصدفة أو بالمغامرة، لإصلاح شئون التبادل وتعديلها إصلاحًا علميًّا، نقول إن هذه المقاومة للإصلاح سوف تستمر على مرأًى ومسمع من الطبقة المحرومة من عملها، وسيعمل ذلك على ازدياد العداوة الطبيعية القائمة بين مَن يملكون ومَن لا يملكون؛ فلن تنفك دور السينما، والصحف السيارة، وسائر الوسائل المتزايدة تعرض أمام أبصار مَن لا يملكون من حطام الدنيا شيئًا صورًا جلية واضحة تبيِّن لهم تفاوت الحظوظ بين الأفراد؛ هذا إلى أن العقيدة التي كانت تذهب إلى أن خضوع الفقراء لطبقة الأشراف الأثرياء والسادة مفروض بالقدر، أقول إن تلك العقيدة تنبذها العقول شيئًا فشيئًا، على الرغم من أن الفئة الخاملة من الموسرين المحدثين تبذل كل وسعها للاحتفاظ بها وبذلك يزيدون من الأسباب التي تستلزم زيادة الميل إلى الحرب بين الطبقات.

فهل يمكن أن تتمخض الثورة في النزاع القائم بين فريقي الأثرياء والفقراء، عن فئة قوية لها من الإرادة والذكاء ما تشرف به على النظام الاقتصادي الحديث المعقَّد؟ إن هذا سؤال لا بد منه حيال ما يتهددنا من تنازع الطبقات.

وليس من المعقول بغير شك أن يُنتظر من أناس حرمهم الأغنياء ذوو السلطان دقة المعرفة والتعليم، وليس لهم تجربة يعلمون بها كيف تُدار الحياة الاقتصادية أن يفهموا قوى الإنشاء في الدولة الحديثة أو أن يعطفوا عليها. إن الفقراء، والسوقة منهم على نحوٍ

أخص، قد ورثوا كما ورث الأغنياء بعض آثار النفسية الزراعية الضيقة معدلة بعض الشيء، ويحتمل ألا يكون رد الفعل عندهم في جوهره رغبة في الإصلاح بقدر ما يكون مقاومة حمقاء يوجهونها نحو الأغنياء، كما يوجهونها نحو أساليب الإنتاج الحديث وآلاته، ونحو نظام المجتمع ووجهة سيره؛ فلسنا نتوقع منهم أن يراجعوا أو يصلحوا نظامًا لم يُتِح لهم قطُّ أن يفهموه؛ لأن ذلك فوق مستطاعهم ما دام تعليمهم على حالته الراهنة، ليس فيه آراء عن الإنشاء أو الإدارة للأسباب التي أسلفنا الإشارة إليها. وعلى ذلك فهم أميل إلى إظهار الرغبة في عرقلة النظام القائم وتحطيمه جملة واحدة، منهم إلى الرغبة في إصلاحه، إنهم يحيون على هامش الوجود حياة قذرة مضطربة شائنة، وتلك في رأيهم هي النظام القائم؛ ولذا تراهم يصرحون «بأن أية حالة أخرى خير من حالتهم الراهنة»، وفاتهم أن نُظُمًا أخرى كثيرة قد تكون أسوأ من النظام السائد.

فإذا نجحت الروسيا السوفييتية وازدهرت حالها، بل لو تمكَّنت من دوام وجودها واستطاعت أن تبدو في مظهرٍ من النجاح المعتدل، ستزداد هذه الرغبة في الثورة التي لا بد من وقوعها في شعوب المحيط الأطلسي، ويجوز أن تشتد المقاومة نحو أصحاب الأملاك لما يستولي على الناس من ذعر، قد يحدث هذا وقد تخف هذه المقاومة بفضل بصيرة نافذة يُؤتاها بعض الأثرياء فيرون ضرورة الإصلاح والتضحية الاقتصادية العظيمة. ولسنا ندري إلى أي حد سيرضى الأغنياء وأصحاب السلطان أن يفتحوا أعينهم ليروا حقيقة الأمر ويأخذوا بزمام الأمور، وإلى أي حد سيقنعون بالمقاومة والتعصب. نعم لا نستطيع أن نتكهن بهذا أو ذاك إلا بعد وقوعه، وعلى الأمر الواقع منهما سيتوقف كل ما قد يحدث من رقي أو انحطاط، ولا سبيل إلى الشك في أن الإصلاح سيلقى بعض المقاومة، وليس لدينا الإحصائيات التي تدلنا إلى أي حد بلغ الموسر الحديث من التهذيب، وإلى أي حد لا يزال عند الآراء البدائية؛ فأما الساذج من هؤلاء الموسرين فسيكتفي بالتعصب والمقاومة حتى يثور سفلة الناس وهم كثيرون، وما دامت هذه الفئة الساذجة موجودة بين الموسرين فلسنا نرتاب في أنها ستكون سببًا فعالًا في إثارة الفوضى والشغب في العالم بعد استثناء الروسيا، ونحسب أن ذلك سيدوم لبضع عشرات من السنين؛ فسيندفع الموسر المأفون إلى استخدام امتيازاته كلها التي يستمتع بها في المجتمع، من قضائية وإدارية وحزبية، وسيدفعه إلى ذلك حرصه على مالِه المجموع لعله يصون هذه الأكداس الوضيعة بين يديه، وسيمضي في استخدام نفوذه كله ليضغط على عوامل المقاومة، إلى أن يجيء اليوم الذي تسود فيه روح الخدمة العامة والنظام السياسي الصحيح، وعندئذٍ لا يتمكن من

بلوغ مأربه؛ ولكن إن حدث هذا فلا يلبث أن يطفو على سطح المجتمع فئة من اللصوص الذين لا يختلفون عن هؤلاء الموسرين السذج في شيء، وسيلجأ أولئك اللصوص إلى وسائل العنف المرذول، وسينشدون حاكمًا قويًّا يبسط سلطانه على الناس ويتزعم الشباب وينظم صفوف المعارضين الناقمين وما أكثرهم، فضلًا عن الحمقى من الموسرين، وسيعمد أولئك الطغاة مع مَن يتبعهم من الملايين إلى تقويض النظام والقانون اللذين تكوَّنا على مر الدهور؛ وهنا سيجد العاقلون المصلحون أنفسهم بين ألسنة من نيران الغفلة والخرافة والفزع وتخاصم الطبقات، ولكنهم سيحاولون وهم في جحيم هذه العوامل أن يقيموا دعائم العالم الحديث؛ ونحن إذا أنكرنا رأي الأستاذ سودي بأن الموسرين يميلون إلى الشر بصفة عامة، فلن نستطيع أن ننكر أن كثيرًا من الأغنياء والمغامرين الأشداء يتصف بالخمول، وينجم عنه الخطر الشديد كما كانت الحال في أسرة رومانوف الزائلة.

ولن يسعنا إلا الاعتراف بأن المدنية المادية قد يُصاب سيرها بالجمود بل بالتقهقر خارج حدود الروسيا البلشفية تقهقرًا لا يقل خطرًا عما حدث بين عامي ١٩١٤م، ١٩١٨م بل يزيد؛ ولئن كانت ثقة الناس بالعدالة العامة، أعني بالقانون، تنمو فهي تنمو نموًّا بطيئًا تُدْرَك خطاه، فإذا زالت هذه الثقة انحطت الحياة الإنسانية عما هي عليه الآن، فإن لم يفرض القانون احترامه على الناس يصبح الخارجون عليه أبطالًا، والناس إذا لم يروا في القانون سبيلًا إلى السعادة جنحوا إلى تحطيمه، فإن حدث هذا جاء يومٌ تسطو فيه على الأثرياء عصابات من اللصوص تستدر عطف الناس، وساد الحكم الدكتاتوري وكثُر مَن يزعمون أنهم منوطون بتخليص الشعوب، وعندئذٍ ترى اللصوص والساسة من طبيعة واحدة، ويتعذر قيام حكومة ثابتة متزنة، وصيانة الحرية العامة في الرأي والابتكار.

ولقد قام فعلًا في مختلف أنحاء العالم دكتاتوريات قد لا تكون مشروعة، قامت بسبب العداوة بين الطبقة العليا من الأغنياء الجاهلين ذوي النفوس الوضيعة، وبين الطبقة السفلى من غمار السوقة الجاهلة الوضيعة؛ والمعهود أن الأغنياء وأصحاب السلطان من المحدثين والقدماء على السواء، هم الذين ينشدون الدكتاتورية الحربية لأنفسهم ولبلادهم، ولم يشذ في هذا إلا الروسيا التي سارت في اتجاه آخر؛ إذ استبدت بالسلطة عامة الناس (أو قد يكون ستالين اسمًا يصح أن يُطلق على هذا الكائن العجيب؛ أي على عامة الناس)، وتستند الدكتاتورية في كثير من الحالات على نظام معيَّن كالفاشست في إيطالية والاشتراكية في الروسيا، وفي حالات أخرى ترى الدكتاتورية صورة من السطو الصريح، فإن ما يتبعه ستالين من التشدد في إبعاد منافسيه وناقديه يحصر الرقابة الحزبية في الروسيا حصرًا يحولها استبدادًا فرديًّا في وقت قصير؛ وفي الصين نظام اسمه «كومنتانج» يحاول بكل

فروعه وذيوله أن يكون معقول الدعائم، وأن يستند إلى أساس فكري وطني إنشائي تجاه اللصوص المغامرين وتجاه الاستثمار الأجنبي الذي لا يعرف الرحمة.

وفضلًا عن هذه المظاهر الكبرى لعدم المساواة، وما نراه من السيطرة على أمم ومناطق بأسْرها، فإن هنالك تحويرًا ظاهرًا شاملًا يجري في أرجاء العالم كله ويتناول وجهة نظر الناس إلى الإجرام، وأساس هذا التحول شك يتسع مداه (عند الجماعات التي انتُزعت منها أملاكها) في النظام القضائي القائم من حيث الروح والغاية، ولا يرجع ذلك إلى زيادة في إجحاف القانون، بل إلى نقد الرجل العادي الذي ازداد حدة وقلَّ استسلامًا. والواقع أن القانون لم ينحط، بل تقدَّم، عما كان عليه، غير أنه لم يتقدم بنفس السرعة التي سارت بها زيادة الشك والقلق؛ فترى الرأي العام لا يؤيد ما يترتب على القانون لأن عامة الناس لا تفهمه ولا تشترك فيما يطرأ عليه من ألوان التعديل؛ ومما يلاحظ أن القانون لا يقوم بدعايةٍ يثبت بها أنه سائر مع العصر الحديث، مع أن هذه الدعاية واجبة؛ نعم واجب القانون أن يستبعد أردية القضاة وشعورهم المستعارة وثيابهم المزركشة، ويخرج من أبنيته القوطية الخادعة ووقاره المصطنع، وأن يبرز أعماله في وضح النهار، واجب القانون أن يساير الأفكار الحديثة السائدة في المجتمع، وأن تكون مشكلاته التي يُعنى بحلها هي نفسها المشكلات التي تقع في الحياة السائرة. ومن العبث ألا يعلن القضاء عن شيء يمتع جمهور المعاصرين سوى الحوادث الجنائية.

إن عامة الناس تفقد شيئًا فشيئًا إيمانها القديم بأن النظام الاجتماعي كما يمثله القانون في مصلحتها، وكذلك تفقد ثقتها في قيمة المال وفي أمانة المصارف، وفي ضمان أي ضرب من ضروب الادخار والاستثمار، وقصارى القول أن الناس يتخلصون من أوهامهم فيما يتصل بالنظام الاجتماعي، تلك الأوهام التي لبثت تلعب بعقولهم طوال العصور حتى يومنا هذا؛ فما أشد وما أسرع ما يتعرض له الناس من فقد الثقة واضمحلال الحياة الشريفة المطمئنة بسبب المظاهر الحديثة لاضطراب النقد والإقراض؛ ويميل تقلب قيمة النقد بعامة الناس إلى العقيدة بأن الحكومات تستطيع الغش بل تريده، وحينئذٍ يحاول كل إنسان الغش والسلب كلما مكَّنته من ذلك شجاعته وقدرته، وبين الناس رأي يذيع، مؤداه أن استلهام المرء لضميره ضرب من الغفلة، كما شيع بينهم ضروب المخاتلة. وعلى الجملة، فإن المَثل الأعلى للأخلاق الاقتصادية قد تقوَّضت أركانه.

كان لزامًا علينا، ونحن نبسط هذه الصورة الشاملة لحياة العالم الاقتصادية والاجتماعية، التي ما تنفك توسِّع من نطاقها، أن نتناول هذه الدلائل والعلائم التي تدل

على فساد المجتمع؛ ونحن نضيف إلى الصورة التي صوَّرنا فيها الأثرياء المحدثين بإنفاقهم وتبديدهم إنفاقًا وتبديدًا أقرب ما يكونان إلى الحمق والانحلال، عددًا عظيمًا من المناجم والمصانع التي تغلق أبوابها، والمزارع التي تقفر من محصولها وجموع العمال المتعطلين الذين يزدادون شيئًا فشيئًا، والذين يتسكعون في أركان الطرقات ساخطين غاضبين؛ فهؤلاء قد وثقوا بأصحاب الأملاك راجين أن يسلك هؤلاء بالحياة سبيلًا قويمة، ولكن أصحاب الأملاك قد خيَّبوا رجاءهم، أضف إلى هذا أن عصابات الإجرام يتكاثر عددها، وأن عوامل النظام تفقد ما لها وما فيها من ثقة. هذه هي العلائم الظاهرة التي تدل على تحوير عميق يجري في رءوس مئات الملايين من البشر. وبدهي أن شعور الناس بضرورة خضوعهم آخذ في النقص، وأن إيمانهم بوجوب الحياة الشريفة قد زال، كما أن شعورهم بالإخفاق الذي أصابهم بغير حق يزداد شدة، ورغبتهم في اختطاف اللذة وأسباب الهناءة قبل أن تفلت من أيديهم تشتد وتقوى؛ وقد لا تكون هذه التغيرات هي كل ما حدث أو معظمه، ولكنها هي التي تثير أشد عوامل القلق. ولقد طغت على أرجاء الأرض موجةٌ عصفت بالعقائد وأسباب اليقين والثقة التي كانت فيما مضى ركيزةً تنهض عليها الأعمال التقليدية الثابتة في نظام المجتمع، والتي كانت سببًا في دوام ذلك النظام، وواجبنا أن نوازن بين ما أصاب الأخلاق الاجتماعية من تدهور بسبب الحالة الاقتصادية والنقدية والمالية، وبينما تم من الأعمال الإنشائية العظيمة في المائة السنة الأخيرة؛ فقد تكون هذه الظواهر مخاضًا لا بد منه قبل أن يتولَّد انسجام عقلي لا نستطيع أن نتنبأ به الآن؛ فإن ملايين العقول التي نراها اليوم حائرة مضطربة جشعة مفكرة غاضبة ثائرة متهمة طامحة، وإن هذا الخضم الزاخر من ألوان الشقاء، قد تجتازه الإنسانية يومًا، وقد تمحوه موجةٌ لا نكاد اليوم ندرك كنهها فضلًا عن أن نسبر غورها؛ وها هي ذي السِّنما والصحافة والإذاعة اللاسلكية ترحِّب بكل مَن يستخدمها ممن يأنسون في أنفسهم القوة والشجاعة في استخدامها أمام هذه العوامل القوية. لقد باتت لدينا كل الوسائل من الآراء والمعارف التي تعيننا على توجيه مئات الملايين من العقول شطر الوفرة التي لم تُستثمَر بعد، وشطر استخراج ما يمكن استخراجه من ثمار الحياة الشهية الجلية التي تقع منا قاب قوسين، وفي مقدورنا أن ندفع تلك الموجة المطهرة دفعًا حتى نمحو ما يلاقيه الناس من بؤس، ولست أشك في أن العالم في فجر عصر تمتزج فيه رغبات الإنسان وحوافزه، وتتعاون، ويشذب بضعها بعضًا؛ وإن هذا ليتم في قوة عنيفة لم نعهدها قطُّ من قبل.

وسنبحث في الفصل السابق للأخير وجهات التربية في المجتمع الحديث،[٢] وعندئذٍ نكون أقدر على وزن العوامل التي تعمل في هذه الأزمة الخلقية التي تنتاب المجتمع. ويجوز أن نكوِّن فكرة أصدق من رأينا الآن في وجوه الإصلاح العميق التي يتطلبها الوقت الحاضر، وربما تبيَّن لنا كيف يمكن لإصلاح مئات الملايين من العقول أن يتم في زمنٍ وجيز في الظروف الراهنة، ويجب قبل أن نبلغ ذلك الفصل أن نتناول بالبحث نظامين آخرين من النُّظُم التي تسبب اضطراب الحالة العقلية: أولهما التغيرات العظيمة التي تطرأ على علائق النساء بالرجال وعلاقة النساء بالمجتمع، وثانيهما المشاكل المحزنة التي تنجم عن المسائل التي أثرناها والتي نشأت عن اصطدام التقدم المادي بتجزئة الإنسانية أجزاء سياسية وجنسية، وبهذا تتم أطراف بحثنا، وسنرى في جوانب الإنسانية كلها، عند انتقالنا في البحث من جانب إلى جانب، حقيقةً مشتركة تسودها جميعًا، وهي ازدياد القوة البشرية واتساع مداها ازديادًا عجيبًا لا يمكن التنبؤ بما يئول إليه، وما ينتج عن ذلك من صراع بين الأساليب القديمة والأساليب الجديدة، وما ينجم عن بقايا الأفكار العتيقة من خطر. إن الحالة الحاضرة وليدة الماضي، وهي تتحول في طبيعتها تحولًا يقع على مرأًى منا؛ فالعداوة بين الأثرياء والفقراء فيما مضى تشبه العداوة القائمة بينهم اليوم، ولكنها مع ذلك شيء يخالفها؛ فقد كان أثرياء العالم القديم سادة حقيقيين كما كان فقراؤهم عبيدًا أرقاء، ولولا سيادة الأثرياء واستعباد الفقراء لما ظهرت مدنية العالم القديم؛ إذ يظهر أن هذا النظام لم يكن منه بد؛ أما أغنياء العالم الحديث فلم يعودوا ضرورة لازمة للإنتاج، ولم يعودوا يشرفون على إدارته، وأصبحت روابطهم بالفقراء معقدة ملتوية؛ وها هي ذي سُبل التحرر والخلاص قد استنارت أمام البشر، تلك السبل التي لم يكن ليحلم بها الإنسان قبل أن يبسط سلطانه على القوة وأنواع المادة.

[٢] هو فصل عقده الكاتب للتربية، فليراجعه مَن شاء في كتاب «عمل الإنسان وثروته وسعادته».

الجزء الثاني

المرأة

ما تؤديه المرأة من أعمال العالم

الفصل الأول

إلى أي حدٍّ ينبغي أن نضع فكرة الجنس في هذا العرض موضع النظر؟

لقد انتهينا حتى الآن من استعراض ضروب النشاط الإنساني إلى مرحلة لها من الشمول قدْر لا بأس به، فصوَّرنا هذا العمل الذي يتعاون فيه أفراد الإنسان كما يتعاون النمل على بناء الجبل، ووصفنا العمال مشتغلين بأعمالهم، ودرسنا ما يدفعهم من حوافز ودوافع؛ ولكن الصورة مع هذا كله لا تزال على درجة قصوى من البساطة، فلا يزال أمامنا أن نبحث الحكومات ورجال السياسة؛ هذا إلى أننا لم نُضِفْ إلى الصورة بعدُ أعلامَ الأوطان المختلفة، ولم نصوِّر الجمارك وثكنات الجنود؛ نعم إننا فيما صورنا قد أهملنا ما بين الدول من تنافس وحروب، ولم نتناول بالدرس بعدُ تعداد هذا الجمع البشري الحاشد وما يطرأ على سكان الأرض من زيادة؛ كلا ولم نذكر شيئًا عن الجرائم والسجون. وأما التربية فعلى الرغم من إشارتنا إليها إشارة متصلة فيما سبق، إلا أننا لا بد أن نوضِّح موضوع المدارس والكليات وما يستخدمه العالم من كتب دراسية.[1]

هذا إلى أننا لم نسطِّر حتى الآن فقرة واحدة عن ذلك النشاط الإنساني الخالص، وأعني به علائق الجنسين، وهو ما سنتناوله الآن بالبحث.

إننا حين أشرنا إلى التحوُّل الدائب الذي يطرأ على استقلال المنزل فيبدِّل به اشتراك الناس في أداء المرافق، تحاشينا أن نبحث كيف أثَّر ذلك في تغير العلاقة المتبادلة بين المرأة والرجل في شئون الدار؛ بل إننا في الباب الثامن الذي عرضنا فيه صنوف الإنسان عرضًا شاملًا لنتخذه أساسًا لدراسة حياة الناس الاجتماعية وتأثيرهم بعضهم في بعض، لم

[1] يبحث الكاتب هذه الموضوعات في فصول مستقلة من كتابه: «عمل الإنسان وثروته وسعادته».

نعقِّد على أنفسنا سبيل البحث بفكرة أنَّ بين فصائل المزارعين والرعاة فريقًا من الإناث، بل إننا كذلك لم نفرِّق في طبقة المتعلمين بين الذكور والإناث، ولقد كان في مُكْنتنا حينئذٍ أن نبرِّر ذلك التبسيط في طريقة البحث بقولنا إن المرأة على وجه العموم، فيما يتعلق بالغايات الاجتماعية العامة التي قَصَدْنا إليها من ذلك الباب، تلازم الرجل من طبقتها؛ فزوجة الزارع تقاسمه وجهة نظره إلى العالم ولها ما له من حقوق في حدود طبقتهما الاجتماعية، وبقدر ما تسمح لها أنوثتها بذلك؛ والمرأة المسيطرة في طبقة الرعاة تتفق كذلك في كل الأمور الهامة مع ما يختلج في نفس زوجها من أفكار.

نعم لقد كنت في الباب الثامن[٢] أتحدث حديثًا عامًّا، ولكني سأحاول هنا أن أسوق الحديث والتفكير في تعميمٍ أقل قليلًا من ذاك، فأضع في اعتباري أن كل ضرب من ضروب النشاط الإنساني له جانبان، وأن المرأة تختلف عن الرجل في تفكيرها ونشاطها بعض الشيء، بل قد يكون اختلافها هذا راسخ الجذور بحيث يستعصي على الزوال، لا فرق في ذلك بين المرأة في أكواخ القبائل المتوحشة أو في قصور الملوك وأصحاب الملايين. ولقد كانت عنايتنا فيما سلف من البحث منصرفة إلى النتائج المشتركة بين الذكر والأنثى في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ها نحن أولاء نسلِّم بأن المأساة البشرية ربما كان يمثلها، وقد يظل يمثلها إلى الأبد، مجموعتان من الممثلين لا تغني إحداهما عن الأخرى، وربما لعبت كل منهما دورًا لم يكن منه بد لتمام القصة. ولقد ترى نمطين من الحياة ينبثان في نسيج هذا العالم؛ عالم العمل والثروة، يتألف كل منهما مما يقرب من تسعمائة وخمسين مليونًا من الأنفس، ولكل فريق منهما ميولٌ تخالف ميول الفريق الآخر، وغايات تباين غاياته.

ونحن كما ترى نتحوط في التعبير فنقول «قد وربما» ولا نقطع بوجود التباين بين الفريقين؛ فنحن نسائل أنفسنا ثم نرجِّح في الإجابة عن السؤال أن يكون بين الجنسين حقًّا بعض أوجه الخلاف في الميول والغايات، ولكنها على كل حال فروق طفيفة بين كائنات أشد ما تكون شبهًا وقرابة؛ فهي اختلافات يكمل بعضها بعضًا وليست مما يباعد بالنفور فريقًا عن فريق، وهي تشير إلى ما بين الجنسين من نهاية مشتركة؛ فلست أشك في أننا سنظل إلى آخر الدهر نرى أشياء تتقنها المرأة دون الرجل، ونشهد أعمالًا تحسن

[٢] الفصل الذي عقده الكاتب لدراسة طبقات المجتمع.

المرأة أداءها أكثر مما يحسن الرجل، وأن النساء سيلبثن إلى آخر الدهر أشد من الرجال رغبة في أشياء معينة، كما سيظل الرجال أشد رغبة منهن في أشياء أخرى؛ ولست أشك في أن شطرًا عظيمًا، إن لم أقل الشطر الأعظم من أعمال الإنسان، ينقسم اليوم وسيبقى مقسومًا إلى الأبد قسمين: أعمال يختص بها الرجال، وأخرى ينفرد بها النساء.

ولكن دعني أسائل أولًا: إلى أي حدٍّ يؤثر اختلاف الجنس في كيان الرجل أو المرأة؟ تُرى هل يكون الذكر ذكرًا والأنثى أنثى حتى أطراف الأنامل؟ إن مخلوقات كثيرة لا يذهب فيها اختلاف الجنس إلى أبعد من التناسل وما يتصل به؛ فسمكة الرنكة يلين «بطروخها» أو يتصلب وذلك بمقدار ما فيها من الصفات الجنسية؛ كذلك ليس في ذكر النعام ما يدل على ذكورته دلالة بينة، ولا في أنثاه ما يشير إلى أنوثتها إشارة واضحة، ولسنا نستطيع أن نفرِّق بينهما من حيث تركيب الجسم أو اختلاف النزعة إلا حين يحين دور الحضانة أو الرضاعة ورعاية الصغار، ومع ذلك فكل ما بين ذكر النعام وأنثاه من ضروب الخلاف إنما تكون في تخصص الأنثى دون الذكر بما يتصل بشئون النسل؛ وليس يبدو في فصيلة البشر من علائم التباين الجنسي بقدر ما يبدو منها في كثير من ضروب الماشية، ولم ينحدر كل من جنسي البشر من سلفٍ يختلف عن سلف الآخر كل الخلاف عقلًا أو جسمًا؛ فإن كان الرجل مثلًا أقدر من المرأة في الضرب والجري، وأشد منها احتمالًا للعمل الشاق؛ فالمرأة فيما يلوح أقدر من الرجل في السباحة وأسرع منه حفظًا للتوازن في ركوب الدراجة، وأطول منه صبرًا على مواصلة العمل الخفيف، وما نظن أن هنالك كثيرًا مما يُؤخذ عليها إذا كان الأمر قيادة سيارة أو طيارة؛ وها هو ذا غزو الإنسان لمصادر القوة وتغلُّبه على شقاء العمل يزيحان عن عاتق المرأة كثيرًا مما كان يعترض طريقها في الحياة الاقتصادية؛ فاصطناع الآلة الذلول قد هيأ للمرأة أن تقف مع الرجل موقف الند المنافس في كثير من الصناعات التي كان ينفرد بها الرجل من قبل؛ وما يطرأ على الشئون المنزلية من تحوُّل مطرد نحو الاشتراكية يزيد في انتزاع المرأة شيئًا فشيئًا مما كانت ترزح تحته من خضوع موروث منشؤه عكوفها على الأعمال المنزلية؛ وضبط النسل يحصر دائرة تخصصها القديم الذي كان يميز بين جنسها وجنس الرجل، وهكذا نرى الجنس البشري الذي لم تكن تفرِّق بين جنسيه فروق جنسية عميقة، لا يزال ماضيًا — فيما يلوح لنا — نحو الإمعان في حصر دائرة الخلاف الجنسي بين الفريقين.

الفصل الثاني

النساء كعاملات ومنافسات للرجال

احتفاظ الرجال بزوجاتهم وأسراتهم وعلاقة ذلك باستخدام النساء؛
الطبقة التي لا جنس لها من الوجهة الاجتماعية

لنستعرض الآن في إيجاز شديد عمل النساء، وبصفة خاصة عمل المرأة باعتبارها عاملة صناعية تقف مع الرجل كتفًا إلى كتف وتنازله في ميدان التنافس.

فقد كان يسري بين الناس قبل الحرب ادعاء محتشم، أو قُل كان يشيع بين الطبقتين الوسيطة والعليا، على الأقل من أهل الدول الغربية، قول بأن النساء عاجزات عن أداء أعمال الصناعة العادية، وبأنهن إن كن قادرات على القيام بشئون الدار، فليس في مستطاعهن أن «يكدحن لكسب العيش»؛ فقد كان يُظَنُّ أن الطاهيات، مثلًا، يعوزهن الذكاء الذي يتطلبه إصلاح الآلة المعطوبة، وأن خادمات الدار اللائي ينفقن النهار صاعدات هابطات على سلالم الدار، تنقصهن القوة اللازمة للصعود على سلَّم مركبات الترام؛ فلما كانت الحرب العظمى وتصدي النساء لمثل هذه الأعمال في نجاح تام، لم يَسَع الناس جميعًا إلا أن يُبْدوا حيال ذلك دهشةً وإعجابًا، بل لعل النساء أنفسهن قد تولتهن الدهشة كسائر الناس مما أبدين من مقدرة، وجرت أنهر الصحف بهذا الشعور وأُلفت فيه الكتب، ومع ذلك فلم يكن ذلك جديدًا في إنجلترا؛ إذ كان من بين نسائها قبل الحرب ما يدنو من خمسة ملايين يعملن خارج دُورهن ليكسبن الأجور، وكان من هؤلاء ما يربو على مائة ألف امرأة تعمل في صناعات التعدين.

ولكن مثل هذا الخطأ في الحكم، وهذه الآراء التي تشيع بين الناس عن النساء بالجملة من غير تدقيق، هما اللذان يجعلان من العسير أن نقدِّر ما يمكن للنساء أن يعملنه، أو ما هن قائمات بأدائه فعلًا من الأعمال، فما أحسب أحدًا يستطيع أن يتناول موضوع المرأة بالبحث دون أن ينتابه في البحث شعور قوي يفسد حكمه، ودون أن ينحاز إلى الدعاوى والأوهام؛ فكل أطراف الموضوع تعاني من المواضعات التقليدية التي تميل إلى صوغ الحقائق في قالب روائي، بل إن النساء أنفسهن يضعن سلوكهن في هذا القالب الخيالي، ويضعه لهن الرجال في قالب خيالي آخر، أما أن يثبت الباحث حقائق الموضوع عارية صافية، فما أندر ذلك؛ ولذا فليس بين أيدينا إلا معلومات بتراء، وإلا إحصائيات ناقصة، بحيث لا نستطيع أن نوازن بين هذه وتلك لنخلص إلى بعض النتائج.

ومع ذلك فحياة المرأة الصناعية ماضية في طريقها رغم مقاومة هذه المُواضَعات التي جرى بها العرف، ولم يشهد التاريخ عهدًا رضي فيه الرجال أن تعمل نساؤهم ليكسبن مالًا؛ لأن قبول الرجال لهذا معناه ارتجاج في المركز الاجتماعي لرب الأسرة وتهديد لسلطانه بالزوال؛ فالأغنياء يأبون إباء قاطعًا أن تعمل نساؤهم، مدفوعين إلى ذلك بخليط من طيب الدوافع وسيئها، بل إن الفقراء أنفسهم يعارضون أن تغادر النساء دُورهن ليعملن خارجها؛ ولم يتهيأ للفرد العادي أن يتبين مقدار ما يستطيع النساء أن يعملنه في دُور الصناعة إلا حين اصطبغ العمل الصناعي بلون الوطنية، بحيث أصبح النساء في المعامل فخرًا لأُمَّتِهن، بعد أن كان يعود عليهن ذلك بالخزي الذي لا تبرِّره الأسباب؛ أما وقد انقضت الحرب وامَّحى ما كانت تبعثه في النفوس من فتنة، فقد عُدنا مرة أخرى إلى مرحلةٍ لا يدري فيها أحد، فيما يلوح، بل لا يريد أن يدري على نحوٍ شامل دقيق، إلى أي حد استُخدِمت المرأة في الصناعة، وماذا يعمل النساء وكم يأخذن من أجور وبأي الشروط يعملن.

ونستطيع أن نقسِّم النساء من حيث أعمالهن قسمين رئيسيين: نساء يعملن في الدُّور وما يتصل بالدُّور، وأخريات انتزعهن العمل إلى العالم الخارجي؛ أما الطائفة الأولى فتشتغل في كل أنحاء الأرض بأعمال وصناعات منزلية وبشئون زراعية مما يتصل بالمنزل، ومنها تتألف الكثرة الغالبة من نساء العالم؛ فهي تشمل ربة الدار الأمريكية بما تستخدمه في منزلها من مولدات الحرارة وآلات التبريد وما لها من نادٍ ريفي تعتصم به، كما تشمل الزوجة البدائية، التي إلى جانب طهي الطعام وتربية الأبناء، تبني الأكواخ وتفلح الأرض وتغزل وتنسج وتنشئ السلال وتصنع آنيات الخزف، ويدخل في هذه الطائفة كذلك هذا

الجمع الحاشد من أرقاء المنازل وخادماتها؛ فيكاد نساء الهند أجمعون يدخلن في هذا الفريق، وبين نساء الهند هؤلاء بضعة ملايين من الزوجات تزوجن قبل أن يبلغن سن الزواج، فهن محض عبيد لأزواجهن وحمواتهن، بل عبيد كذلك لنظام صارم من العادات والخرافات، حتى أصبحت أوجه حياتهن في صميمها سلسلة مخيفة من القذارة والضعف؛ فألوف الألوف من هؤلاء النسوة لا يجوز لهن أن يغادرن الدُّور، حيث أُلقي بهن في أكواخ معزولة ليحملن أجنة وكفى؛ والكثرة الغالبة من النساء العاملات بين جدران المنازل لا يتقاضين عن أعمالهن أجورًا مالية، مع أن ذلك ممكن أحيانًا، وحتى إن نُقِدن الأجور فما أضألها من أجور، ورغم ما تراه في أمم الغرب من آلات للتنظيف والطهي، فلا يزال معظم العمل المنزلي عتيقًا في ظروفه ووسائله، قد تقدمه الزمن قرونًا وقرونًا، وهو عمل رتيب ممل يعزل القائمة به كأنما يزجها من بيتها في غيابة السجون، وإلقاؤه على عاتق المرأة مشوب بالتفرقة بين الجنسين، ويغلب ألا يقوم به النساء عن شغف، كما أنهن لا يُؤخذن بالتدريب على أدائه، فما تكاد تسنح لهن فرصة الإفلات منه حتى يغادرنه؛ فلئن جاز أن تكون المرأة حيوانًا مستأنسًا، فلا ريب في أن لها روحًا تستعصي على الترويض، وهي كالرجل تكره أن تعمل أو أن تُفرض عليها القيود، وها نحن أولاء نشاهد ربات المنازل يشترين الخبز ولا يعددنه، ويبعثن بما يُراد غسله من الملابس إلى مغاسل عامة، كما نرى ابنة الطاهية تُؤْثِر على الطهي وظيفةً في مقهًى، والمُدَرِّسة الشابة الذكية تأبى الزواج إباء قاطعًا؛ ويحدِّثنا أولو الأمر في الروسيا البلشفية أن المرأة أشد من الرجل إقبالًا على الزراعة الجمعية، وأن النساء هن اللاتي يُصوِّتن في الانتخاب من أجل اكتساح القرى واحدة بعد أخرى بهذه الزراعة الجمعية. وهكذا سرعان ما تمَّحي الغريزة التي يُظن أنها أعمق غرائز المرأة إذا ما تهيأت وسيلةٌ للفرار من رعاية الدار، وإذا أخذنا بالأرقام الرسمية ألفينا أن أكثر من ثلاثة عشر مليونًا ونصف مليون من النساء الروسيات كن يشتغلن بتلك الزراعة الجمعية في شهر مارس عام ١٩٣١م، وكان يُقال حينئذٍ إن ذلك العدد في ازدياد مطرد، وإنه ليبدو أن نسبة النساء القابعات في دورهن آخذة في النقصان في أرجاء العالم أجمع.

وبديهي أن هذا النقصان في نساء المنازل مؤدٍّ إلى زيادة أولئك اللاتي يخرجن بأعمالهن من الدُّور، غير أننا نستثني من الفريق اللامنزلي من النساء العاملات، طائفة نكاد لا نشك في تقلص عددها، وهن أولئك الفقيرات اللاتي يُسَخَّرن في أسخف الأعمال بأجور ضئيلة؛ فهن طائفةٌ مُسْتَغَلَّةٌ من النساء تَراهُنَّ قابعات من العالم الصناعي في زواياه وحواشيه، يشقين بأعمال كريهة ضئيلة الأجور بحيث يأبى الرجال أداءها؛ نقول

إن هذه الطائفة من النساء العاملات في نقصانٍ مطرد؛ لأن قوانين المصانع وما يُتَّخذ من إجراءات في سبيل الحالة الصحية العامة تمحو هذا الضرب من العمل في البلاد المتحضرة؛ فالأعمال القذرة مثل كشط الجلود، تناولها التنظيف والتطهير، وبعض الأعمال الأخرى، مثل تعبئة زجاجات الجعة، التي كانت تُؤدَّى فيما مضى في سراديب غير صحية، باتت تُنْجز اليوم في مصانع جافة أُجيدت تهويتها، ويُستعان على أدائها بالآلات في كثير من الحالات.

ويرى موظف كبير في مصلحة العمل بوزارة الداخلية الإنجليزية أنك لا تعود ترى اليوم إرهاق النساء والإجحاف بهن، وأقصر القول هنا على الأمم المتحضرة الحديثة، إلا في خادمات المنازل حيث يرسخ في نفوس قليل منهن أثرٌ من الرق، فتعوزهن جرأة النفس ليتخلصْنَ من سيداتهن الطاغيات. ولما كانت الحياة الصناعية تنشر رواقها في بعض البلاد المتأخرة التي تخلو من اتحادات العمال ومن القيود القانونية، فإن الاستغلال لا يزال قائمًا، حتى لتروي Dame Adelaide Anderson في تقريرها على استخدام الأطفال في دُور الصناعة في مصر وصفًا لمحالج القطن التي يختنق هواؤها بالغبار الضار، ومع ذلك ترى الأطفال من بنين وبنات في سن السابعة يزاولون أعمالهم تحت عذبات السياط؛ ولا يزال النساء في اليابان يقمن بتزويد السفائن بمئونتها من الفحم؛ ولكن الرقابة الدولية على مثل هذه الحالات تزداد ازديادًا مطردًا، ولولا ما ينتاب العالم من مشكلات تهد في قوائمه هدًّا، لرجونا لأحفادنا أن يعيشوا في عالمٍ تطهَّر من كل ما يشوبه من استغلال همجي لمنكوبات النساء في شئون الصناعة.

على أن ما نراه اليوم من النساء اللامنزليات، وهن النساء العاملات الحديثات على صورتهن الصحيحة، إن هن إلا وليدات قوانين التعليم ونقابات العمال واصطناع الآلة لتخفيف عناء الأعمال؛ فإنه إذا ما خَفَّ العمل وهان بإحدى الآلات على اختلافها، من آلات الخراطة إلى آلات الكتابة، أقبَل عليها النساء يؤدين بصفة عامة ضروب العمل التي تقل فيها التَّبِعة، مما يتهيأ عمله بهذه الآلة الجديدة؛ ونستطيع أن نقارن النساء بالرجال في هذا فنقول إنهن يضربن الرسائل على الآلات الكاتبة ولكنهن لا يملينها، ويرعين آلات المصانع ولكنهن لا يعددنها ولا يصلحنها، ولا يُحَسِّنَّها ولا يخترعنها، وهن يتقاضين، كقاعدة عامة، نصف ما يتقاضاه الرجل من أجر أو ثلثيه أو شيئًا يتراوح بين ذلك، إذا أدَّيْن عملًا متشابهًا إن لم نقل عملًا بعينه في كلتا الحالتين؛ هذا إلى أنهن في سن الشباب ويعوزهن حسن التنظيم (يقدِّر السير جوزيا ستامب أن نصف النساء العاملات في الصناعة في إنجلترا لم يبلغن الثالثة والعشرين).

والحاجة إلى تنظيم النساء العاملات ظاهرة ملحوظة في أرجاء العالم كله؛ ففي اليابان حيث يوشك عدد الرجال في المصانع أن يساوي ما بها من نساء — إذ يربو كل فريق عن المليون قليلًا — نرى في النقابات ثلاثة رجال مقابل امرأة واحدة، وفي إنجلترا اثنان وثلاثون في كل مائة من «العمال المشتغلين بأعمال مفيدة» — كما تسمِّي نشرات الإحصاء عمالنا الذكور — قد شملهم التنظيم. أما الإناث وعدد العاملات منهن في أشغال مفيدة أقل في مجموعه من عدد الرجال؛ فلم ينخرط منهن في نُظُم العمال إلا خمسة عشر في المائة، والعلة في امتناع هؤلاء العاملات عن الاشتراك في النقابات ليست فيما يبدو كرهًا لها، بل هي قلة أجورهن واعتبارهن العمل ضربًا من التسلية يقضين فيه سني الشباب؛ إذ يَعُدُّ الفتيات هذا الزمن الذي ينفقنه في المصانع مرحلة انتظار تسبق الزواج، فهن أحوج إلى كل بنسٍ من أجورهن، إما ليجمعن بذلك مهورهن، وإما لينفقن على الملابس والمظاهر التي تتيح لهن دائرةً أوسع في اختيار أزواجهن، فلما ارتفعت أجور النساء إبَّان الحرب وقلَّ احتمال زواجهن، تقاطرن على النقابات أفواجًا، ولكنهن بعدئذٍ عُدن إلى موقفهن الأول، ولم يحفلن بما يتناول عالم الصناعة من طرائق التنظيم.

ويزعم الزاعمون أن تدفق الفتيات في أعمال الصناعة قد دفع ظروف العمل خطوة نحو التمدن؛ ولقد يجوز أن يكون ضعفهن المستهدف للخطر هو الذي حرَّك العاطفة في صدور أولي الأمر في العهد الفكتوري، فأصدروا أول ما صدر من قوانين المصانع، ثم احتدت تلك العاطفة أمام المنافسة الخارجية العنيفة، حتى أصبحت مرحلة لها ما بعدها في سلسلةٍ أخذت تتتابع كأنما هي أطوار من وحدة بيلجية، هي ضمير نشأ وجعل يتطور. ويلوح لنا أن وجود النساء في المعامل قد رفع مستوى النظافة والمعاملة وأسباب الرفاهية بها؛ فما كادت ظروف العمل للنساء تخلص من تلك المنزلة التي كانت من الضعة بحيث تبعث على اليأس من إصلاحها حتى اشتدت رغبتهن في صبغ الحياة بصبغة خاصة، وأقبلن على أسباب المرح وحوافز الخيال، وكان لهن نظرات في موضوع أخلاق الإنسان وسلوكه، فكان لكل ذلك أثر حاسم في محيط الصناعة، فكأنهن قد اكتسحن أمامهن القذارة وغلظة التعامل؛ وربما عزونا بعض هذه الإصلاحات إلى ارتفاع الحياة بصفة عامة في نصف القرن الماضي إلى حدٍّ ما، ولكن دخول المرأة في الصناعة هو القوة الدافعة التي انتهت إلى هذا التقدم.

ولكن ما موقف النساء اليوم في الصناعة، وكيف يُنظر إليهن؟ الأرجح فيما يلوح، أنهن لا يزلن عاملًا صناعيًّا هامًّا — وقد ترجع أهميته إلى تزايد عددهن — ولكنهن لا يستقررن في أعمالهن مدى الحياة؛ ونحن في ظروف الحياة الحاضرة لا نتردد في أن

نُؤثِر لصالح المجتمع أن تعمل الفتاة عملًا كائنًا ما كان بعد مغادرتها المدرسة حتى يتم زواجها؛ ولكن هل كونهن مؤقتات في أعمالهن سيكون معناه أنهن لن يشغلن قطُّ إلا أحط المراكز في الصناعة؟ لسنا نشك في أن النساء، كجنس، يعوزهن طموح الرجل، كما تعوزهن رغبته الشديدة في البحث العقلي، الذي لا يقصد إلى غايةٍ غير البحث في ذاته؛ فهن لا يقصدن إلى مزاولة أعمالهن مدى الحياة، ولا يَرَيْن أن يتدربن على الأعمال التي تتطلب المهارة وتستتبع التبعات — ونستثني من ذلك بعض المهن هنا وهنالك مثل صناعة القطن في لانكشير — وفضلًا عن ذلك فإن أصحاب الأعمال لما رأوا عدم استقرار المرأة في عملها واحتمال تركها له بعد حين، فإنهم لا يميلون إلى تدريب النساء ليشغلن الوظائف العليا، ويأبون أن يستمعوا حتى إلى الفتيات اللائي يطالبن بإفساح مجال التدريب أمامهن ليصعدن إلى تلك المراكز. وإذن فمن العسير أن نحكم كم من القوة والصواب في ميلهن هذا إلى إفساح طريق الرقي أمامهن، وكيف يستخدمنه لو أُتيح لهن، ويزيد الأمر تعقيدًا أن قوانين نقابات العمال تحرِّم على النساء مزاولة صناعات بأسرها، ولا تبيح لهن أن يستمتعن بالوظائف التي تتطلب شيئًا من المهارة في معظم الصناعات الأخرى. وأما في أمريكا فإن أجور الأعمال الوضيعة عالية، حتى كان من العسير أن تغري الرجال أنفسهم أن يأخذوا في التدريب ليتولوا أعمال المهارة الرفيعة، فاستدعت الحال من أجل ذلك أن تسند هذه الوظائف الرئيسية إلى عمال ماهرين من أوروبا في كثرةٍ تلفت النظر. وأما في الروسيا، حيث تحطمت هذه الحوائل التي تعترض سير المرأة، فيُقال إن مائة وخمسين ألف امرأة يُؤخذن بالتدريب ليتولين الوظائف الفنية الرفيعة، ولكن لا نستطيع حتى اليوم أن نعلم إن كنَّ سيبدين من المهارة ما يبديه الرجال. نعم إنك قد ترى في الأمم اللاتينية بعض شواذ النساء يؤدين كل ضروب الأعمال — ولكنهن أفذاذ شواذ. وإذن فليس بين دول العالم إلا اسكندناوة التي يبدي فيها النساء — كجنسٍ بصفة عامة — بعض الجدارة التي تتيح لهن أن يتولين فروع العمل الفني الدقيق؛ فهن في ذلك القطر يقفن مع الرجال في حق الاستخدام إلى أبعدِ حد مستطاع من المساواة.

احتفاظ الرجال بزوجاتهم وأسراتهم وعلاقة ذلك باستخدام النساء

إن دخول النساء في الصناعة على أساسٍ فيه أي معنًى من معاني مساواتهن بالرجال ينقض الحواجز التي أقامتها نقابات العمال في وجوههن، ثم لا يقتصر على هذا الحد، بل إنه كذلك ليقضي على سوق الزواج التي تتنافس مع سوق العمل الصناعي في اجتذاب

المرأة، كما يمحو من أذهان الناس رأيهم في المرأة الذي لا يقوم على أساس صحيح، والذي قرَّ في الأذهان حينًا طويلًا من الدهر؛ فلا يزال الرأي السائد هو انحطاط المرأة دون الرجل من حيث جدارتها في العمل، ولكن انحطاطها هذا لم يَقُم عليه البرهان القاطع، وذلك لأن الحوائل التي تعترض طريقها، وإغراء الزواج الذي أشرنا إليه، يحولان دون اختبارها على نحوٍ صحيح، ومع ذلك فهذا هو الرأي الراسخ اليوم؛ إذ العقيدة سائدة بأنه حتى لو أزلنا من وجهها الحدود والقيود لظلت أقل جدارة من الرجل، ولعله مما دعا إلى الأخذ بهذا الرأي أن المرأة تُؤجَر أقل مما يُؤجَر الرجل، حتى في العمل الذي تتقنه أكثر مما يتقنه الرجل، وحصول المرأة على ستين في المائة مما يحصل عليه الرجل معناه في حقيقة الأمر أنها تستمتع بستين في المائة مما يستمتع به الرجل من قوتٍ وحرية وتقدير للنفس؛ وإن الفتيات منذ اليوم الأول الذي يزاولن فيه العمل ليعتدن هذا الوضع الدنيء بالنسبة إلى إخوانهن الفتيان، دون أن يبدين شيئًا من الضجر، ولأنهن قد قبلن على أنفسهن هذا تراهن في صنوف كثيرة من العمل قد استُبْدلن بالرجال؛ والواقع أنهن لم يطردن الرجال من أعمالهم ليحللن محلهم — فقوانين النقابات تمنع حدوث ذلك بوجه العموم — ولكنهن خرجن بالصناعات المنزلية كالحياكة والطهي وغسل الملابس، من جهة، ومن جهة أخرى فقد تحولت بعض الصناعات الدقيقة التي كانت من نصيب الرجل، فأصبح كل ما يطلب لها من مهارة هو في إدارةِ آلاتٍ تستطيع أن تديرها الفتيات؛ ومن الجائز أن ذلك لم يكن ليحدث لولا أن أجر المرأة أدنى قدْرًا من أجر الرجل، وإنه ليحتمل أن تزداد مشكلة النسبة بين أجور الفريقين حدة في المستقبل؛ إذ كلا الرجل العامل والمرأة العاملة يقبلان اليوم عن رضًى هذه النظرية بأن من حق الرجل أن يتقاضى أكثر مما تتقاضاه المرأة؛ لأنه أقدر منها ولأنه مفروض أن يكون للمرأة حاميًا؛ ولكي يحافظ الرجل على مستوى معيشته، لا يلجأ إلى مقاومة منافسة المرأة إياه بقلة أجرها، بل يكتفي بأن يُوصِد دونها هذا الميدان أو ذلك من ميادين العمل لينفرد به، فكانت النتيجة أن استولت المرأة على الصناعات الجديدة — كأعمال الكهرباء التي تتصل بأجهزة اللاسلكي — لا يكاد يشركها فيها الرجل، هذا فضلًا عن أن كثيرًا من الصناعات القديمة الدقيقة تسير في اطراد نحو التغير فيصبح أداؤه على النحو الجديد من نصيب المرأة؛ ولو سار الأمر في هذا الطريق شوطًا بعيدًا، لحان يومٌ ترفض فيه النساء هذا التفريق في الأجور الذي نراه اليوم، بل لعله يحين يوم يلح فيه الرجل في المطالبة بمساواة الأجر بين الجنسين، وإن حدث هذا فقد يكون عاملًا على وقف تيار استخدام المرأة المتزايد مدى حين، ولو أنه في

النهاية سيؤدي إلى زيادة نسبة النساء في الأعمال التي تتطلب مهارة، ممن يعتزم منهن أن تنصرف إلى عملها مدى الحياة غير راغبة في زواج.

والأساس الذي بُنيت عليه الرغبة في الحط من أجور النساء بالنسبة إلى أجور الرجال هو التقليد العتيق القائل بأن الرجل من واجباته «أن يرعى أسرته»، وهذا هو ما تحتج به نقابات العمال حين تحول المرأة دون بلوغ صنوف الأعمال ذات الأجور العالية؛ ولكن الصناعة الحديثة لا تدري شيئًا، ولا تستطيع أن تدري شيئًا من أمر زواج العمال، في تحديد الأجور؛ فلو أن مصنعًا اضطر إلى التمييز بين المتزوجين والعزاب من عماله، فيرفع أجر العامل إذا ما بدا له أن يتأهل ثم يزيد من أجره كلما أضافت إليه الزوجة ابنًا إلى أبنائه، لكان بدهيًّا في هذا العالم الذي يقوم على التنافس أن يقْصِرَ المصنعُ أعمالَه على العزاب الذين لا يُرجى لهم أن يتزوجوا، وإن لم يفعل تردَّى في هوة الإفلاس بعد حين قصير. فالحالة على صورتها الراهنة، إنما جاءت نتيجة ملائمة بعض الملاءمة للظروف الاجتماعية التي تضطر الرجال إلى الزواج، ما داموا قد انسلخوا من أُسَرِهم وانخرطوا في سلك العمل؛ فالرجل الراشد العادي في إحدى النقابات الصناعية مفروض أنه رب أسرة أو أنه سيكون كذلك يومًا؛ ولذا تراه يسعى جهده أن تحول النقابة دون منافسة الفتاة إياه بما تؤديه من عمل أقل جودة من عمله، كما تحول بين الفتاة وبين أن تشق لنفسها طريقًا لتقف معه على قدم المساواة في المطالبة بأداء الأعمال الدقيقة خشيةَ أن تسبقه في هذا المضمار. والواقع أن المرأة الآن تتهدد الرجل بالخطر الأول، ولكنها حتى اليوم لم تُبْدِ من المجهود إلا قليلًا نحو بلوغ الغاية الثانية؛ وما يزال الرجل يسعى مطالبًا أن يظل أجره عاليًا ليمكِّنه من «رعاية زوجته».

ولطالما أشارت الصحافة الإنجليزية إلى أن سببًا خطيرًا من أسباب البطالة إنما يرجع إلى أن النساء ينافِسْنَ الرجال فيحللن محلهم في أعمالهم، ولكن ذلك زعم باطل، نعم إنه بينما يزداد عدد المشتغلين من الرجال فإن زيادة العاملات من النساء تسير أسرع خُطًى، ولكنها زيادة، إن تكن ملحوظة، فليست بعيدة المدى، فمجمل الفرق بين عدد النساء العاملات سنة ١٩٢٣م، وبينه سنة ١٩٣٠م يدل على زيادة مطردة فيمن استُخدمْنَ في الصناعات التي يشملها قانون التأمين ضد البطالة في إنجلترا؛ إذ يبلغ شيئًا يتراوح بين أقل من ثلاثة ملايين قليلًا، وثلاثة ملايين ونصف مليون، ولو أن نسبة الأجور فيما قبل الحرب ظلت قائمة إلى اليوم لزاد عدد المشتغلين من الرجال بما يقرب من مائة ألف عامل، ولنقص عدد النساء العاملات بعدد كهذا. هذا هو كل الفرق؛ فإن شطرًا عظيمًا من زيادة النساء العاملات في الصناعة لا علاقة له قطعًا بتعطل الرجال، بل هو انتقال النساء من

الحياة المنزلية إلى الحياة الصناعية، وسَبَبُهُ أن العمل الذي كانت تنجزه المرأة بين جدران دارها، كغسل الملابس والحياكة والخَبْز وإعداد الغداء وموائد الشاي، باتت تؤديه خارج حدود الدار، هذا إلى جانب قلة في الأطفال قَلَّتْ بسببها الحاجة إلى المربيات، حتى نقص عدد خادمات المنازل في إنجلترا ربعَ مليونٍ سنةَ ١٩٢١م عما كان عليه عام ١٩١١م؛ وفضلًا عن هذا كله فلا يمكن أن تُعدَّ المرأة مسئولة عن بطالة الرجال في الأعمال الشاقة التي لا تنافسهم فيها، مع أن البطالة في هذا الضرب من الأعمال في إنجلترا أكثر منها في الجوانب الأخرى.

وبناء على ذلك نستطيع أن نرفض الرأي القائل بأن دخول النساء في الصناعة كان سببًا له أثره في البطالة بين الرجال. إن من تقاليد المرأة التي ورثتها منذ أجيال بعيدة أن تتطلع إلى رجل يحميها ويعولها، والواقع أن ذلك ما لا يزال يرجوه تسعة وتسعون في كل مائة من النساء، ولا تُستثنى منهن أرقى طبقاتهن. نعم إن المرأة العصرية تحب أن تتحرر من كل القيود، وأن تملك بنفسها زمام نفسها، ولكنها تتبين في معظم الحالات أن رجاءها ذاك أقرب إلى التحقيق من الوجهة العملية على حساب إنسان آخر. ولعل أهم ما ينبغي أن نتوجَّه إليه بالبحث في حالة النساء في الظروف الحديثة، هو هذه الجموع الغفيرة من الرجال المتعطلين الذين يبدون اليوم في كل الأمم المتمدينة، وليس لهم من قوة الكسب إلا قليل، أو قد لا يكون لهم منها شيء، وبينا هم في كسادهم هذا، فإن الغريزة والتقليد يتآمران على كثرتهم الغالبة، فيتمنون أن تكون لهم زوجات يرعونهن؛ ولكن شطرًا عظيمًا من هؤلاء المتعطلين قد تبيَّن في يقين أنه عاجز كل العجز عن تربية الأبناء، وكذلك فإن فئة تطَّرد في الزيادة من العمال الذكور، عمال المصانع الآلية وعمال الصناعة اليدوية على السواء، تضطر إلى الإقدام على الزواج بعد تعاقد الطرفين على اجتناب النسل، وهكذا تزداد عقود الزواج الذي لا يقصد إلى إنتاج البنين زيادة مطردة، فنشأ ضرب جديد من الزواج ونشأت دار جديدة، يزدادان في خطًى وئيدة وطيدة، وهو زواج لا يعقب ضجيج الأبناء، ولكنه في الوقت نفسه يستتبع وجود امرأة في حالة من الفراغ الخطر، وما يلبث فراغها هذا أن يصبح مشكلة خطيرة من مشكلات المجتمع، فهي تشعر بعبث حياتها بالقياس إلى ذكائها؛ ويقوم إلى جانب هذا الزواج العقيم عدد من العوانس يزداد على مر الأيام، يَعُلْن أنفسهن بما يكسبن من أجور، كما ترى من جهة أخرى عددًا يتزايد من الرجال يشغلون من ضروب الأعمال ويتقاضون من الأجور ما لا يمكِّنهم من الإنفاق على زوجة بغير أبناء.

الطبقة التي لا جنس لها من الوجهة الاجتماعية

إن هذا اللون من الحياة الذي يتخذ العقم عن قصد، قديم العهد. ففي فرنسا مثلًا، كانت العادة في عدد كبير من بيوت الطبقة الوسطى منذ زمن بعيد، أن تستخدم الرجل وزوجته، وغالبًا ما يكونان في سن الشباب اليانع، على شريطة ألا يعقبا نسلًا، وكان هذا الشرط موضع المراقبة الدقيقة؛ أضف إلى ذلك بعض الوظائف، كالمعاونة في متجر، لبثت مائة عام أو يزيد، تفرض العزوبة من الوجهة العملية على أغلب مَن يشتغلون بها؛ ولكن إن كان التاريخ قد شهد تلك الضروب من الحياة الزوجية العقيمة، إلا أنه لم يرَ قبل هذا العهد المرأة التي تعول نفسها بنفسها — إذا استثنينا الشواذ — فهي عمليًّا وليدة هذا العصر؛ وما هو أكثر من هذا دلالة على روح العصر هو هذه الزيادة السريعة، والانتشار الفسيح المدى، لهذه الأنماط من الحياة التي كانت تُعَدُّ من قبل ألوانًا شاذة عن العرف المألوف، أعني أنماط الحياة التي لا تفيد المجتمع من الوجهة التناسلية؛ ولقد كانت هنالك طبقة فقيرة من الناس في العهد الروماني لم تكن تنتج للأمة إلا أطفالًا، أما هذه الأنماط الجديدة من الحياة فتكون على نقيض تلك؛ إذ لا تضيف إلى الأمة إلا قليلًا من الأبناء، أو لا تضيف إليها من الأبناء شيئًا.

فهذه المدنية الآلية التي تظللنا إنما تنتج أفرادًا يتزايد عددهم تدريجًا، ليس لحياتهم الجنسية خطر من الوجهة الاجتماعية على الإطلاق؛ ولكني لا أقصد بهذا أنهم لا يتبادلون الحب أو أنهم لا يحيون حياة جنسية تامة من حيث العواطف وإشباع الحس؛ فكثير من هؤلاء الأفراد يحيون هذه الحياة الجنسية، ولكن هذا الجانب من حياتهم لا ينتج النتائج التي تبرر للمجتمع أن يفرض أي لون من ألوان الرقابة على الحياة الجنسية؛ فهم من وجهة نظر بيلجية لا جنس لهم (أي لا هم بالذكور ولا هم بالإناث) كفَعَلَة النمل.

وسنعالج في الباب الثالث عشر[١] أهم عناصر مشكلة السكان، وسيتضح في جلاء بعد ذلك البحث، الاحتمال القوي بأن هذه الطائفة الكبيرة ممن لا جنس لهم في النوع الإنساني ستزداد عما هي اليوم؛ وربما يكون قد دنا اليوم الذي لا ينتج النسلَ فيه إلا نصفُ أو ثلثُ الرائدين والراشدات في أرجاء العالم.

[١] هو فصل عقَده مؤلف هذا الكتاب ليحلل فيه الطوائف التي يتألف منها سكان الأرض.

والاستغلال الاقتصادي والاجتماعي لنساء هذه الطبقة العديمة الجنس يكوِّن مشكلة أخطر جدًّا من مشكلة رجالها، وذلك لأن جانب التناسل (وليس ذلك معناه مجرد الجانب الجنسي) من الحياة أهم جدًّا في فريق النساء منه في فريق الرجال؛ ولكن فشل المرأة هذا وتعذُّر وجود عمل لها خارج جدران بيتها لا يبدو بكل خطره اليوم؛ لأن العالم منصرف بنظره إلى ما هو أفدح من ذلك، من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تسد في وجهه الطريق، فإذا جاء يوم تنقشع عن عينَي العالم هذه المشكلات طَفَتْ على السطح مسألة المرأة وجذبت إليها الأنظار؛ فلئن كانت نسبة الزيادة في استخدام النساء أكثر منها في استخدام الرجال ظاهرة خطيرة تتهدد بناء المجتمع في هذا العصر، فهنالك ظاهرة أشد جدًّا في خطرها، وهي أن هذا العدد القليل من النساء اللائي يعشن الآن معتمدات على أزواجهن ولو أنهن يدبرن العقم، يجاهدن ليظفرن باستقلال اقتصادي واجتماعي.

الفصل الثالث

الاختلاف الفطري في الصفات الجسمية والعقلية بين الرجال والنساء

إن الكاتب لا يستطيع أن يتبيَّن كم تبلغ هذه المؤلفات الكثيرة التي كُتبت في موضوعِ ما بين الرجل والمرأة من فوارق، كم تبلغ هذه المؤلفات من الغموض والتفاهة والعبث، إلا إذا أخذ نفسه على نحوٍ جدي بتلخيص ما جاء فيها، عندئذٍ تتبيَّن له واديًا فسيحًا دفيئًا مرطوبًا أعتمه ما لَفَّه من ضباب، وإنه لوادٍ يفصل بين العلم والأدب، وقد غُصَّ بأحراش كثيفة من الدعاوى التي تنتحل لنفسها خطرًا هي خِلْو منه؛ فليست مهمة الكاتب هنا أن يلخِّص بقدْر ما هي أن يطهِّر هذه الأعشاب ويطمس ألوف المجلدات التي تذرعت بقناعٍ من المناقشات العامة، وغايتها الوحيدة أن تعبِّر عما يدور برءوس كتَّابها من أوهام وآمال، بل إن ما اصطبغ منها بصبغة علمية عميقة، ترى مادته أقرب إلى أن تكون سلسلة من الإشارات العرضية منها إلى ثبت يسجل نتائج الملاحظة الدقيقة.

إن أحدًا لم يحاول حتى اليوم محاولة جدية حقًّا أن يحصر في دائرة ضيقة هذه النزعة الشخصية القوية التي تؤثِّر في التفكير عند النظر في هذا الموضوع، بل إن أحدًا حتى اليوم لم يحاول أن يضع في اعتباره اختلاف الباحثين في طبيعة هذه النزعة الشخصية ومقدارها اختلافًا يتوقَّف على اختلاف المرحلة من الدورة الجنسية التي تكون عندها حياة الباحث عند بحثه؛ ولقد خلطوا جميعًا في غير دقةٍ بين ما ورثته المرأة وما كسبته من الصفات، ولم يتنبه منهم أحدٌ لما بين أفراد الجنس البشري وأنْماطه من ضروب التباين، ولم يُدْخِل أحدٌ منهم في حسابه ما يؤدي إليه اختلاف السن من اختلاف في وجهة النظر؛ فليس إلى الشك من سبيل في أن المرأة البنغالية، والمرأة في بتاجونيا، وصائدة السمك الفتاة في النرويج، والمرأة من قبيلة الهوتنتوت، لكلٍّ من هؤلاء ما يميزها من زميلها الفتى، وما

بينهما من فروق بعضه فطري وبعضه مكتَسب، على أن الفوارق، مكسوبها وموهوبها، التي تفصل بين المرأة والرجل في بنغال ليست هي التي تفرِّق بين المرأة والرجل في بلاد النرويج؛ أضف إلى هذا أن المرأة تتبدل حالها كلما قطعت شوطًا من فلك حياتها — شأنها في ذلك شأن الرجل — وإن هذا التغيُّر يختلف باختلاف جنسها بين أجناس البشر.

ولكن ما أُلِّف من الكتب في موضوع الجنس يكاد يُجمِع كله على أن هذه الفوارق، إن لم تكن واحدة في مختلف الجهات، فهي على أقل تقدير من طبيعة واحدة؛ فترى الناس يكتبون عن صفات «الرجولة» و«الأنوثة»، ويَصِفون الرجال والنساء كما هم الآن وكما سيكونون في مقبل الأيام، غير حافلين بما بين أفراد المجموعة الواحدة من خلاف في النشأة وفي السن. وكل ما نستطيع أن نستخلصه بصفة عامة من هذه «البحوث» هو أن المقصود من كلمة «رجل» ذكَرٌ من الطبقة المتوسطة وله حظ من التعليم، وأنه فرد من مجتمع أوروبي أو أمريكي، تدور سِنُّه حول الأربعين؛ وأن المقصود من لفظ «امرأة» أنثى من هذه الطبقة الاجتماعية نفسها، ولها من العمر ما بين العشرين والخامسة والثلاثين؛ وعن هذين تَخبِط الأقلام في أبحاثها خبطًا لا دقة فيه.

وليس واجبنا الآن أن نضيف مادة جديدة إلى هذه الكتب المؤلفة التي بلغت من الكثرة حدًّا فاحشًا، ولا تحوي إلا إثارة لحفيظة أو بسطًا لشكاة، ولكنا سنلتزم ألا نثبت هنا إلا حقائق القضية كما هي، في إيجاز ووضوح ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا لنتمم الصورة التي قصدنا إلى رسمها، أما ما ليس من تلك الحقائق المادية بسبيل فليس يعنينا الآن أكثر مما تعنينا قصائدُ الحب.

ونحب أن نضيف هنا بعض ملاحظات على المشكلة التي أشرنا إليها فيما سبق وهي ما بين الجنسين من فارق في تركيب الجسد؛ فإنه فضلًا عما بين جنسي البشر من فوارق في أعضاء التناسل الفعلية، فإننا نلاحظ أن الحوض عند المرأة أكبر في نسبته إلى الجسم منه عند الرجل، وأن الأجزاء العليا من الساقين تختلف في تركيبها عند الجنسين، وأن المرأة في تنفُّسها تجذب الأنفاس من أضلاع الصدر أكثر مما تجذبها من جوفها على خلاف مع الرجل في ذلك، وفوق ذلك فإن البِنية كلها أرق منها عند الرجل وأشد لينًا ولطفًا، وعلى الرغم من أن هذه الفوارق تختلف قوة أو ضعفًا باختلاف أجناس البشر، ولكنها تُشاهد دائمًا على هذا النحو ولا يُشاهَد العكس. وكذلك نرى أن الذكر الكامل النمو في الجنس البشري، كما هي الحال في سائر ضروب الحيوان الأعلى، أثقل وزنًا من الأنثى الكاملة النمو. هذه مواضع اختلاف بين الجنسين لا تحتمل الجدل؛ ولكن خفَّة جسم الأنثى ورقَّته

بالنسبة إلى جسم الرجل تمتدان فتشملان الرأس والعنق والمخ؛ على أن شُقَّة الخلاف أقل بُعدًا في الإنسان منها في الغوريلا، وإن تكن هذه الفروق كلها معرَّضة فيما يظهر إلى المبالغة بحكم العادة وظروف المجتمع.

إن الحياة البشرية على طبيعتها مليئة بالمفارقات كما لاحظ مِتْشِنِيكوف منذ أمدٍ بعيد في كتابه «طبيعة الإنسان»؛ فأنثى البشر صالحة للقاءِ الجنسِ وتَحَرُّكِ الغريزة قبل أن تبلغ سنًّا تتيح لها أن تحمل الأجنة أوفق ما يكون الحمل، بعشر سنوات، ويمكن أن يفرض عليها اللقاء الجنسي فرضًا رغم إرادتها، ولا يشاركها في هذا الجانب من إناث الحيوان إلا عدد قليل جدًّا؛ فهي لا تستطيع المقاومة بمعنى أن يكون للمقاومة أثرٌ عملي من حيث الإنتاج، وإنك لتشاهد في كثير من الجماعات المتوحشة والبدائية بل من الجماعات المتحضرة، أن نمو عدد كبير من النساء نموًّا كاملًا يُحال دونه إلى حد بعيد بإرغام النساء على هذا النحو على الوظيفة الجنسية قبل حينها الملائم، بل إنهن في حقيقة الأمر لا ينمون في كثير ولا قليل؛ إذ لا يوشكن أن يأخذن في حياتهن الجنسية حتى ينصرف مجرى النشاط الحيوي فيهن إلى الأجنة في أجوافهن؛ فإن لم يتزوجن صغارًا لا يتزوجن قطعًا فيصيبهن بذلك ما نستطيع أن نَعُدَّه ضربًا آخر من ضروب النمو الموقوف. وأما الحياة الجنسية عند الرجل فهي فيما يظهر أقوى عاطفة وأشد عنفًا منها عند المرأة ولكنها إلى جانب ذلك أسرع زوالًا وأقل دوامًا من حياة المرأة الجنسية؛ لأنه إذا ما ثارت فيه عاصفة الجنس ثم هدأت خلص من إلحاح الدافع حينًا ما، واستأنف ما كان ماضيًا فيه من عمل. وإذن فالفرصة أمامه أفسح مجالًا ليبلغ بنفسه حد النضوج ما مكَّنته من ذلك قواه الذاتية ومَلَكَاته المفطورة.

إن هذه الفروق الأساسية وهذا الحرمان الذي فرضته الطبيعة على المرأة قد أُحيط بحكم العادات والتقاليد في سائر الجماعات الإنسانية بشيء كثير من الغموض والاضطراب والمبالغة، فلسنا ندري، في شيء من الدقة، قليلًا أو كثيرًا عن الميل الجنسي «الطبيعي» عند الرجل أو عند المرأة في أية مرحلة من مراحل النمو، ولقد ظلت حقيقة الأمر خافية عن الأبصار بما أُسدل حولها من سُتُور كِثَاف حتى بلغ الظن بالناس في إنجلترا وأمريكا الشمالية، مثلًا، أن كثرة النساء الغالبة «باردة» — كما يذهب القول في الأفواه — ويقصدون بذلك أنهن خاليات من حدة الرغبات الجنسية، وأن القليلات منهن اللائي ينشدن متعة الجنس شاذات حَقَّ عليهن اللوم، ولَبِثَ هذا الظن قائمًا حتى عهد قريب لا يعدو أعوامًا قلائل؛ فقد كان يسود ذلك الزعم حين كانت المرأة راسفة في قيودها، فلم

يكن إلا دليلًا مكبرًا ينم عن اتجاه عقلي يكاد يشمل العالم أجمع. ولكن ذلك رأي لم يكن يؤيده إلا أنه تقليد تواضع الناس عليه؛ فلم تكد ترتفع الحوائل على اختلافها من وجه المرأة وينكشف عن السر غطاؤه، حتى أخذت العقول تنبذ هذا القول ببرودة المرأة، وبدا أن كثيرًا جدًّا من النساء لهن ما للرجل من إحساس جنسي وسهولة استثارة، إن لم يكن أشد منه في ذلك وأسرع، وإنما الفرق بين شهوات الجنسين هو في مدة دوامها لا في نوعها.

ومع ذلك فقد لا تكون هذه الملاحظات من الصدق، بحيث لا يتطرق إليها الفساد؛ إذ قد تكون هذه الرغبة النِّسْوية التي نشاهدها ناشئةً عن رد فعل جاء بعد تحرُّر المرأة مما كان يفدحها من القيود، ونتيجةً لما أُوتيته المرأة من فرصٍ جديدة انفسحت أمامها، وآراء جديدة أوحى إليها بها الموقف الجديد؛ وبديهي أننا لن نستطيع أن نصدر في أحكامنا في موضوع التربية وفي بعض أُسس الحياة الاجتماعية عن رأي مقطوع بصحته، إلا إذا ظفرنا في هذا الموضوع بعلمٍ أكثر دقة مما حصلنا. أقول إنه بغير هذا العلم الدقيق في موضوع المرأة لن نستطيع أن نجزم برأي صحيح في موضوع التربية أو في بعض أساس الحياة الاجتماعية — مثال ذلك موقف المجتمع حيال الساقطات من النساء — وإلى أن نظفر بالعلم الصحيح عن المرأة، ينبغي أن يظل تقديرنا للخير والشر في سلوك الإنسان تقديرًا غير مقطوع به في كثير من نواحيه.

ولكنا إن لم نستطع الجزم بصحة القول، فلنا أن نقرِّر على الأقل بأنه مما يبدو واضحًا أن النساء أكثر من الرجال روية في الاختيار في حياتهن الجنسية، وأنهن أيسر من الرجال خضوعًا لضبط النفس؛ إذ الحياة الجنسية في الرجل العادي أشد مقاومة للرقابة وأعنف اندفاعًا لتحقيق غاياتها، ومع ذلك فإن كان الرجل أميل من المرأة إعلانًا للثورة على القيود الخلقية، وأسرع منها انحدارًا إلى إشباع شهواته الوضيعة الخبيثة الوقحة التي يفتات بها على بناء المجتمع، فإن دوافع المرأة اللاشعورية إلى مثل هذه الحياة قد تنقلب في آخر الأمر أعمق أثرًا وأبلغ سقوطًا، وإن تكن أبطأ ظهورًا منها عند الرجل؛ فما يكفي لتقويم الرجل من الملاذ الساذجة لا يجدي في تقويم المرأة. ومن الحقائق التي نعلمها كذلك أن أصحاب الرأي طالما ذهب بهم الظن إلى إمكان الفصل بين الأبوة والأمومة وبين الروابط الجنسية، فصلًا في الذهن لا في الحياة العملية، ولكن ها نحن أولاء نرى هذا الإمكان يمتد من الفكر إلى العمل في هذا العصر. نعم إن الأخلاق التقليدية تقاوم هذا الفصل، ولكن الآراء الحديثة جادة في تغيير هذه الوجهة من النظر، فنرى كثيرين اليوم يزعمون — يزعمون فقط، ولا يؤيدون الزعم بالبرهان — أن الشطر الأعظم من

حياة البلوغ لا تتوفر فيه صحة العقل والبدن إلا إذا أخذت العلائق الجنسية مجراها من الإثارة والإشباع، وأن تلك الحياة العاطفية التي لا غنَى عنها لا تتضمن بالضرورة أبوة أو أمومة، ولقد باتت المرأة التي تكسب قوتها بنفسها تقرب جدًّا في حياتها الجنسية، إذا هي أخذت في سلوكها بمثل هذا الرأي، من الحياة الجنسية لرجلٍ يعيش في ظروف تماثل ظروفها. حقًّا إن المرأة تعاني اليوم صراعًا مع التقاليد أعنف مما يلاقي الرجل، وفي غير هذا الاختلاف لا تجد بين الاثنين أي وجه من وجوه التباين الهامة.

وحتى هذا اليوم لم يستطع علماء وظائف الأعضاء والنفس أن يمدانا في مثل هذه المشكلات بعلم واضح وثيق أكيد، إذا استثنينا حالات نادرة، مع أن ذلك ما ينبغي أن يعملاه، وما هما راغبان في تحقيقه الآن بغير شك. ومهما يكن من الأمر فلسنا نجد اليوم بين أيدينا إلا أقوالًا لا تعالج القضية إلا من حيث قشورها الظاهرة كما تبدو للعين، وإلا حدسًا وأحكامًا يشوبها الهوى؛ فواضح أننا حينما نتناول بالبحث علائق الرجال بالنساء فإنما نعالج مادة عقلية مرنة يمكن صبُّها في صور مختلف ألوانها، باختلاف الرأي والقانون والعادة والدواعي العرضية، ولكن ليس في مقدورنا حتى الآن أن نقرر في يقين مدى تلك المرونة وشروطها.

وإنه ليلوح على وجه الجملة أن الجنسين يسيران سيرًا حثيثًا نحو تشابه في صفاتهما وظروفهما تشابهًا يستوقف النظر؛ فالنساء يكسبن حرياتهن، ويوسِّعن مدى حياتهن، بينما يفقد الرجال امتيازاتهم وسلطانهم وما لأشخاصهم من نفوذ، ولكن ليس ذلك معناه أن يسير الجنسان في هذا التشابه سيرًا مطلقًا، حتى ينتكس الإنسان إلى طور الرنكة فتمَّحي كل الصفات الثانوية التي تميز جنسًا من جنس؛ إذ قد يوائم الرجال والنساء أنفسهم لتتفق وهذه الظروف المستحدثة المطردة، مع احتفاظهم، بل مضاعفتهم، لبعضِ صفاتٍ معيَّنة تفرق الذكورة من الأنوثة، وقد تنشأ ضروب من الأعمال مختلف ألوانها تشيع في الناس بدل الذي جرى به التقليد من قسمة العمل شطرين، لكل جنس من الجنسين شطر بعينه، وليس من شأننا في هذا البحث أن نطرق موضوع الحياة الجنسية الخاصة، ولكن ما يعنينا هو أن نتتبع دور المرأة في الحياة في مختلف ألوانه، مما يؤثِّر في مجرى الحياتين الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.

الفصل الرابع

الأمومة واعتماد النساء على الرجال بسببها

إن حياة الحيوان الثديي العادي، بما في ذلك الأنماط البشرية البدائية فنازلًا، تكاد تُستنفد كلها في النمو والنوم والتشمُّس والبحث عن القوت والتناسل؛ ففي ذلك وحده تمضي الأيام تلو الأيام، وقد امتدت هذه الظاهرة إلى عصرنا الذي نعيش بين ظهرانيه، فشملت أفراد الطبقة الدنيا على النحو الذي شملت به أسلافنا الأوائل مما هو دون الإنسان في مراتب الحياة؛ فقد كان هؤلاء الطغام يكدحون ويتزوجون وينشئون الأبناء، ولم يبقَ لهم من حياتهم شيء؛ إذ لا يكادون يفرغون من إنشاء الأسرة ويهيئون لها أسباب العيش حتى تكون أعمارهم قد دنت من آجالها.

هكذا كان الرجال والنساء يندفعون بقوة العادة وضرورة الحياة اليومية إلى العمل من المهاد إلى اللحود. ولما كانت مواليد الإناث مساوية على وجه الإجمال لمواليد الذكور، فقد كانت صورة الزواج العادية هي اكتفاء الرجل بزوجة واحدة، وإن يكن تعدُّد الزوجات قد فُرِض في بعض الحالات فرضًا حين يحدث أن تسير جماعة من الرؤساء ومَن إليهم فتحتكر لأنفسها عددًا من النساء أكثر من نصيبها؛ وقد كان يُعَوِّض هذا الرجحان في ناحية تَعَرُّض الذكور إلى الموت العنيف، وضعف مقاومة الرجل لكثير من الأمراض إذا قيست بمقاومة النساء (نسبة النساء إلى الرجال في غربي أوروبا تقرب أن تكون واحدًا وعشرين امرأة إلى عشرين رجلًا).

لهذا شاعت في أرجاء العالم كله طريقة واحدة في تقسيم العمل أمْلتها البداهة (مع شيء من الاختلاف بين الأمم في وجهة النظر وفي ضروبٍ من التباين اليسير) فتَعَرُّضُ الأنثى للحمل الحين بعد الحين، وحاجة الصغار إلى الحماية قد اقتضيا بطبيعة الحال وملاءمة الظروف، أن يتولَّى الرجل ما يتطلب قدْرًا أكبر من الجهد والنشاط والمغامرة

في صيد القوت أو إنتاجه، وأن تقبع المرأة في الدار لترعاه ولتطهي الطعام وتستقر بين صغارها، وعلى أساس هذه الضرورات الملزمة (التي لم تَعُد ضرورات في هذا العصر) قام التقليد الذي يجعل المرأة كَلًّا على الرجل.

ولكن واجب رعاية الأطفال يقع على كاهل الرجل كما يقع على المرأة سواء بسواء؛ فهو واجب ألقته الحياة عليهما معًا؛ فالرجل الاجتماعي في صورته الطبيعية كما يبدو في طوائف الزارعين، يعين الزوجة والأبناء بما يقدِّم لهم من خير، ويتصدَّى لتبعة تنشيئهم، ولكنه إلى جانب ذلك طاغية يختص نفسه بالسلطان؛ فهو سيد الدار وهي قرينته. وإنك لترى صنوف الحيوان الثديي كلها، وصنوف الطير التي جُبلت على حضانة بيضها، تضحي بكثير من حرياتها الخاصة في سبيل تربية صغارها وتهيئة السعادة لها؛ ولكن الإنسان أعظم تضحية من هذه كلها وأطول أمدًا في بذلها؛ لأن صغاره تحتاج مثل هذه الرعاية الطويلة، والمرأة في ذلك أعظم تضحية من الرجل، ولقد رضيت على كرِّ العصور بزعامته مضطرة، فإن لم يكن هذا الإذعان لزعامة الرجل جزءًا من طبيعتها الموروثة، فلقد تأصَّلت جذوره في نفسها بقوة العرف تأصُّلًا يكاد يستعصي على الزوال.

وهذا الذي تواضع عليه الناس من الإجحاف بالمرأة في قسمة العمل المنزلي بين الزوجين، مضافًا إلى حمْلها الأجنة قبل أن تُعِدَّها الطبيعة لذلك، وما تعانيه في تربية أبنائها، قد أفنى الكثرة الغالبة من النساء قبل فناء أزواجهن؛ فقد كانت المرأة فيما مضى تشيخ أسرع من الرجل، وهي لا تزال كذلك في البلاد التي تسود فيها صور الحياة العتيقة؛ وكان الرجل دائم النزوع إلى أن يُلْحِقَ بزواجه الأول زوجاتٍ في سن الشباب، ما مكَّنته قوَّته وسطوته من ذلك؛ وقد دامت هذه النزعة الملحة ألوفًا وألوفًا من السنين، تميل بأشداء الرجال وأقويائهم إلى تعدُّد الزوجات، فَطَوْرًا تستعلن هذه الرغبة وتفرض نفسها فرضًا كما هي الحال في أفريقيا السوداء، وفي كثير من أمم الشرق، وطورًا تسعى في خفاء متسترة من نُظُم المجتمع القائمة، لتحطِّم تفرُّد الزوجة الذي يأخذ به أوساط الرجال والنساء والذي بات عادة مُلزِمة. وأما تعدُّد الأزواج لامرأة واحدة فهو نادر الوقوع في بلاد التبت، ومع ذلك فهو أقرب إلى الإخاء في اقتسام النساء عما يقابله من تعدُّد الزوجات الذي يفرضه ذوو السلطان من الرجال. ومن الحق أن نقول إن النساء حين بُسِطَ لهن في القوة وأُفسح لهن في مجال الفرصة — مثل كاترين الثانية إمبراطورة الروسيا — قد بَدَوْنَ راغبات في هذا الزواج المتعدد، شأنهن في ذلك شأن الرجال سواء بسواء، ولكنها حالات نادرة؛ وهذا يسوقنا إلى موضوع البغاء ولكنا نرجئه إلى حينٍ لنتناوله بالبحث فيما

بعد. وكل هذه الأمثلة الشاذة لا تغيِّر كثيرًا من الحقيقة بأن الأمومة كانت حائلًا منيعًا في وجه المرأة اضطرها اضطرارًا إلى التواكل على الرجل وإلى ضَعف حيلتها في الدفاع عن نفسها، حتى رسخت هذه الأصول في تقاليدنا الاجتماعية رسوخًا يكاد يتعذر على الزوال.

أما اليوم فإن في البلاد التي تظللها حضارة المحيط الأطلسي طائفة من الظروف تتآمر على تحوير، بل تحطيم كل هذه الأسس التي قام التقليد على أساسها، تحطيمًا سريعًا؛ وأهم العوامل التي شاطرت في هذا التحطيم هي أولًا تحديد النسل وقلة وفيات الأطفال بالوسائل الصحية؛ فذلك قد جعل أمومة المرأة أمومة جثمانية لا تعدو أعوامًا قلائل في حياتها النسوية، وثانيًا نشر التعليم وتحويل معظم المرافق المنزلية إلى خدمات عامة تُقضى خارج الدار، وثالثًا قيام القانون ورجال الشرطة مقام الرجل في واجب حماية المرأة، وهكذا كادت تفجأ المرأة بهذا التحرر من قيودها والتعرض لما يأتي به الدهر، ومع ذلك فالتقليد الذي تعاقبته أجيال لا تقع تحت الحصر، والذي يَحرِم المرأة ويَكِل أمرها إلى الرجل، لا يزال عالقًا بأذيالها حتى اليوم.

الفصل الخامس

بعض النتائج الخلقية لما يجري به العرف من انحطاط المرأة وحرمانها

إذعان المرأة ورياؤها – البغاء – تجارة الرقيق الأبيض – «الرفيق»

عاملان رئيسيان هما اللذان يحدِّدان اليوم نوع الحياة التي تحياها المرأة في أرجاء هذا العالم المتغيِّر الذي نعيش فيه، أما أولهما فآليٌّ يقع في الرقي الاقتصادي وما يستتبعه من زوال الأعمال المضنية، وبخاصة ما كان منها يتطلب الكدح العنيف، وإخراج كثير من أهم الأعمال التي كانت فيما مضى نسوية لا تحتمل الجدل، من حدود الدار، لتُؤَدَّى في محالَّ عامة. ولقد عمل هذا الجانب الآليُّ على مساواة الجنسين في شئون الاقتصاد، وحرَّر المرأة من حياةٍ كانت تتضمن انحطاطها دون منزلة الرجل، ولم يَعُد بينهما من الفوارق الجسمية إلا قدْرٌ هو في طريقه إلى أن يكون اختلافًا أفقيًّا؛ أعني وجوهًا من الاختلاف بين الأفراد، وليست هي بالفوارق الرأسية التي تقتضي أن يُوضع النساء جميعًا دون الرجال جميعًا أو العكس.

ولكنا نرى من جهة أخرى كدسًا هائلًا من التقاليد لا يزال قوي الأثر يحفز الرجل أن يتولى أعمال السيادة ذوات التبعة، ويغري المرأة بالإذعان والإفادة ما استطاعت من خضوعها القديم، بدل الإلحاح في بلوغ النتائج المنطقية التي تنتج من الظروف الجديدة؛ إذ قد تبيَّنت أن في مقدورها أن تظفر بمعظم المزايا التقليدية التي اكتسبتها فيما مضى بانصرافها إلى الأمومة ورعاية الدار، مع أنها في حقيقة الأمر قد ألقت عن كاهلها أغلب العبء الذي كانت تعانيه بسبب انصرافها ذاك، ووجدت أن ذلك أيسر وأقرب إلى القبول؛ لأنها في مجال العمل وحياة المهن، سرعان ما تنزو الكبرياء في صدور الرجال الذين

تخالطهم بحكم عملها، فتكون حربًا عليها، وبهذا تتعقَّد في وجهها الأمور كلما أرادت أن تضع نفسها موضع المساواة أو التنافس إزاء الرجل، حتى إنه ليصبح أشق على المرأة أن تتشبه بالرجال في أعمالهم من أن تكون هي الرجل وتؤدي ما يعمله الرجل (على فرض بقاء سائر الظروف كما هي)؛ أما انسحابها من ميدان العمل لتستمتع بمزايا النساء دون أن تؤدي عمل النساء، فيُكسِبها امتيازات، كامتيازات «الفرسان»، بغير مبرر موجب.

إن التقليد القديم يُخيِّل للناس أن من حق الرجل، بل من واجبه — حتى لو كان عاجزًا من الوجهة الاقتصادية — أن يظفر بامرأةٍ تكون له خاصة، وتخضع لسلطانه، وإنه لشعور بلغ من ذيوعه بين الرجال حدًّا بعيدًا، وتستطيع أن تتبيَّن فيه تحزُّبًا جنسيًّا يشبه تحزُّب الطبقات، يجمع الرجال جميعًا على رأي واحد؛ وهنالك إلى جانب هذا مقاومة نفسية واسعة النطاق يبديها الرجال والنساء على السواء، يهاجمون بها المساواة الاقتصادية التي تسير التغييرات المادية نحو إنتاجها؛ فالمرأة التي تعمل لتكسب قوتها لا تصادف حسن المعاملة لا من الرجال ولا من النساء؛ من ذلك أن الهيئات البلدية في إنجلترا تلجأ عادة إلى فصل الطبيبات من أعمالهن إذا تزوجن، حتى ولو كن يُدِرْن عيادات تتصل بوظائف الأمومة، أما الطبيب الرجل فله أن يتزوج، ويتزوج مرة أخرى بعد وفاة زوجته بأجل قصير، دون أن يكون وراءه هيئة بلدية يعنيها أن تعلم من أمره شيئًا.

ولا يقتصر الأمر في منع المرأة من العمل على حسدٍ يكره أن يرى دَخْلَيْن يندفقان في أسرة واحدة؛ لأن أحدًا لا يعنيه كم دخلًا يكسب الرجل، وكم يرث وكم يأتيه عن طريق زواجه؛ إنما الأمر الذي لا يكاد يصادف القبول من أحد هو أن يكون للمرأة المكتملة حق في تدبير حياتها الشخصية تدبيرًا حرًّا كما هي الحال مع الرجل؛ لذلك ترى الناس لا ينتظرون من المرأة إلا أن تنكمش في دائرةٍ أضيقَ من مجال الرجل، بل إنهم لا يقفون عند هذا الحد، إنما تجاوزه فئات كثيرة من الناس فيشعرون أن من حقهم إرغام المرأة على هذه الحياة المتوارية إرغامًا، مع أن تحريم العمل الخارجي على المتزوجات وحبسهن في دُورهن، مضران بالأسرة لأنهما يؤديان إلى مزيج من القلق وركود الذهن عند المرأة، كما يسيء إلى سمعة النساء في ميدان العمل؛ فالنساء متهمات في دوائر العمل باضطراب عواطفهن، وبأنهن يأتين إلى أعمالهن «مزودات بمشاعرهن فيمزجنها بالعمل الذي يؤدينه»، وبأنهن يعوزهن الطموح وشمول الفكر وعمق النظر؛ وهذه العوامل التقليدية التي كنا نتحدث عنها قد ضاعف من قوَّتها أسباب مالية؛ فرغم كل هذا الحديث الذي تجري به الألسنة في تحرير المرأة، ورغم ما اجتيز من خطوات فسيحة في سبيل تلك الحرية المشروعة، فلا تزال

كثرة النساء الساحقة في العالم قاصرة من الوجهة الاقتصادية؛ فليس لهن من المال شيء قط، بل إن مئات الملايين منهن لا يجوز لهن أن يملكن مالًا أو عقارًا غير ما يُزَيِّنَّ أنفسهن به من حلي؛ فالزوج في ما يربو على نصف العالم له حق الرقابة على مِلْك زوجته، ولا يقتصر هذا على البلاد المتأخرة في شوط الحضارة، بل تراه كذلك في فرنسا وسويسرا والبلجيك وإسبانيا وولاية فلوريدا ومقاطعة كويبك، أما في البلاد التي تجيز للزوجة مِلْكًا، فإن العرف، والعقيدة التي يؤمن بها الناس إيمانًا قويًّا بأن الرجل أمسُّ حاجة إلى المال من المرأة، ينعرجان بهذا الملك في الوراثة فيصبانه في أيدي الابن الفتى دون الفتاة؛ وحتى إن أُجيز للمرأة في بعض الأقطار أن تحتفظ بمالها، فالأرجح أن يظل مالًا مربوطًا بحيث لا يُسمح لها أن تستثمر رأس مالها؛ ولقد مر بنا أن العاملات منهن يتقاضين أجورًا أقل مما يتقاضى الرجال العاملون ولو تشابه العمل. إذن فالنساء، باعتبارهن جنسًا، فقيراتٌ، إذا ما نظرنا إليهن من وجهة مالهن الخاص.

ونتائج هذا الفقر النسبي بعيدة المدى، حتى إنه ليتعذر أن ندرك أين غايتها؛ فمعناه من ناحية أن النساء على وجه الإجمال لم يبلغن من التعليم حدًّا يستطعن معه التصرف بالمال من أي وجه من وجوهه غير الإنفاق، دون أن يهديهن بُعْد النظر إلى ما يؤديه المال من شئون الصناعة والاقتصاد؛ وكل مجلة أو صحيفة تقع في أيديهن، وكل كتاب تقريبًا مما يصادفن، يغريهن بأن يعتبرن أنفسهن منفقات، وأن ينظرن إلى أنفسهن كائنات رشيقة جميلة، أو على الأقل، رقيقة التكوين، وإنه من حقها أن تنفق قدْرًا عظيمًا من المال لصيانة تلك الرشاقة وذلك الجمال وهذه الرقة؛ وعلى ذلك فإن المال إذا ما انصب بين يدي امرأة انصبابًا دافقًا غزيرًا، فالأرجح أن تنقلب إنسانًا لا يدري من أمر المال شيئًا إلا أنه يُنفق في ترفيه حياتها الخاصة وتجميلها — وقد تنفق إلى جانب ذلك إنفاقًا فاترًا في وجوه الإحسان ومؤازرة الفن والموسيقى — وإن ذلك ليعود عليها من إعجاب القوم وشكرهم، ومن ذيوع الصيت على ألسنة الصحف، أكثر مما لو أنفقت المال على نحوٍ مثمر مفيد.

أما النساء اللاتي لا يملكن من المال شيئًا — أو اللاتي لهن منه أقل مما لرجال طبقتهن — فتقوم في وجوههن الحوائل عند كل خطوة من خطوات الطريق؛ وإذا كنا لا نتوقَّع أن يكسب النساء بقدْر ما يجني الرجال، فليس ثمَّت ما يغري بأن ننفق على تعليم الفتيات كما ننفق على تعليم البنين. نعم إن الأبوين العاديين في إنجلترا قد يكونان راغبين في أن يضحيا في تعليم بناتهما بقدْرِ ما يضحيان في تعليم أبنائهما الذكور، ولكن إذا ألزمتهما الحال أن يؤثرا فريقًا دون فريق، فالتفكير السليم يقضي باستثمار المال في

تربية البنين دون البنات. ودعك من هذا وانظر في مشكلة رأس المال؛ فالنساء لما مُنِين به عادة من فقر، ليس في مقدورهن أن يبتعن المصانع أو يشاركن في إدارة الأعمال أو يشرين الأوراق المالية والمحال التجارية، بل قُضي عليهن أن يظللن مُسْتَخْدَمات ومساعِدات وكاتمات للسر؛ وإنك لتشاهد هذا حتى في المهن التي فتحت أبوابها للنساء منذ عهد قريب، كالطب مثلًا؛ إذ ترى طوائف الأطباء تتعاقد على إدارة المؤسسات الطبية، وتضم إليها من النساء مَن كمُلت مؤهلاتها، على ألا تكون شريكة من الشركاء، بل يستخدمونها مساعِدَةً لهم وكفى، لتؤدي من العمل ما يكرهون أداءه، وإن النساء ليُنْظَرُ إليهن في مثل هذه الوظائف بصفة عامة أنهن أقل كفاءة من الرجال، وربما عُزي هذا إلى قلة أجورهن من ناحية، وإلى ما في استخدامهن من خطر مغادرتهن العمل عند الزواج، إن كن في سن الشباب، من ناحية أخرى؛ ولقد ينكر مدير العمل بينه وبين نفسه هذا الذي يُنسب إلى النساء من ضعف، ولقد يعترف بأنهن ينجزن عمله كما ينجزه الرجل سواء بسواء، ولكن ذلك لا يمنعه أن يضع المرأة في منزلة أدنى من منزلة الرجل الذي مِن ضَربِها، بوجه عام.

ونتيجة هذا كله أنه بينما تَهِنُ الروابط التقليدية بين الرجال والنساء، فإن العلائق الجديدة التي يذيعها المذيعون في قوة لتحل محل القديمة، لا تساير الحقيقة الاقتصادية الواقعة؛ فلا يزال الزواج واعتماد النساء على الرجال يغريان المرأة إغراء شديدًا بما يتيحان لها من مزايا مالية واجتماعية؛ فلو استثنيت من النساء مَن ورثْن الغنى، لوجدت التظرُّف وأناقة الثياب ورشاقة الحركات أقرب جدًّا إلى أن تحقِّق للمرأة التوفيق في الحياة من الطموح والعلم والذكاء؛ إذ النساء يشتهين أن يكن أمهاتٍ وربات للمنازل، كما يشتهين مغازلة الرجال إياهن، والسياحة، وضروب اللهو، وأسباب التزين، والسبيل الوحيدة التي يبلغن بها هذه الأماني هي الرجال الذين يُؤْثِرون عادة أن يهيئوا لهن هذا، لأسبابٍ تتصل بأشخاصهم وعواطفهم. وإذن فالأرجح أن تكون النساء المتحررات في هذا العصر على شيء من التناقض؛ فهن يُقدِّرن الحرية ويطالبن بالمساواة، ولكن إن لم يضحين بكل جوانب الحياة الأخرى من أجل هذه الحرية وتلك المساواة، فما ينبغي أن يصطنعن لأنفسهن هذا التساوي إلا إذا ظفرن بما يشتهين بجدهن، وإلا لكان ذلك إجحافًا بالرجل الذي يجمع للمرأة ما تريد، كما كان إجحافًا بالمرأة أن يُقال فيها ما نُسب إليها من صفات. وليس عجيبًا أن يَكثُر اللغط حول ما يصل الجنسين من صلات، وأن يعلن الفريقان كثيرًا من المقت والعداء؛ ولكن ذلك لم يستتبع زيادة في شقاء الحياة الجنسية، بل إنه ليلوح على النقيض من ذلك أنه لم تنحصر دائرة الشقاء الجنسي في عصرٍ بمثل ما انحصرت فيه اليوم.

ومن الجائز أن يقل انحطاطُ المرأة اقتصاديًّا عن الرجل، ولستُ أريدُ بذلك أن يزيد مجموع ما يتقاضى النساء من أجور؛ فقد لا يكون ذلك بسبب مَن ينقطعن عن الكسْب بعد الزواج، ولكني أقصد أن ترتفع منزلة المرأة اقتصاديًّا، وأن نُفسِح أمامها مجال الفرص. ولقد يكون أعسر علينا أن نبحث كيف تتخلص المرأة المتزوجة من هذا الاعتماد على الرجل اعتمادًا يكاد يكون تامًّا؛ فالوالدون يزدادون نفورًا شيئًا فشيئًا من دفْع المهور عن بناتهن حتى في البلاد التي تدفعهم فيها الظروف الاجتماعية دفْعًا إلى تقديمها، ويقترح ذوو الرأي أن يقوم مقام المهور علاوات في الأجور نظير الأمومة، أو مقابل الأبناء، وهنالك سُبل عِدة تيسِّر دفع تلك الزيادة المقترحة؛ فقد تتعهَّد بها الدولة، أو قد يُفرَض دفْعها على المصنع الذي يعمل فيه الزوج، ولكن الأخذ بهذا الرأي يتطلب أولًا تنظيمًا قوميًّا دقيقًا بالغ الدقة. ومهما يكن من أمرها فهي تفيد النساء — إذ قد يتحول قدْر كبير من الثروة من الرجال إلى النساء — ولن تعود الأم معتمدة في حياتها كل الاعتماد على زوجها، وسيهون على الفتاة العاملة غير المتزوجة أن تؤيد مذهب الأجور المتساوية إن تساوى العمل؛ ونكاد نجزم بأن تلك العلاوات ستستتبع قلة في أجور العزاب من الرجال، والأرجح أن تنتشر ذلك المبدأ الخطر الذي ينادي بتوزيع المال بين أفراد الشعب، ثم يتعذر أن تفرض الرقابة على طرق إنفاقه.

غير أن معظم النساء لا يلح حتى اليوم إلحاحًا جادًّا دءوبًا في أن يظفر بحقه المشروع، وليست تصر المرأة على منع زوجها من استثمار مالها، اللهم إلا إن كانت من طراز هتي جرين؛ فنساء قليلات هن اللاتي يستمتعن بحرية التصرف في أموالهن كما يتصرف الرجال بمالهم، بغض النظر عن القانون القائم والشعور السائد، فما أسرع ما يُذْعِنَّ؛ إذ ليس في مستطاعهن، كما يقلن «أن يحتملن الصراع» أضف إلى ذلك أنهن لا يُصْرِرْن على تنفيذ رغباتهن وميولهن إصرارًا واضحًا كما يفعل الرجال، فما عليهن إلا أن يَقْرُبْنَ في أذواقهن من أذواق الرجال، تلك هي القصة التي تبسطها الرواية الحديثة والمسرحية الجديدة مرة ومرة ومرة في ألوف الصور، قصة الرجل يرغم المرأة إرغامًا، والمرأة تطغى على ذكائه بذكائها.

ويلوح لي بصفة عامة أن الأدب المعاصر دليل على تغلب دهاء المرأة على تحكم الرجل، ولكنا لا نستبعد أن يكون سلطان الرجل قد ضَؤل في عالم الأدب أمام دهاء المرأة لأنه لا يوحي بقصة أو مأساة، وأن يكون مع ذلك له الغلبة في الحياة الواقعة؛ فالصراع قائم في كثير من حالات الزواج بين الزوجين على أيهما تكون له «اليد العليا» كما يسميها

صموئيل بَتْلَرْ في كتابه: The Way of all Flesh، ولعل عدد النساء اللائي خسرن المعركة في الأزمان الماضية أكبر ممن يخسرنها في هذا العصر، بل لعل هذا الصراع كان أعمَّ نشوبًا فيما مضى عنه اليوم، وقد يزول في المستقبل كل ما يدعو إلى مثل هذا العراك القوي الأليم بفضل ما نسلكه من سُبل أهدى في تربية أبنائنا وبناتنا لإعدادهم لحياة الرشد وما ينشأ بينهم من علائق جنسية، وبفضل الوسائل المتزايدة التي نخفِّف بها من العبء الملقى على كلا الفريقين في هذه الحياة الاجتماعية التي ما تزال تزداد اتساعًا، وبفضل الطرق الكثيرة التي تيسَّر بها الإفلات من الزواج.

ولكي يكون هذا الموجز لأوجه النشاط الإنساني كاملًا، وجب أن نضيف إلى الصورة تلك الطائفة من النساء التي تستعصي على الزوال، تلك الطائفة التي تحترف مهنة هي أقدم ما شهد التاريخ من مهن، وأريد بها فئة العاهرات؛ ولقد كانت المواضعات العجيبة التي سادت في عصرٍ ما قبل الحرب داعية لجماعة من الكتَّاب ألا يذكروا هذه الحرفة إلا في عبارات من الجزع أسرفوا فيه بعض الإسراف؛ فهي مهنة ازدهرت في كل مكان، وفي كل مكان زعم الأدعياء ألا وجود لها بينهم؛ فقد كانت حرفة منبوذة لا ينبغي أن تجري الألسنة بذكرها، ولا يجوز أن تمسَّها أقلام الباحثين، وفضلًا عن ذلك فإن الظروف الشاذة التي أحاطت بهؤلاء النسوة في كل العصور قد أخضعتهن لشيء من اغتصاب القانون ولاستغلالٍ غير مشروع، ولمَّا لم يكن لهن ما للمرأة من زوجٍ يحميها، فقد لجأن مضطرات إلى ألوان مختلفة من حماية أنفسهن بما لا يجيزه القانون. وهذه الضرورة التي أرغمتهن على مثل هذه الحياة قد أنشأت ضربًا من الرجل أخذ ينظمها ويفيد منها، أما هُنَّ فقد كن أعجز عن التخلص من هذه الظروف السيئة التي أحاطت بهن، لأنهن قد قرَّ في عقولهن بسبب الطريقة التي أعددن ورُبِّين بها أن يُذْعِنَّ للمقاييس التقليدية التي يُقاس بها سلوك النساء.

ولْنبحث في حقيقة العاهرة بحثًا لا تشوبه العاطفة؛ فقد كان يسود حتى اليوم ظنٌّ بأن العهر لا يكون إلا في النساء، على أن الأمر قد يكون على خلاف ذلك كما سنرى بعد برهة قصيرة. أما عملها في كل العصور فهو أن تبيع زمالة الأنوثة للرجال الذين تلح بهم الحاجة إليها في فترات محدودة، ولطالما أثار هذا رجال الأخلاق الذين يميلون إلى الغلو فيما ينشأ عن وجود العاهرات من آثار فيزيقية، وأما مَن هم أعرفُ من هؤلاء بحقائق الحياة، فيعلمون أن ليس للعاهرة العادية حِذْق خاص أو سحر تنفرد به في أساليب الغزل، وأن عنصر اللذة الجسدية التي تصيبها في اتصالها المتقطع بالرجال، لا يكاد يبلغ عندها

من الأهمية مبلغه عند المرأة في حياة الزوجية الدائمة، وحسبك أن تلاحظ المَواطِن التي يغشاها أولئك العاهرات ليتبين لك الجانب الاجتماعي في البغاء؛ فهن يتكاثرن في المرافئ، وقد عُرف ذلك فيهن منذ بدء التاريخ، ويَسِرن حول المحطات التي تقع في ختام الخطوط الحديدية، ويظهرن في الأماكن التي يغشاها رجال الأعمال الذين جاءوا من الريف ليمكثوا في أحد المراكز التجارية وقتًا ما، ويتسكَّعن حيث يحتشد العزاب من الرجال؛ وإلى جانب الرغبة الجسدية التي تدعو الرجال إلى الاتصال بالعاهرات، فقد يضطرهم كذلك إلى هذه الصلة ما يصيبهم من عزلة أو ما يصادفهم من فترات متقطعة يعز فيها الصديق، ولذلك فلا يقتصر الأمر في العاهرات حين يَصْحَبْنَ هؤلاء الرجال الذين استوحش بهم المكان أو تحرجت فيهم الصدور، أن يمضين معهم وكفى، بل تراهن يَسْتَمِعْنَ إلى أحاديثهم، ويرائينهم ويُسَرِّين عنهم أحزانهم؛ فهن يبادلنهم صداقة صحيحة وحبًّا أكيدًا، ومعنى ذلك أنهن فيما يؤدينه من عملٍ لا يقتصرن على جانب الشهوة في الرجل، بل إن ما يبعنه ويقدمنه فيما يبعن للرجال شيء أكثر من الجانب الشهوي؛ إنهن إنما يبعن أنوثة؛ فهن في حقيقة الأمر دليل ناهض على أن عقل الرجل مفطور على الاعتماد على المرأة، أو قُل على اعتماد كل جنس منهما على الجنس الآخر؛ فالعاهرات زوجات مؤقتات.

ولكن العالم لم يُبِحْ قطُّ هذا النظام من الزوجات المؤقتات، وكان أشد ازورارًا من أن يبذل مجهودًا كائنًا ما كان لحمايتهن، وهكذا أُخضع هذا الطراز من روابط الرجال بالنساء — الذي بلغت ضرورته حدًّا لم يستطع معه أي بلد من بلاد الأرض أن يمحوه من أرضه محوًا كاملًا — لكل ضرب ممكن من ضروب الامتهان؛ فهؤلاء نسوة قد احتمل وجودهن المجتمع، ثم زعم أنهن فوق ما يطيق؛ إنهن مُسْتَغَلَّات بما يجيزه من الوسائل: إنهن مضطهدات مُتَّهماتٌ؛ لقد دُفع بهؤلاء النسوة دفعًا إلى حياة مظلمة تهُدُّ نفوسهن هدًّا، حيث يأوي إليهن اللص والمعتدي والناهب والجبان الغليظ القلب فيجعلون حياتهن شرًّا مستطيرًا، وما أسرع ما يصطبغن بلون البيئة المحيطة فيَقبلن مذعنات ما يُقال فيهن من أنهن مجلبات للعار. ولما كان لا يرضيهن أن يُسْلَبْن أصدقاءهن صديقًا بعد صديق، بحيث لا يُبْقَى لهن على أحد، فقد اضطررن إلى استمالة ضرب من أشرار الرجال ينفقن عليهم، وكثيرًا ما يُصَبْن بمسٍّ من جنون. وعلى طول هذه الحياة المضطربة التي تحياها العاهرة يمتد أمام بصرها خطرٌ يتهدد وظلام محدق مما عساه يصيبها من تلك الأوبئة المعدية التي تنفثها حياة الشهوة؛ ألا إن ما يجللهن من عار قد كبُر في أعين الناس، وعظُم عندهم ما يترتب عليهن من خطر، بحيث لا يُقبل على مثل هذه الحياة مختارًا إلا قليل

جدًّا من الفتيات والنساء، بل يهوين فيها هُويًّا، ولذلك نشأت حرفة أو تجارة لم تنقطع قط، تجارة أبعدُ ما تكون التجارة عن شرعة القانون، تجارة الرقيق الأبيض، التي تغري الفتيات الساذجات بالسقوط في تلك الحياة مخدوعات بما زُيِّن لهن من حسناتها؛ فترى أصحاب تلك التجارة ينطلقون باحثين عمَّن اعتدى من النساء على النظام الخلقي القائم، بحيث يكن صالحات أن ينخرطن في سلك البغاء، فيسرعون إليهن بالمعونة ثم الاستغلال؛ وطبيعي أن تنشط تجارة الرقيق الأبيض حيث تكون سوق العمل النسوي مضطربة قليلة الأجور.

ولن تُتَاح لنا دراسة هذا العنصر الاجتماعي اللازم في مختلف العصور، وفي شتَّى البلدان في هذا العصر الحاضر، إلا إن أعددنا موسوعة ضخمة نخصُّها بالحديث في العمل والثروة، وعندئذٍ نرى كيف يكون هذا الموضوع قصة متشعبة مضطربة الغايات، تسودها بصفة عامة غباوة التفكير والتعصُّب والغَيرة وغلظة القلب، وسترى أن جوانبها الذميمة الممقوتة تكاد ترجع كلها رجوعًا مباشرًا إلى التقليد الذي يحتِّم خضوع المرأة، وضرورة اعتماد النساء على حُماةٍ أشداء؛ ومن الجائز أنه إذا ما كُتب في الأيام المقبلة لمساواة الرجال والنساء أن تخرج من حيز الرغبات المجردة إلى حيز العمل القانوني، أن يقتصد الناس من تدخلهم في حياة النساء الجنسية الخاصة، وأن تزول تلك الظواهر القاسية الأليمة، ظواهر المرافقة الجنسية المتقطعة التي يضطر إليها النساء اليوم.

لقد كان البغاء فيما مضى قاصرًا معظمه على الإناث، وليس ذلك راجعًا فيما يظهر إلى اختلاف جنسي موروث بين المرأة والرجل كائنًا ما كان، إنما هو فرق في طبيعة العمل الذي اختص به كل فريق؛ فذلك هو الذي يجعل الرجال أمسَّ حاجة إلى رفيقات غير دائمات؛ ففي الأيام السالفة كان النساء أدوم بقاء في عقر الدار من الرجال، وكانت الرقابة على مكثهن في دُورهن أشد منها على الرجال. وإذن فقد كان الرجل، وبخاصة المسافر والبحَّار والتاجر والجندي وطالب العلم، هو الذي دفعته العزلة وضيق النفْس إلى مثل هذه المعاشرة المتقطعة، وقد كان حرًّا في أن يسرِّي عن نفسه ما بها من ضيق. أما طائفة النساء فقد كن يلجأن مضطرات إلى ضروبٍ من التسرية يكتنفها العبوس، أو كن لا يجدن من صنوف التسلية شيئًا؛ أما الآن وقد نشأت أنماط من النساء الأثرياء الأحرار، اللائي يستطعن الرحيل والإفلات من أعين الرقباء، ومن غباء الأخلاق التي تلزمهم بها الجماعة التي يعشْنَ فيها، فإن تشابه الحاجة عند المرأة وعند الرجل سينتج تشابهًا في وسيلة إشباعها، فنكاد نرى اليوم المرأة النصف الخليعة في شيوع الرجل النصف الرقيع؛

وحسبك أن تغشى دُور اللهو في أوروبا وأفريقيا الشمالية لترى الزوجة أو الأرملة الأمريكية المثرية وحيدة تبحث عن سلواها في عشير من الرجال، وتتخيَّر لنفسها «رفيقًا» يراقصها ويحميها ويزاملها ويكون لها في كثير من الحالات محبًّا مأجورًا. لقد كثُر هذا الضرْب من النساء كثرةَ الأمريكيين الذين يزورون أوروبا ولا قصْد لهم غير احتساء الخمر؛ ولكنا لا نَقصُر النساء المرتحلات الثريات على الأمريكيات بحال من الأحوال. ومهما يكن من الأمر فـ «الرفيق» هو مقابل العاهرة بكل ما في الكلمة من معانٍ، ولكن لاختلاف التقاليد الجنسية بين الرجال والنساء، لم ينهض إلى اليوم مَن يتعقبه من «شرطة الأخلاق»، ولم يُعْزل في بيتٍ كالذي تُعزَل فيه العاهرة، ولم يُنبَذ من الحياة الاجتماعية، ولم يُسَنَّ من القوانين ما يقف حائلًا في وجهه، وإذن فليس هو بحاجة إلى أن تبسط عليه «جنيف» حمايتها، ولا يجد فيه تاجر الرقيق الأبيض سلعة رابحة.

فإن كان مثل هذا «الرفيق» مستطيعًا أن يُعنى بنفسه، فلا ريب إذن في أن المرأة الرشيدة العادية إذا عُوملت معاملة لائقة باعتبارها مواطنة كغيرها من المواطنين، في مقدورها أن تُعنى بنفسها أيضًا. إن هذا الاختلاف في نظرة العالم إلى العاهر والعاهرة موضوع ممتع جدًّا، وقوي الدلالة على ما أدَّى إليه حرمان المرأة التقليدي على مر العصور، كما يدل على تحوُّل في وجهة نظر العالم إلى الحياة الجنسية الخاصة؛ ولعل عالم المستقبل الذي نتَّجه إليه فيما يبدو، والذي سيفوق هذا العالم القائم حكمةً وتعلُّمًا وصراحة، سيكون في مستطاع النساء فيه أن يحمين أنفسهن، وسيكن أحرارًا يجئن ويذهبن، ويفعلن هذا ويدعن ذاك كما يشأن مثل رجال هذا العصر، وعندئذٍ قد يُحَدُّ ما يسود أوساط العاهرات من حاجةٍ وضيق وعار وكرب، وقد يزول هذا البغاء باعتباره مظهرًا تحتِّمه الحياة الاجتماعية، تلك الوصمة الخالدة التي تَصِم علاقة التراحم بين الجنسين؛ قد يزول ليحل مكانه بديل آخر.

الفصل السادس

قوة النساء فيما يَبْثُثْن من طمأنينة وإغراء

أثر النساء في تحديد الإنفاق

لنتوجه الآن بالبحث شطر وجه آخر من وجوه العلاقة بين النساء والرجال في هذا العصر، وهو وجهٌ له كذلك خطرٌ اقتصادي عظيم؛ فقد انصرفنا بالبحث حتى الآن إلى مساوئ المرأة في علاقتها بالرجل، وسبيلنا الآن أن ننظر في قوَّتها الحقيقية التي تؤثِّر بها في الرجل. إنه ليس من الدقة في شيء أن نقرِّر بأن الرجال والنساء تمسُّ بكل فريق منهما حاجة إلى الفريق الآخر؛ لأن الجنسين لا يفتقر أحدهما إلى الآخر في حاجةٍ واحدة، بل يفتقر إليه في كل جوانب حياته. ولقد أدلينا فيما سلف برأينا بأن الرجال لا يتعففون عن أن يأووا إلى كنف العاهرات لشيء أكبر جدًّا من إشباع الشهوة الجنسية المجردة، بل تنزع بهم حاجة عنيفة لمرافقة النساء بصفة عامة؛ لأن خيالهم في حاجة إلى تلك المرافقة، أكثر فيما أظن مما ينزع خيال النساء بهن إلى عشرة الرجال، وإنه ليحدث في حالات كثيرة أن تتبدل تلك الرغبة في النساء إلى نفورٍ منهن ومقت لهن، ولكنك لا تكاد تجد بين الرجال أحدًا لا يأبه للمرأة فلا يحس نحوها محبة ولا كراهية، والرجل العادي يرجو أن يصادف عند النساء حبًّا واستحسانًا، ويجب أن تقابل النساء بالتقدير أعماله ومنتجاته التي يحالفه التوفيق فيها، فكأنما النساء نَصَّبن للرجال حرَّاسًا يلزمهم احترام أنفسهم؛ وإن النساء لمشغوفات بطبعهن أن يراقبن الرجال ويُصِخْن إلى ما يطلبون، وأن يفسحن لهم في قلوبهن مكانًا، وأن يبدين لهم وجوهًا باسمة، على نحوٍ يعجز عن أدائه مَن شئت من الرجال.

وإنما قلت الرجل «العادي» عامدًا؛ لأني أبحث في هذه الصفحات في الكائنات البشرية العادية المتوسطة؛ إذ من هؤلاء تتألف الحياة الاقتصادية قلبًا وقالبًا. نعم إن هنالك أمثلة

تشذ عن هذه القاعدة، بل قد نجد أجناسًا بأسْرها تشذ، فيقف الرجل من المرأة موقف المُشاهِد المؤيد لآرائها في نفسها، وبهذا يحد أعمالها على نحوٍ مخنث إلى أقصى الحدود. وكذلك قد تصادف من الشواذ في هذا العصر نساء كثيرات يخطبن ويغازلن نساء من جنسهن، ولكن الصورة الطبيعية هي أن المرأة تبث في مختلف ما يؤديه الرجل خصال الشجاعة والنبوغ والذكاء والكرم، والغباء والبلادة، والرشاقة أو الترهل، والضعة والتسفل والدناءة. إن المرأة تملك بين يديها صندوقًا من ألوان الأخلاق تصبغها كيفما تريد، وعلى النساء يتوقف تقدير طائفة كبيرة جدًّا من الأشياء استحسانًا واستهجانًا، حتى الأرقاء منهن لهن مثل هذا التأثير في التقدير.

وهذا التأثير من النساء على الرجال في تقديرهم للأشياء، وهذه القوة التي يسيطرن بها على الرجال في تقويمهم لأنفسهم، إذا أضفتها إلى ما لهن من قدرة عملية حقيقية في امتلاك زمام الرجال فيوجهنهم إلى ما يرون لهم من ملاذَّ جسمية واجتماعية، لوجدتهما يضفيان على المرأة خطرًا اقتصاديًّا لا يتناسب قطُّ مع ما تملك أيديهن امتلاكًا مشروعًا من قوة الشراء؛ فإذا كان الشطر الأكبر من ثروة العالم لا يزال بين أيدي الذكور، فإن جزءًا كبيرًا من قوة إنفاق تلك الثروة تملك زمامه النساء، أو قُل إن حق الإنفاق في الواقع قد نيط به إلى النساء، فماذا يشتري الرجال فيما عدا حاجات أعمالهم، وما يبتاعونه من مئونة وموادَّ غُفْل وعقار وأوراق مالية وما إلى ذلك؟ لقد يقول قائل إنهم يشترون السكك الحديدية وعِدَد الحرب، والسفائن والطوائر والعمائر، وإنهم يشترون ثيابهم وما يتطلبونه في رياضتهم من أدوات؛ ولكن إذا اختص الرجال بشراء السكك الحديدية والسفن، فمن ذا الذي حفَّز تهيئة القطار الفاخر، وغرفة السفينة المزدانة، أهو الذكر أم الأنثى؟ سندَع هذا السؤال بغير جواب، ولكل قارئ أن يفكر فيه، ولكنا إذا ما طرقنا بالبحث جوانب العيش على حقيقتها، بدا تأثير المرأة واضحًا؛ فإذا تُرك للرجل أن يشتري سيارة الرياضة فإن من شأن المرأة أن تتخير السيارة العادية للترف؛ وذوق المرأة ومطالبها هما اللذان يحددان في معظم الحالات فن العمارة في بناء الدُّور، بما تريده لنفسها وما تحبُّه لخَدَمِها، وإرادتها في ذلك نافذة، وهي أشد نفاذًا في اختيار الأثاث، وكذلك يوشك أن يكون بين يديها إعداد البيت بما تريد من معدات ومواد، وما تشتهيه من ألوان الطعام، وما تملأ به خزانتها من ثياب ما تفتأ في ازدياد. وإذا أخذنا بإحصائية تقريبية جاءتنا من أمريكا، فإن ثمانين في كل مائة من الشُّراة، في مدينة كبيرة، هم من النساء.

وذلك معناه أن النساء، وبصفة خاصة نساء الطبقات التي لها من الشراء ما يفسح أمامها مجال الإنفاق، لهن تأثير قوي، بل قد يكون لهن التأثير الأقوى في توجيه

الصناعة الإنتاجية؛ فهن اللائي يقررن السلع السريعة في استهلاكها، وكذلك صناعات النسيج والأثاث ومواد البناء والمؤن، كل هذه تُعَدُّ وتُباع على نحوٍ يحقِّق رضاءها قبل كل شيء؛ وللنساء السيطرة على محال الشاي، وها هن أولاء اليوم يغزون المطاعم ويبدلن روحها، ولَمَّا أُوصدت نوادي الخمر في وجوههن في أمريكا بحكم العادة صَوَّتْنَ في الانتخاب بإغلاقها فأغلقنها؛ هذا إلى المنسوجات والألوان، وما يسود الحياة اليومية من أنغام وأذواق، ومَنْ يؤذن للرجال بلقياهم خارج دُور العمل والنوادي، وما يجوز اصطناعه في الحياة الاجتماعية، وكل هذه رهينة في مجتمعاتنا الغربية بما تراه النساء.

إلى هذا الحد البعيد قد سلَّط النساء تأثيرهن القوي على ألوان الحياة اليومية دون أن يكون لهن إلا قليل من الإحساس بالتَّبعة التي تقع عليهن عامة؛ فكل امرأة تسيطر بنفوذها في حدودها دون أن تدرك كم يبلغ تأثير النساء جميعًا إذا جُمِع بعضه إلى بعض. وهكذا أخذ أفراد النساء في تشييد الدُّور وتكوين الشخصيات، دون أن يدور برءوسهن أنهن إنما يبنين بذلك عالَمًا بأسْره؛ وحتى في تنشيئهن لأبنائهن قد كدن ينصرفن بالعناية كلها إلى سعادة هؤلاء الأبناء العاجلة ومصلحة أشخاصهم الموقوتة، وغضضن الأبصار غضًّا عن تأثير الحياة الاجتماعية بصفة عامة بما سلكن من سُبل في تربية أولئك الأبناء؛ وأحسب أنْ لو سُئل علماء التربية عن ذلك لأجابوا بأنه على الرغم من أن تقدُّم التربية مَدين أكبر الدَّين لفئة معينة من النساء، إلا أن أثر الأم العادية بصفة عامة كثيرًا ما يكون حائلًا دون الرقي، وقلما يعين على التوجيه المنشود؛ لأنها تحصر أفكارها في الجوانب المباشرة، فترعى في أبنائها الصحة وجودة الطعام وحسن السلوك، أما ما عدا ذلك فتذره في غير بصيرة نافذة لتصريف المدرسة.

وهي إنما تترك ذلك للمدرسة في سذاجة؛ لأنها لم تجد قطُّ مَن يرشدها أن تسأل عن واجب المدرسة.

وذلك إنما يُعزى قبل كل شيء إلى أن الأغلبية الساحقة من نساء الطبقة الثرية التي تنفق المال، جاهلة بالنسبة لما يُرجى لها، فأولئك النسوة لم يتعلمن أن يستفسرن علل وجود الأشياء؛ فالفتاة العادية من الطبقات الثرية، الضخمة في ثرائها، لم تبلغ من التعليم ما بلغه أخوها، وليس أمامها مهنة فنية تُحفِّزها إلى اكتساب العلم، وشوطها في طلب العلم أسرع من شوط شقيقها انقطاعًا. وأما الرجال والنساء في طبقات العمال في الدول الغربية، فيكادون يقفون اليوم على قدمِ المساواة فيما حصَّلوا من علم.

وإنك لتجد من الرجال أكثرَ ممن تجد من النساء مَنْ تملؤه الرغبة في الخدمة العامة، ومَنْ يصون شرفَ طبقته ومهنته؛ فالمرأة في وسطى الطبقات وعلياها لا تزال في الأعم

الأغلب تقع في المرحلة البدائية؛ فإذا ما بلغت امرأة مكانة اجتماعية رفيعة وجدتها أكثر من الرجل انتكاسًا إلى الأطوار النهبية الزراعية الأولى، وهي بذلك تضع المثال لجمهرة النساء؛ وقد لا يكون هذا ناشئًا عن فوارقَ جنسية فطرية بين الرجل والمرأة؛ إذ قد يكون نتيجةً لاختلافٍ فسيح المدى فيما أورثته التقاليد لكلٍّ منهما، ولتخلُّف المرأة في مضمار التربية تخلُّفًا بعيدًا. وتدلنا تجارب الكنيسة الكاثوليكية، فيما أظن، أن النساء في مقدورهن أن يتعلمن حتى يبلغن من الاستعداد الفكري نحو الخدمة الاجتماعية ما بلغه الرجال سواء بسواء.

وتخلُّف التربية النسوية الذي ترك كثرتهن الساحقة عند طور بدائي، تراه متمثلًا في أجلى صوره عند باعة قبعات النساء وثيابهن، وعند تجار الجواهر الكريمة والمشتغلين بفن التجمُّل؛ في حين ترى الرجال وقد ألقت عليهم التقاليد واجبَ الخدمة الاجتماعية، وأمْلَت عليهم التربية السائدة في الأمم الغربية أن ينكروا ذواتهم، لا يتخذون من ثيابهم وسيلةً للهجوم، ويميلون، في ظاهر الأمر على الأقل، إلى خدمة الشعب، وهم أكثر استعدادًا لقبول الآراء اللازمة لإدارة الدولة وأعمال الصناعة والتجارة وللمقدرة على الإنشاء والإبداع؛ وليس ذلك أمرًا تحتِّمه الطبيعة، ولكنه نتيجة عوامل التربية في المدرسة وفي الحياة معًا؛ وآية ذلك أن هؤلاء الرجال المنشئين الذين تراهم اليوم في الدول الغربية ينزعون هذه النزعة الفكرية نحو خدمة الشعب، كان أسلافهم الجاهلون أشد من معاصريهم من النساء زخرفة وزركشة لثيابهم، وكانوا يتجملون بالجواهر الضخمة ويصبغون الرءوس واللحى، ولم يكونوا يعلمون من معاني الإخلاص إلا ما ينصرف إلى شخص أو أمير أو ملِك أو ما شئت من ألوان الزعامة، أما نساؤهم فلم يكنْ أمامهن ما كان لهم من فرص الظهور، ولا كانت لديهن الوسيلة التي يقتنين بها ما يقتني الرجال من ألوان الثياب؛ وما نزال حتى اليوم نشاهد عددًا عظيمًا من رجال الشرق يحتفظون بهذا الاتجاه العقلي، ولا يزال معظم نساء الغرب، في مجموعهن كجنس، يقف عند تلك المرحلة الهمجية عينها، فإن رأيت منهن مَن تلبس ثيابًا هادئة وأزياء متواضعة سمعتها تشفع هذا بالشكاة؛ لأنها تَعُدُّ مثل هذا اللباس ضربًا من ضروب التقشف المهين. ومعنى ذلك أنه لو كانت أمم الغرب تتألف من رجال بغير نساء، وكان الرجال بذلك هم وحدهم الشُّراة، لسارع صائدو اللؤلؤ ومقلِّدوه إلى هجر أعمالهم هجرًا قاطعًا، ولعمد تجار الجواهر والأحجار الكريمة إلى إغلاق حوانيتهم، ولاضطُر صائدو حيوان الفراء وقانصوه أن يتشحوا بما يقنصون من فراء أو أن ينفضوا أيديهم مما يعملون (وإن هم فعلوا لأمنت بقية سعيدة من ذوات

الفراء والريش على حياتها) وتردَّت في هاوية الإفلاس صناعة وسائل التجمُّل على عِظَمِها، وسائرُ باعةِ الثياب والقبعات النسوية؛ وكذلك يوشك أن يمَّحي بيع الأثاث الفاخر الذي يُتَّخذ للظهور بالأبهة، وفنُّ عمارة الأبنية التي تُعَدُّ للجموع الحاشدة. نعم ربما بقي قليل من رجال البلاط الملكي وكبار الضباط يطلبون الفراء وأسباب الزينة والتجمُّل، وربما اشتدت رغبة الانغماس خِفْيَةً في فاخر الأردية المنزلية وساطع ثياب النوم، ولكنها رغبات ستكون من الضآلة بحيث لا تستطيع أن تحتفظ بهذا الجم الغفير من العمال الذين يصنعون هذه السلع، ولن تقف الدمارَ الذي يستتبعه زوال المرأة من أمم الغرب، على فرض زوالها.

ولكن إذا كان من غير الجائز أن تزول النساء من الأمم الغربية، فهنالك احتمال شديد جدًّا في ارتفاع مستوى تعلُّمهن حتى يدرك مستوى الرجال، وفي اصطباغ العالم كله بصبغة الغرب؛ وهذا يفسح لنا في مجال الأمل بأن يشهد العالم نساء أرزنَ ثيابًا وأَرْصَنَ عملًا مما نراه اليوم؛ وعندئذٍ فقط لا يحس النساء رغبة التفوق في الزينة والتجمل، بعضهن على بعض، إلا بمقدار ضئيل يماثل ما نراه اليوم بين الرجال؛ وستمَّحي من وجه الدهر هذه الرغبة في التحلي بالجواهر والأصباغ وفاخر الزينة التي تسود اليوم في حياتنا الاجتماعية، وهي وإن تكن مقصورة في بلادنا على النساء، إلا أنها لا تزال تسيطر على حياة الرجال والنساء جميعًا في حاشيات أغلب أمراء الشرق.

ومع ذلك فزوال الثياب المزخرفة زوالًا تامًّا من حياة المجتمع أليم للنفس، يكاد يبلغ في إيلامه أن تتنبأ للأطيار الشادية بالفناء؛ فلئن اضطُر الرجال اليوم بتأثير العلم ونزعة التزهد، وبما أوحت إليهم به المصلحة العملية، أن يرتَدُوا من الثياب ألوانًا متشابهة لا يمتاز فيها أحد من أحد، كما نشاهد مثلًا في أزياء الخَدَم والعمال، فإن ما نراه في نوافذ صنَّاع الملابس، من أردية المنازل وثياب النوم، يكشف لنا عن رغبة قوية ما زال يحسها الرجال نحو الثياب الفاخرة، وأنها لا تزال قريبة جدًّا من مرحلة السذاجة الأولى؛ ويؤيد هذه الملاحظة ما هو شائع بينهم من استحسان «الأردية المزخرفة» في حفلات الرقص والحفلات الساهرة، ومن إقبالهم على الحفلات التي يُلبَس فيها «زي خاص»؛ ودليل آخر يؤيد هذه الظاهرة أيضًا هو أزياء العلماء، وما يموج على رءوس الضباط من ريش، والأوسمة التي تتشح بها «طوائف الفرسان» المختلفة في أمريكا — الفرسان المتطوعين الذين أقبلوا على الفروسية من تلقاء أنفسهم. وربما تكون المرأة التي تشتغل بأحد الأعمال الفنية اليوم قد دنَت من الرجال في اتخاذها لثيابها؛ فتراها تلبس أغلظ اللباس أثناء

عملها، حتى إذا ما تهيأت لها فرصة حفلات المساء بدت في ثوب مسائي فاخر؛ ولكن هذه الأردية المزخرفة التي يلجأ إليها الرجال والنساء الجادون في أوقات فراغهم، والتي يكادون يقصرونها على حياتهم الخاصة، تدل على أن لبْسهم لهذه الثياب المزركشة وشراءهم لها إنما يأتي في حياتهم عرَضًا، على نحوٍ يخالف ذلك السعي الدائب المُلِح الذي تبديه في طلب الأناقة نساء هذا العصر اللائي لا يختلفن في جوهرهن عن النساء الهمج في شيء.

لقد قيل إن فكرة الرجل عن نفسه وعن غيره من الناس تتوقف فيما يظهر على شيء «يؤديه»، أكثر مما تتوقَّف على مظهرٍ «يبدو» فيه، بينا النساء على نقيض ذلك، يرون كل القيمة لأنفسهن في المظهر أكثر منها في أدائهن عملًا من الأعمال؛ وذلك حق مقطوع بصحته لو أخذنا بإحصائية مَن نَبُه ذكرُه في هذه الدنيا؛ فأعلام الرجال في عصرنا هم الذين أنجزوا عملًا، أما مشهورات النساء «فشخصيات» وكفى، فهن غايات في أنفسهن، لا يقصدن إلى شيء بعد ذلك، ما دمن قد عَرَضْنَ أنفسهن، وحتى إن أَدَّيْن شيئًا فإنما يؤدينه للتظاهر بما لهن من ذكاء، ويكون هذا الذي يؤدينه قد سبقهن إليه واحد من الرجال — ولكني أعترف بأنهن يعملنه في سحر فاتن؛ وهؤلاء هن اللائي أُوتين القدرة على شيء من قوة التعبير. وكلا المرأة والرجل في الحياة العادية مضطر أن يتقيد في عيشه بقيود العرف الشائع، غير أنه يُقال بحق إن المشهورين والمشهورات، فيما خلا جوانب نبوغهم، لا يختلفون في شيء عن السوقة إذا أُطلق حبلها على الغارب؛ فهم بمثابة الأمثلة لما يعمله أكثر الرجال والنساء وما يكونون عليه لو هُيئت لهم ما هُيئ لهؤلاء المشهورين من فرص.

ولكن هذا الفارق بين العمل والظهور، الذي يفرِّق الرجال عن النساء كما يبدو اليوم، قد لا يكون فارقًا حقيقيًّا بين الرجال والنساء على إطلاقهما، والأرجح أن يكون ذلك مظهرًا آخر من مظاهر الخلاف بين المتعلم والهمجي من حيث الميول؛ وإن صح هذا، كان التفاعل بين النساء والرجال يجتاز في هذا العصر مرحلة من مراحل التغير؛ إذ لو كانت المرأة صائرة إلى يومٍ تكون فيه إزاء الرجل شيئًا أكثر من مجرد حافز تافه له، وتزداد في موقفها نحوه من خصائص الزميل والمُعين، فإنها على الأرجح ستؤدي رسالتها في الحياة، رسالة النقد والمدح والتشجيع وبعْث الطمأنينة، أداءً فيه من الدقة وبُعد الأثر ما لم يكن له في أي عهد مضى؛ لأنها ستبعُد عن كونها مجرد منحة يظفر بها الفائز في مضمار التنافس، لتكون أقرب إلى قاضٍ يزن مجهودات الرجال؛ وسيختلف تأثيرها عما هو اليوم من الإنفاق وروح الإنفاق، ومعنى ذلك أنها ستزداد تأثيرًا في تحصيل المال وطرائق تحصيله.

لقد بيَّنا في دراستنا لتأثير النُّظم المالية المعاصرة ما ينجم عن أصحاب المغامرة المالية من شر جسيم، بما ضربناه من مَثَل أو مثلين يصوِّران ما يفعلون؛ ومعظم قرائنا يعلم علمَ اليقين، مما تتناقله الأفواه على أقل تقدير، ذلك الضرب من الناس الذي يَخبِط في عالم المال خبطًا ينتهي به إلى الإفلاس، أو يؤدي به إلى ظلمات السجن، مخلِّفًا وراء ظهره علائم الخراب والدمار، فما هو أمله المنشود الذي يبرِّر سعيه وتعرُّضه للخطر؟ إن جوهر الغاية التي يقصد إليها هو النجاح في عالمٍ يقدِّس الظهور الوضيع، عالم تسيطر عليه مقاييس الحياة «البدائية»، عالم يُعنى عنايةً كبرى باستحسان النساء للرجال وسيطرة الرجال على النساء؛ فذلك الذي يخبِط في عالم المال إنما ينشد أن يحل في أعين النساء مكانة مقدسة، يوزِّع بينهن ما يتحرقن إليه شوقًا من الوسائل التي تمكِّنهن من حياة الأبهة التي يشتهين، وهذه المنزلة الإلهية التي يرفعه إليها النساء تبيح له أن يمحو من ذهنه كل أسف عما انتهج من سبل التلصص والتستر والمخادعة في التماسه طريق الثراء؛ فهو إذا ما بلغ منزلة التقديس المنشودة فما أهون عليه أن ينسى أن الوسائل التي انتهت به إلى ذلك الأوج كانت أبعد ما تكون من صفات التقديس، غير أن تدفُّق النساء تدفقًا جارفًا إلى صفوف المتعلمين سيمحو كثيرًا من قيمة هذه الأبهة التي يهيئها لهن المغامر الناجح في مغامراته؛ إذ سيعرفن فيها سناء المظهر ودناءة المخبر، وسيدركن فيها انحطاط الوسائل التي أدَّت إلى بلوغها؛ أمثال هؤلاء النساء سيخلقن مجموعة جديدة من القيم الاجتماعية يَقِسْنَ بها تقديرهن لأقدار الرجال؛ فلن يعتبر أولئك النساء ذلك الثريَّ البدائي في تفكيره بطلًا غزا أبواب النجاح الذهبية، بل سينظرن إليه رجلًا جشِعًا متطفلًا على الحياة الاقتصادية تطفلًا بلغ الغاية القصوى من الإيذاء والتخريب، وسيكشفن كشفًا جليًّا واضحًا عما به من أواصر القربى التي تصله بعصابات اللصوص، فإذا ما ألقين عليه هذا الشعاع البارد فلن يفلح مال الدنيا بأسرها في أن يجعل منه رجلًا خيِّرًا من «الشاطر أَلِكْ» الذي تروي عنه الأساطير عبثه بالأشياء، وبذلك يَرْدُدْنَ إلى صدره ما كان اتخذه مقياسًا لعلو شأنه.

الفصل السابع

هل يلزمنا للمرأة ضرب خاص من التربية في طور الشباب

ربما نكون قد أسرفنا، حين رسمنا الخطة لتعليم المرأة، في المماثلة بينها وبين نوع التربية الذي نأخذ الرجال به؛ فمن أيسر الأمور أن نأخذ الرجال بالتدريب والتربية في تقدُّم متصل من سن الخامسة إلى سن الخامسة والعشرين وما بعدها، وليس يتبع هذا أن في مقدورنا أن نتناول المرأة بالتربية على هذا النحو المتصل، فقد يقع الحد الأقصى لقابليتهن للتعلم في مراحل من حياتهن تخالف فيها الرجل.

ولما كان هذا الرأي مستمدًّا بطبيعة الحال من مقارنة الرجل بالمرأة من حيث الخصائص ومن حيث دورة الحياة في كل منهما، فقد يجمُل بنا أن نسبق الباب الذي سنخصصه للحديث في شئون التربية،[1] لنناقش مضمون هذه الفكرة الآتية، وهي أنه قد يحسُن بالمرأة أن تعود فتستأنف دراسة واضحة الحدود، وأعمالًا جديدة، وتبعات جديدة حينما يتراوح سنُّها بين الخامسة والثلاثين والخمسين؛ فتربَّى الفتاة طبْعًا، منذ بداية أمرها، على أن تلقي ببصرها بعيدًا، فتجاوز به المرحلة العاطفية من حياتها، وأن تَعُدَّها مرحلة جزئية تجتازها إلى ما بعدها، وألا تعتبر أخريات سنيها فترة موقوفة للشيخوخة التي تبترها عن العالم المحيط بها، بل تنظر إليها مرحلة من عمرها تبدأ فيها مجموعة جديدة من ألوان النشاط؛ فلا ينبغي أن يكون في فقدان المرأة لشبابها كل ما فيه اليوم من أسباب الأسى، بل يجب ألا يكون في أسوأ حالاته أبلغ في مأساته من ضيعة الشباب

[1] خصَّص الكاتب آخر فصول كتابه «عمل الإنسان وثروته وسعادته» للبحث في التربية.

عند الرجل، وإن يكن ذبول الشباب أقل تدرجًا في المرأة منه في الرجل، فهما يختلفان في هذا كما يختلفان في انتقالهما إلى طور المراهقة الحقيقة.

ولا بد لنا أن نلقي بالنا إلى هذا الخلاف في شيء من الدقة والتحديد ليزداد اتضاحًا عما هو الآن.

وحتى لو فرضنا أن التقاليد لا تضطر المرأة اضطرارًا إلى قبول الحياة الجنسية قبل أوانها، فإن ظهور الغريزة الجنسية عندها يؤثِّر، فيما يلوح، في حياتها، في مستهل المراهقة، أثرًا أشد خطرًا مما يفعل بحياة الرجل؛ وليس من المبالغة في شيء أن تقول إن الفتاة اليقظة الطُّلَعَة، التي قد تكون أشد رغبة في تحصيل المعرفة من الفتى في تلك السن، تكتسب شخصية جديدة عند بلوغها، فما يطرأ عليها من التغير عندئذٍ أعظم وأشد قلبًا لحياتها مما يستتبعه بلوغ الذكر سن نضوجه؛ فهجمة المراهقة على الفتاة أقرب إلى الكارثة النازلة منها على الفتى؛ أما تلك الشخصية الجديدة الطارئة فقد تميل بها إلى الدار والأمومة والحب، وقد تنزع بها إلى التديُّن، وقد تكون مزيجًا من بعض هذه العناصر — وهنا يتوقف الاختيار على نوع الفتاة وظروفها — ومهما يكن من أمر هذه الشخصية الناشئة فإنه يتحتم على كل حال أن تكون شديدة الإدراك لنفسها إلى حد بعيد، مسخَّرة لتمثيل ما يحركها من نوازع، ثم لا يمضي على هذه الشخصية الوليدة عامان أو ثلاثة حتى تتمكن من وظيفتها التي اختارت أن تؤديها. ونستطيع أن نذهب في المرأة العادية إلى حد القول بأن مجموعة النوازع والعواطف التي تنشأ مع البلوغ تتحكم في حياتها مدة من الزمن تحكمًا تامًّا، نابذة ما عداها مما يجول في نفس الكائن البشري من نزعات أوسع منها نطاقًا، بل يغلب أن تتخذ من تلك النزعات بطانة تقيم عليها دعائم هذه الحياة الشخصية الفردية العنيفة.

ولقد يكون من صالح الحياة أن تفقد النساء لفترة من الزمن صلاتهن بما يشغل البشر بصفة عامة، ليأخذن أنفسهن أخذًا جادًّا عنيفًا بالحياة كأشخاص فقط، فيكن محبات وحبيبات معًا، ويكن زوجات فأمهات؛ نعم قد يكون من الخير المحض أن تخضع عقولهن لهذا التحول الذي يضيِّق من آفاقهن الفكرية ويركِّز كل عنايتهن في حياة أشخاصهن؛ فنحن اليوم أحوج إلى أن تحيا المرأة هذا اللون من الحياة الخاصة من أي عهد مضى، وستشتد حاجتنا إليه كلما صعدت المدنية في مستواها؛ فأمهات صغار الأطفال بصفة عامة، أو على الأقل في الأمم المتقدمة نوعًا، مدرِكات للتبعات الجديدة التي ألقتها عليهن خطوات التقدم في تنشئة الصغار، وفي علم الصحة العامة، وفي سيكولوجية

الأطفال وفي أساليب التربية العملية؛ وإنك لتشهد اليوم في أرجاء إنجلترا وأمريكا جمعيات من النساء تتألف من أفقر زوجات المزارعين والعمال غير الدائمين، فصاعدًا، تدرس هذه الموضوعات وتجد في دراستها من المتعة شيئًا كثيرًا، والواقع أن ذلك فيما أرى أهم ما أثمره انتشار التعليم بين النساء حتى اليوم، ومهما نَقُلْ في هذا الباب في مقارنتهن بالرجال فيما يؤدين من أعمال فنية وعقلية، فلسنا نشك في أن تحرُّر النساء تحررًا عقليًّا قد انتهى بهن إلى خلق أطفال أسعد وأصح من أطفال العهود السالفة؛ فصغار الأطفال في سنة ١٩٣١م، إذا قيسوا بأسلافهم الأطفال، كل طبقة بما يوازيها، لكانوا أقوى نماء، وأجمل طلعة، وأقرب إلى الأسلوب العلمي في غذائهم ولباسهم، وأكثر حرية في نموهم العقلي؛ وليَعُدْ مَن يستطيع من القراء أن يعود بذاكرته ثلاثين عامًا، ليرى المتنزهات العامة في أية مدينة من كبرى المدائن، فيقارن ما كان يتدفق فيها من جموع قذرة بالية الثياب حين كانت مدارس الفقراء تغلق أبوابها في أيام العطلة، بهذه المخلوقات الصغيرة الحبيبة الذكية التي نراها اليوم في الحدائق؛ إنه تحوُّل يثير الدهشة حقًّا، وهو راجع بالطبع إلى كثير من العوامل، ولكنه ما كان ليحدث لولا ما لقيه هؤلاء الأطفال من انصراف عناية أمهاتهم لهم.

ومهما يكن من الأمر فليس الأطفال موضوع بحثنا الآن، بل موضوعنا الأمهات؛ فقد أصبحت رعاية الأطفال اليوم مهنة تتطلب مستوًى رفيعًا من الذكاء لم تكن لتتطلبه في العهود الماضية، ولكنها مهنة لا تدوم ما دامت الحياة، فتكاد الأُسَر كلها ترسل بناتها وبنيها إلى المدرسة في هذا العصر، وقلما تزيد الأسرة عن أربعة أبناء، فما تكاد تصل الأم العصرية سنتها الثلاثين أو الخامسة والثلاثين حتى يفرغ عملها فراغًا يوشك أن يكون تامًّا؛ لقد نادتها الحياة الشخصية، فلبَّتها وها هي ذي قد أشبعت شهوتها الملحة في هذه الحياة الذاتية، فماذا عساها أن تصنع فيما بقي من عمرها، وهو زمن يقرب من ثلاثين سنة أو أربعين؟

إن الكثرة الغالبة من هؤلاء النسوة اللائي بلغن الأربعين أو الخمسين ليس لها عمل تؤديه في العصر الحاضر؛ فوظائفهن القديمة، لو كُنَّ من العاملات قبل الزواج، لا تعود ترضى بهن؛ وليس ينشأ من الأعمال الجديدة ما يكفي لاستيعابهن، فإن كان المبدعات منهن لا يلبثن حتى يخلقن لأنفسهن عملًا، فيأخذن في أعمال البر أو التديُّن أو السياسة، فليس من سبيل إلى الشك عند مَن يصادف عددًا كبيرًا من النسوة الأنْصاف، أن مثل هاتيك الأعمال لا يمكن أن تستغرق من فيض النساء إلا فئة قليلة. لقد بعثت امرأة من ذوات الفراغ منذ شهور قلائل إلى «صحيفة الدار» في إحدى جرائد المساء التي تصدر

في لندن تسائل القراء: «أيستطيع مَن جاوز الأربعين أن يجد عملًا سوى لعب الورق؟» فأجابها عدد زاخر من الكتَّاب، ولكنهم لم يقدموا لها مِن لعب الورق بديلًا غير تأنيبها بأنها جديرة أن تخجل من نفسها، ومنهم من ارتأى لها أن تلتمس جارًا ضريرًا فتقرأ له شيئًا في صوت مرتفع.

ولقد يبدو هذا المَثَل تافهًا، ولكن المشكلة خطيرة غاية الخطر في حياة العالم الاجتماعية التي ما تفتأ في ازدياد؛ فهؤلاء الملايين ممن لا يجدن عملًا يملأ فراغهن، مواطنات ولهن أصوات انتخابية، ويملكن في أيديهن زمام الإنفاق، ويؤثِّرن أعمق الأثر في مجموعة الآراء السائدة، فلو تُركن لأنفسهن لأنهن لا يلزمن لشيء في الحياة، لو تُركن لهذه الحياة الذاتية التافهة الضيقة، فإن العالم يخلق لنفسه بذلك قوة من الجهل والتعصب الأعمى والقناعة، ويُوجِد حوله جوًّا من الركود العقلي والأباطيل الذهنية، يقف سدًّا منيعًا دون كل محاولة تُبذل في تنقية الفكر وتوسيع أفقه، وفي بناء المستقبل على استخدام محصوله من المعرفة استخدامًا مضبوطًا جريئًا.

إذن فأحسبنا بحاجة إلى شيء من التجديد في نظامنا التعليمي؛ فها أنت ذا ترى وقتًا ضائعًا يمكن استثماره، ها أنت ذا ترى جموعًا حاشدة من المواطنات، لا يكدن يفرغن من فترة لا تجاوز العشرين عامًا ينفقنها في حياة ذاتية عنيفة، أخذت منهن بمجامع الأفئدة، أقول إنهن لا يكدن يفرغن من تلك الأعوام العشرين، حتى يتلفتن باحثات في شغف عن حياة جديدة شائقة، راجيات بصفة عامة أن ينفعن الناس، وأن يصلحن أنفسهن بشيء يعملنه، ولكنهن في معظم الحالات يفشلن في أن يجدن ما يحقق رجاءهن؛ ولذلك ترى كثيرات من أولئك النسوة اللائي فُكَّت عنهن الأغلال في حالة قصوى من الشقاء، فما فُكَّت أغلالهن إلا لينعمن بأتفه التوافه، وليحيين حياة الخمول، وتستطيع أن تلمس حاجتهن الماسة إلى عملٍ يؤدينه، تلك الحاجة التي عمَّت أرجاء البلاد كلها، فيما تراه في كندا وإنجلترا من المعاهد النسوية، وفيما تشاهده في الولايات المتحدة من أندية النساء؛ فهذه المعاهد والأندية تخفِّف عن كروبهن، فهي بمثابة منصرف اجتماعي يُنَفِّسْنَ فيه عن صدورهن المحرجة، ولكنهن مع ذلك ما يزلن في حاجة إلى شيء أكثر من هذا، شيء أكثر اطرادًا وأقرب إلى العلم، مع أن في مقدور المرأة النصف أن تستأنف تثقيف نفسها، فلا تشعر بأن المجتمع غني عن وجودها، ولا تقف موقف السخرية من الناس، ولا تضطر إلى أن تقف في وجوه الشبان حائلًا منيعًا؛ فقد تميل إلى استئناف ما كانت انصرفت إليه قبل زواجها من مشاغل أهملتها بسبب الحياة الزوجية، وقد تحب أن توسِّع من أفقها فتتزود

من أحد العلوم التي تبحث في شئون البشر، كالسياسة أو الاقتصاد أو التربية أو علم النفس أو علم الصحة أو التاريخ؛ أو ربما اقتصرت على أن تجعل نفسها مشغلة لسواها، بأن تلتمس غيرها ممن يشعرن شعورها فيسقنها إلى ما تملأ به فراغها؛ وهي حتى إن لجأت إلى ذلك فإنما تخلق لنفسها مجالًا قد ينفع لأنها بمثابة المادة الغفل، صالحة أن تسير فيما يُصلِح النظام الاجتماعي، فهي على كل حال فرد من أفراد الوطن، ويمكن أن تُستثمر في عمل تؤديه، وهي بحاجة إلى ما يسميه أصحاب السيارات «عمارة» لكي تستطيع أن تعود إلى طريق الحياة المزدهرة من جديد.

وسنبحث في الفصل الآتي[٢] صنوف الأعمال المتميزة بطابعها النسوي التي في مُكْنة النساء أن يشتغلن بها في هذا المجتمع العصري الذي ما يزال يزداد تعقدًا واشتباكًا، حتى إذا ما بلغنا الباب الذي سنخصصه للبحث في التربية سنبحث فيما يمكن أن نبذله من مجهود خلقي وعقلي ييسر لنا تنظيم المجتمع البشري تنظيمًا أقرب إلى القواعد العلمية. ولقد أسلفنا في الباب الثامن تعريفًا لما نسميه بالطبقة المتعلمة؛ وكلما أمعنا في هذا البحث الاستعراضي الذي نصوِّر فيه الحياة العقلية لهذا العالم الذي نعيش فيه، ازدادت الأسباب ظهورًا ووضوحًا، الأسباب التي تحتِّم على النساء أن يعتبرن الأعوام التي تشتد فيها النزعة الجنسية والحياة الذاتية وهي التي تعقب بلوغهن سن المراهقة، مرحلة من مراحل الحياة لا أكثر، وأن يَلْتَمِسْن في استئناف التثقيف والاشتغال بعملٍ ما لِذاته، مهربًا من هذه الحياة الميتة التي يحياها كثير منهن اليوم، فلا يكنَّ بذلك إلا مادة هملًا في جسم المجتمع.

[٢] يشير إلى الفصل الذي يلي هذا في كتابه «عمل الإنسان وثروته وسعادته» فليرجع إليه مَن شاء.

الفصل الثامن

إمكان أن يكون للنساء عمل خاص في المجتمع الحديث

عندما اشتدت حركة تحرير النساء في أواخر القرن الماضي، كثُر حديث الناس فيما سيشهده العالم من تغيرات ومعجزات إذا ما حان الحين الذي لا تقتصر الدنيا فيه على «صنع الرجال»، إذ ما هي إلا أن يتقدم النساء فيتولين نصيبهن من العمل، فتصلح الأشياء عما كانت عليه حينئذٍ. والواقع أن ما مُنِحته المرأة من حق الانتخاب، وما أُفسح أمامها من المجال لكل مهنة ممكنة، وما صدر في شأنها من التشريع مثل قانون سنة ١٩١٩م المسمَّى «القانون الإنجليزي لما يترتب على الجنس من عدم الكفاية»، كل هذا إنما يدل على أن النساء لم يكنَّ مُقبِلات على تولي نصيبهن من العمل، بل كنَّ في حقيقة الأمر مُدبِرات عن مجال اختصاصهن، أو إن شئت فقل آبقات منه. وها قد انقضى زمن يكفي لكل امرئ أن يدرك في جلاء أن النساء لم يتحررن ليستقبلن نوعًا جديدًا عجيبًا من حياة التخصص، بقدْر ما ضاع منهن ما كن متخصصات فيه.

ولكنَّ أنماطًا من العمل النسوي ما تزال باقية للمرأة؛ إذ بقي لها من واجبات الأمومة ما يستحيل أداؤه على صورة جمعية، ومن ذلك صنوف معينة من العمل كالرضاعة ورعاية الأطفال، حيث يتطلب الأمر شيئًا من السلطان لغير ملَكة الابتكار؛ وما يزال باقيًا لها كذلك أن تُعنى بجمالها، وأن تفيد من تلك القوة التي تستغل بها عناصر شخصيتها؛ وإن هذه القوة لتبلغ أوجهَا في كبريات الممثلات. فهذه ضروب من العمل ستظل نسوية إلى آخر الدهر، وأما في كل ما عداها فللمرأة كامل الحرية في هذا العصر أن تؤدي منه ما تستطيع أداءه، وأن تضع نفسها في المنزلة التي تتفق وكفايتها؛ فهي تكتب القصص والمسرحيات، وإذا قَصَرَتْ المرأةُ قلمها على دقائق الأخلاق الاجتماعية والروابط المنزلية،

فإنها تنتج ما لا يستطيع رجل أن ينتجه، وهي تقود الطائرات وتقنص الحيوان المفترس مع شيء من المعونة اللازمة؛ وهي تجول في ميدان العلم، وتمارس الطب، وترافع في ساحات القضاء، وتملك الأملاك، وتدير الأعمال، وتفلح الحقول، وما إلى ذلك، فليس بين الأعمال ما تعجز عن محاولة أدائه إلا القليل النادر؛ وها هي ذي امرأة قبطانة كانت تقود سفينة روسية رست بها في ميناء لندن منذ عهد قريب؛ فمستوى قدرة النساء على العمل عالٍ في معظم الحالات، هو أعلى من مستوى الطبقة الثانية من الرجال، ولكن لن يزعم زاعم أن النساء مهما بلغن قد أبدين حتى اليوم في ميادين العمل الطليق، إذا استثنينا القَصَص الذي يدور حول شئون الأسرة، من الخصائص وقوى الإبداع ما يضعهن في منزلة واحدة مع الصف الأول من نوابغ الرجال، في أي جانب من جوانب هذا اللون من النشاط. نعم قد ينشأ من النساء نابغات، ولكنهن لم يظهرن حتى اليوم؛ وإن لهن في الأدب والفن والمعامل العلمية لميدانًا أبْدَين فيه شيئًا من القدرة، وأضفن إليه قدْرًا لا بأس به من الإنتاج، وليس أمامهن في ذلك المجال ما يعوقهن عن التقدم، ولكن ليس منهن مَن أبدت حتى الآن قوَّة عقلية مُنشِئة لها اتساع وعمق واطراد، مما يقرب بينها وبين أنبغ الرجال، ولم يُنْتِجْن شيئًا من قوانين العلم العامة التي تهدي الباحثين، وأبعدُ ما بلغته المرأة من التوفيق في النقد لم يكن حتى اليوم إلا ردودًا بعثتها عن عاطفة ثائرة، أو لمعات خاطفة من التعليق الشخصي.

ونكاد نجزم في يقين أن النساء لن يتفوقن على الرجال، بل لن يلحقنهم في الميادين التي وُفِّق فيها الرجال توفيقًا لا شك فيه؛ فهل ما يزال أمامهن فرصة بما يجوز أن ينتجنه في تلك الجوانب التي قَصَّرَ الرجال فيها حتى الآن بالنسبة إلى ما بلغوه في اختراع الآلات وإنشائها؛ وأعني به نواحي الاجتماع والسياسة والإدارة والتربية، التي ينصرف النظر فيها إلى الحياة البشرية، ويتركَّز في الشخصية الإنسانية أكثر مما يتوجَّه إلى الآلات والفكر المجرد؟ إن الإنسان ليقرر منذ النظرة الأولى بأن هذه هي الموضوعات التي يُرْجى أن يبدي فيها النساء ما لهن من نبوغ خاص؛ فقد تكون لهن غريزة التنظيم، وحب الاستطلاع فيهن ينزع بطبعه، فيما يلوح، تجاه مشكلات الحياة العملية أكثر مما يتجه نحو الآلات وما يتصل بها؛ فحيث يبسطن نفوذًا سياسيًّا — بتأثيرهن الشخصي في رجال السياسة — تجد الهيئات التشريعية نفسها مضطرة أن تنفق عناية أكبر في الموضوعات الاجتماعية؛ وأما في هيئات الحكم فعمل النساء ذو وزن لا يتطرق إليه الإنكار — على الرغم من أن النساء لم يُمَكَّنَّ من مثل هذه المناصب لجدارتهن إلا في حالات نادرة، والأغلب أن يتربعن في مناصب الحكم لأنهن زوجات أو بنات لذوي النفوذ من الرجال — فلئن كان نصيبهن في

حركة السِّلم العالمية ضئيلًا (اقرأ كتاب «الحرب للسلم» وهو كتاب ممتاز أصدره Devere Allen عام ١٩٣١م) فلا يكاد يتطرق إلينا الشك في أن الدعوة لمنع الحرب (بكل نتائجها التي لا تزال تظهر شيئًا فشيئًا) جاءت نتيجة لفوزهن بحق الانتخاب كما يجيء المعلول في أثرِ علَّته؛ وإنه ليبدو لنا أنهن سيفعلن بالسياسة ما فعلنه بالمصنع، فيلقين ما تنوء تحته السياسة من أعباء ليستبدلن بها خلقًا ساميًا صريحًا.

ومع ذلك فهنالك بلد واحد يظهر أن قد ارتفعت النساء فيه إلى أعلى المناصب تبعة، وهو بلد ظروفه السائدة ليست تجري على النسق المألوف، ألا وهو الروسيا؛ فيكاد كل ما يُروى من الحقائق عن الروسيا يكون موضعًا لخلاف، ولكن يظهر أن الرأي مُجمِع على أن دوافع الحياة الجديدة هنالك — وإن شاء القارئ فليَعُدَّها دوافع شاذة ممقوتة — تؤدي بالنساء أن يتخلصن من صفاتهن التي تحد من نفعهن في البلاد الأخرى؛ ويقال إنهن في الروسيا يبدين استطلاعًا عقليًّا ونشاطًا ذهنيًّا يوازي ما يبديه الرجال؛ فلا يخشى أحد هنالك أن تتولى المرأة أي منصب من مناصب الدولة لئلا تدفعها أنوثتها إلى الحياء وإلى التلون بالصبغة الشخصية، والبُعد عن النزعة العملية، وضيق النظر؛ حتى ليُروى أن لم يَعُد بين الشبان والشواب في ذلك فرْق كائنًا ما كان، وللنساء من الحرية ما للرجال في انتقاء ما يؤدينه من الأعمال، بل هن في حقيقة الأمر يدخلن في كل ركن من أركان الإدارة في بلادهن؛ والنساء في القرى الروسية تُسند إليهن الرئاسة، ويساهمن في العمل في المزارع التعاونية التي أشرنا إليها فيما سلف كما يُستخدَمْن في المدن أفواجًا مفتشات، ومراقبات لمشروعات الإصلاح، ومثمِّنات وجابيات للضرائب؛ ومنهن عدد عظيم في الجيش، قليل منهن يعملن فيه جنديات بالمعنى الصحيح، والكثرة الغالبة تعلِّم الجنود أو تُعنى بصحتهم وظروف عيشهم؛ وقد قيل في أولئك النساء إنهن يقمن بهذا الضرب من الأعمال، لا كالرجال فحسب، بل جاوزنهم جودة؛ إذ بَرْهَنَّ في هذا الجانب من جوانب النشاط أنهن أكثر من الموظفين الرجال إحساسًا بوخز الضمير وأشد منهم عطفًا وأقل تعرضًا للرشوة والفساد؛ كل هذا يحدث في بلدٍ كانت نسبة الأمية بين نسائه فيما قبل الحرب خمسة وستين في المائة.

ويجمل بنا أن نلاحظ أنه حتى في الروسيا نفسها، حيث لم يَعُد الجنس سدًّا في وجوه النساء يحول بينهن وبين المناصب على اختلافها، يُشاهد أن النساء أشد إقبالًا من الرجال على دراسة الإدارة والتربية، وأن الرجال أشد من النساء إقبالًا على الموضوعات الفنية كالهندسة مثلًا.

ومما يجب إثباته أنه رغم كل ما أُعطي للمرأة من حقوق، فلم يكن بين الشخصيات البارزة التي قبضت على زمام الروسيا، توجِّه شئونها منذ الثورة، امرأةٌ واحدة؛ ولم ينشأ بين النساء زعيمات يقاومن التيارات الرجعية التي حوَّلت حكومة الروسيا من حكم الجماعة إلى أوتوقراطية طاحنة في يدي ستالين، فلما نهضت أرملة لينين تعارض ستالين، لم يتعذر سحقها دون أن يناصرها أحد من النساء، فعلى الرغم مما ظفرت به المرأة الروسية من حريات وظهور، فلا يزال عالم السوفييت صنيعة الرجال محكومًا بالرجال.

ولقد يكون هذا التحول الذي يُقال إنه طرأ على عقلية المرأة الروسية مبالغًا فيه، فلو فرضنا ذلك، أو لو فرضنا أنه في حالة صحته لا يزيد عن أن يكون تشكُّلًا ظاهرًا دعا إليه الموقف الجديد، فلا يزال يشوقنا أن نبحث الظروف التي أنتجته.

فما هي العوامل الفعالة التي أنشأت ذلك التحول؟

إننا نقرِّر قبل كل شيء هذا الحكم الذي سيكون بمثابة المفتاح لكل ما يُطلب من التعليل، وهو أن نساء الروسيا السوفييتية ملزمات أن يعملن ولو كن نافرات، وأن أقصى ما يبلغ منهن ضيق الصدر إنما يكون في دورهن، فازدحام السكان قد بلغ حدًّا مخيفًا، وكل مجهود يُبذل في توفير السعادة المنزلية مصيره إلى الفشل، ولم يَعُد ما يبعث الأمل ويحفز الهمة ويثير الرغبة إلا الحياة الجمعية في إحدى صورها، فتكون المرأة معلِّمة في المدارس، أو عاملة في المصانع، أو عضوًا في نوادي العمال، أو زارعة في المزارع الاشتراكية، فإن لم تخرج المرأة من دارها لتخالط الناس وتقاسمهم الحياة فلا يبقى لديها إلا أن تتعفن ويصيبها العَطَب. أما العامل الثاني فهو أننا نعيش في زمنٍ اشتد فيه الاضطراب العقلي؛ فالجو مليء بالأفكار الجديدة، ولا يبعُد في كل لحظة أن تخرج بعض هذه الأفكار أو إحداها إلى حيز التنفيذ، ونحن هنا في إنجلترا في مُكْنتنا أن نركن إلى ما يُطَمْئنُ نفوسنا من تَلَكُّؤ زمني، يختلف من خمسين عامًا إلى مائة، يتوسط بين الإدراك العقلي لما ينبغي أن يكون وبين المحاولة الجدية في إخراج الفكرة إلى التنفيذ؛ بل إن الأمريكيين أنفسهم يتمهلون ليفكروا طويلًا فيما يريدون أن يُدخِلوه من نُظُم. أما الروسيا فمضطرة أن تفكِّر وأن تعمل كل يوم على نحو جديد. فلا بد للمرأة إذن أن تعلم شيئًا مما يدور في الأذهان؛ لأنها تتوقع في كل لحظة أن تنتقل الفكرة إلى عمل، فتنقلب لها أوضاع حياتها جميعًا. ونضيف إلى ذينك العاملين عاملًا ثالثًا، هو أن النساء في الروسيا مساويات للرجال بحكم القانون، وقد مُنحن الحرية فعلًا؛ فلهن من الفرص ما للرجال، ويملكن من المال قدْر ما يملكون، وهن سيدات أنفسهن، يعاونهن ما يقوم هنالك من مؤسسات لرعاية الأطفال

ومن معاهد للحضانة، وما إلى ذلك، بما تقوم به تلك المنشآت من مجهودات جبارة تعمل على تقصير الأمد الذي لا مناص فيه من اعتماد المرأة على غيرها بسبب ما أُلقي عليها من واجب الأمومة. والنساء في الروسيا فوق هذا كله لا يستطعن بيع أعراضهن؛ إذ يستحيل عليهن في تلك البلاد أن يظفرن بحياة الرغد بجمال أجسادهن، مضافًا إليه قليل من الكذب وكثير من الرياء، بل هن لا يظفرن بحياة الرغد بالحب المتصل والولاء الشخصي والانصراف إلى واجبات الدار؛ فالحياة الراغدة في حقيقة الأمر متعذرة في الروسيا على أية صورة من الصور، وكل ما يمكن للمرأة تحصيله هو قسط تساهم به في أشد الأعمال إرهاقًا؛ ففي الروسيا أمَّة بأسْرها يعوزها التعلم، وهنالك تسعة ملايين امرأة يحضرن في فصول خاصة «لتصفية الأمية»، ويُؤخذن بالعلاج والتنظيم، ويُلَقَّن الآراء الجديدة. إن الحياة البدنية في الروسيا مروعة إذا قيست بمعايير البلاد الغربية، ولكن يظهر أن حياة العقل قد بلغت حدًّا خارقًا للمألوف من القوة الحافزة، أضف إلى ذلك أن عمل المرأة في هذا كله ضرورة محتومة، وهذا وحدَه في كثير من النساء كافٍ لتغيير لون حياتهن.

ويُخطِئ مَن ينتزع من التجربة الروسية نتيجةً كائنة ما كانت، اللهم إلا أن النساء قادرات على التشكل بحيث يلائمن البيئة؛ ففي مُكْنتهن في ظروف معينة أن يزحن عن كواهلهن ذلك الخمول العقلي وذلك التركُّز المسرف في حياتهن الذاتية، مما نراه في معظم الدول الأخرى؛ وليس ببعيد أن يكون النساء في صميمهن راغبات في النكوص إلى الحياة القديمة، وأنهن إذا ما يَسَّرت لهن الدولة الاشتراكية رغدًا في الحياة المادية، عُدْن مُغتبطات إلى قراءة القصص وتتبُّع «المودة»؛ ومن الجائز ألا يكون الأمر كذلك. ومهما يكن من الأمر فالنساء في أرجاء العالم كله، إن لم يبلغن في سُلَّم الأعمال ذروته، فلا ريب في أنهن دائبات على تحرير أرواحهن دأبًا متصلًا، وآخذات في الصعود بمستواهن العام أخذًا لا ينقطع.

ويجوز أن يكون في فطرة النساء الثبات على التعاون، مما لا يتوفر للرجال الذين هم بصفة عامة أقل منهن استقرارًا وأقل وضوحًا في الغرض، وأبعدُ عن تعقُّب الباحثين. ولقد بسطنا في الفصل السادس من هذا المبحث ما يؤديه النساء في معونة الرجال وشد أزرهم وإغرائهم، وسنعود هنا إلى ما أوردناه في ذلك الفصل من مقترحات؛ فالمستقبل يتكشف عن واجبٍ ستقوم به المرأة، هو بثُّ أسباب الثبات والاتساق والمتانة في بنيان الحياة. ولقد شهد الماضي بعض الأمم وبعض صنوف الثقافة حيث دافع النساء عن بعض الآراء الدينية، وبعض النُّظم، دفاعًا صانها من الانحلال؛ فقد كان عمل النساء في المجتمع بمثابة الملاط من أحجار البناء؛ فهن فيما يبدو أسرع قبولًا للآراء الجديدة، وأشد من الرجال

سذاجة في اعتناقها، وهن أقوى من الرجال إخلاصًا في التمسك بها، فإذا ما جاء يومٌ اتحد العالم فيه في مجتمع واحد، أدق من مجتمعات اليوم خلقًا، وأعلى تربية، وأقرب إلى الروح العلمية في حكومته، أقول إذا نشأ هذا المجتمع العالمي الذي هو المنقذ الوحيد للإنسانية من كوارثها، فإن ذلك الواجب النسوي سيكون ألزم ضرورة لحفظ كِيان الجماعة منه فيما مضى؛ ذلك هو ما أرجِّح أن يتجه إليه النساء في المستقبل؛ إذ هو عندي أقرب احتمالًا لهن من أن يقمن بأدوار الكواكب، فسيظل النساء أمهات يرعين الأطفال، ويعاونَّ الجنس البشري ويحمينه ويسعدنه ويكافئن مَن أحسن فيه، ويمسكن أفراده في بناء متصل.

لقد كان عمل النساء حتى اليوم وسيلةً للتزيُّن أو للخدمة، ولا يزال يُتخذ — فيما يبدو — للزينة في شيء من التستُّر، ولكنه يُستخدم في معونة الرجال عن رضًى وإحساس بالشرف؛ وإن ما كسبته المرأة من الحرية في العصور الحديثة قد وسَّع من مجال اختيارها للرجل الذي تخصه بعبادتها وخدمتها، ولكنه لم يُضِف إلى شئون الحياة ضربًا جديدًا من ضروب الابتكار؛ ولئن كان هذا القول لا يُرضي أشياع الحركة النسوية المتحمسين الذين يؤازرون المدرسة الفكرية التي ظهرت في أواخر القرن الماضي، فهو قول يصوِّر الحق الواقع، ولا ينبغي لامرأة أن تأسف على شيء مما أثبتناه هنا، ما دام حافز الخدمة هو الذي يسود العالم كما يبدو.


هنداوي